



دراسة من اعداد المكتب السياسى للحركة  
شارك فى اعدادها الرفيق /عيدازوس القصير

## أسس الاشتراكية وشروط بنائها

( 5 / 1 )

مقدمة

بحث الفكر البشري طويلا عن تفسير لانعدام المساواة بين الناس ولقهر واستغلال الإنسان لأخيه الإنسان. وفكر الناس لماذا يقدر للبعض أن يتضور جوعا ويعاني ذل الحاجة، رغم أنهم يعملون من المهد إلى اللحد، بينما ينعم آخرون في الترف، رغم أنهم لم يقوموا بأي عمل في حياتهم أو يقومون بعمل لا يستدعي هذا الترف؟ سعت خيرة العقول إلى فهم مسيرة المجتمع والتاريخ، وقدمت لهذا الغرض نظريات فلسفية مختلفة، وصاغت أفكار الاحتجاج، ووصفت المجتمعات المثالية، التي تعبر عن الحلم أو الاعتقاد الشعبي في انتظار العدالة.

ومع ذلك، ولما كانت المعرفة العلمية بالمجتمع والتاريخ غير كافية وأن العلاقات في المجتمع لم تكن قد تطورت بما فيه الكفاية قبل القرن التاسع عشر، ظل الناس لوقت طويل عاجزين عن إدراك الأسباب الفعلية للتطور الاجتماعي، وللمظالم والاضطهادات التي لحقت ولا زالت تلحق بالأغلبية الساحقة للجنس البشري. وعندما وفر التاريخ الحديث حقائق كافية وظهر في أوروبا، قبل غيرها، العداء والصراع بين طبقة الرأسماليين وبين طبقة العمال، والذي كشف عن تميز الطبقة العاملة عن الطبقات الكادحة السابقة في التاريخ باستعدادها العالي للوعي والتنظيم، أصبحت مسألة إلغاء استغلال وقهر الإنسان لأخيه الإنسان مطلباً أساسياً ومباشراً مطروحا بقوة على حركة العمال وأيضا على المثقفين ذوي الضمائر الحية المتطلعين لعالم خالٍ من القهر والاستغلال. وظهرت نظريات ومشروعات لرفع الظلم والاستغلال عن العمال والتخلص من النظام الرأسمالي لكنها سرعان ما

قمعت واندرت لأنها لم تكن نظريات علمية، بل اشتراكية خيالية، أي غير مستندة لدراسة قوانين الاقتصاد الرأسمالي وغير معتمدة على القوة الاجتماعية صاحبة المصلحة الأولى في تحقيق الاشتراكية وأقدر الطبقات على خوض النضال الحاسم لتحقيق النصر على رأس المال وهي الطبقة العاملة. وكان التاريخ في انتظار ظهور نظرية كارل ماركس التي قدمت الإجابات عن الأسئلة التي طرحتها التجربة والتفكير الاجتماعي العلمي والتقدمي.

### الفصل الأول

## الماركسية نظرية الاشتراكية والمعرفة العلمية

استفاد ماركس من كل الفلاسفة والمفكرين والاقتصاديين الأساسيين السابقين عليه، فاستوعب استيعاباً تقديمياً خلافاً أهم مصادر المعرفة الأساسية في عصره، الفلسفة الألمانية بما بلغته عند الفيلسوف هيغل وناقديه، المذاهب الاشتراكية الخيالية خاصة في فرنسا، علم الاقتصاد السياسي كما كان قد تطور على أيدي الاقتصاديين الإنجليزيين الكبارين آدم سميث ودافيد ريكاردو اللذين أوضحا أن العمل هو مصدر ثروة المجتمع ومهدا بذلك لظهور اقتصاد سياسي علمي اشتراكي على يد كارل ماركس ومدرسته. وبعد أن كانت العدالة حلماً والاشتراكية فكرة خيالية، صارت الاشتراكية علمية، أي تقوم على قوانين علمية لتطور المجتمعات وفهم آليات اشتغال النظام الرأسمالي وكيف يمكن تجاوزه إلى الاشتراكية ثم إلى الشيوعية.

### 1- الماركسية نظرية متطورة دوماً

سعى المفكرون في الماضي إلى تطوير نظريات كاملة وكانت فكرتهم تقديم إجابات نهائية لكل المسائل. بيد أنه لا توجد نظرية لكل الملابس، فالواقع يتغير على الدوام، وحدود المعرفة تتسع وتواصل الاتساع، وإذا ما عجزت نظرية ما

## حركة الديمقراطية الشعبية المصرية

عن أن تأخذ في اعتبارها الحقائق الجديدة وتحولت إلى عقيدة متحجرة فإنها تفصل نفسها عن الواقع وتصبح عديمة الجدوى ولذلك يجب أن تركز النظرية على الممارسة العملية.

وفي نهاية القرن التاسع عشر دخل العالم مرحلة جديدة في تاريخه، ولاحق الثورة الاشتراكية في الأفق وأصبحت محتومة كما كان قد برهن على ذلك مؤسسا الماركسية ماركس وانجلز. وكانت المهمة المباشرة التي واجهت البروليتاريا (العمال وخاصة عمال المصانع) هي الثورة على الرأسمالية، وأصبح تطوير الماركسية بشكل خلاق أمرا ضروريا. وحقق فلاديمير لينين هذه الرسالة التاريخية، فقد حلل الحقبة التاريخية الجديدة وتطور الرأسمالية كنظام عالمي يقسم العالم قسمين، المراكز الرأسمالية المسيطرة في أوروبا وأمريكا الشمالية من جهة، وباقي مجتمعات وشعوب العالم التي نسميها اليوم الأطراف والتي تعيش أنظمتها الرأسمالية تابعة للرأسمالية الأم في المراكز تخضع لاستغلالها ونهب ثروتها وكبح تطورها الخاص ومنع تقدمها. واستخلص من دراسته القوانين التي تحكم تطور الرأسمالية إلى إمبريالية (رأسمالية احتكارية) أن الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية. كما قدر أن الإمبريالية تؤدي إلى أن تنطلق الثورة الاشتراكية من الحلقة الضعيفة في السلسلة الرأسمالية العالمية وليس بالضرورة من المراكز الرأسمالية المتقدمة والكبرى كما كان يعتقد سابقا. ووضع لينين بذلك نظرية جديدة للثورة الاشتراكية منطلقا من دراسته للتطور الحادث في النظام الرأسمالي على صعيد العالم، ومسترشدا بالقوانين الأساسية الدائمة للرأسمالية التي كشفتها وحددتها النظرية الماركسية، أي وضع إستراتيجية وتكتيك (خطة) الطبقة العاملة لتحقيق الثورة الاشتراكية، كما وضع أسس وقواعد الحزب الثوري للطبقة العاملة.

ولم يقتصر دور لينين على هذه القضايا وحدها في تطوير الماركسية، وإنما طورها في أقسامها الأخرى ومنها توضيح وتدقيق بعض مقولاتها الفلسفية الأساسية والتي تمثل الأساس الفلسفي الذي يقوم عليه بيان الماركسية المتناسق الشامخ. لذلك فإن النظرية التي ترشد الكفاح من أجل الاشتراكية بقدر ما ترشد وتحت قدما

## حركة الديمقراطية الشعبية المصرية

تطور الفكر خاصة الفكر الاجتماعي المتوجه لتحرير الإنسان وإطلاق تطور ملكاته ومواهبه الفردية أصبحت تسمى الماركسية اللينينية، وهي نظرية ساهم في بنائها وإثرائها آخرون أبرزهم بعد كارل ماركس فريدريك إنجلز وساهم وسيساهم آخرون في تطويرها بعد لينين.

وسوف نوضح بعد قليل وباختصار نأمل ألا يكون مخلا بعض المقولات الأساسية أو الأساس الرئيسي للفلسفة الماركسية لما له من أهمية كبيرة في الفهم العميق لموضوعات هذه الكراسة.

إلا أننا نود قبل تناول الأساس الفلسفي للنظرية الماركسية أن نتناول موضوع الفلسفة عامة والماركسية خاصة وما يعنيه ويستهدفه في سطور قليلة.

### 2- الفلسفة والماركسية كفلسفة لتفسير الواقع وتغييره

نتوجه بهذه السطور عن الفلسفة إلى القراء الذين قد يرون في فهم الفلسفة مهمة صعبة ولا تعني سوى المثقفين المتعمقين في الفكر والثقافة والأدب خاصة الميالين منهم لتعقيد الأمور، وهو رأي لا نوافق عليه، وإن كنا نوافقهم على الصعوبة النسبية لفهم قضايا الفلسفة خاصة تلك الناتجة عن التأمل السلبي المنعزل عن واقع العالم وحياة الإنسان الحقيقية.

فالفلسفة، هذا الاسم الكبير المهيب، ليست بعيدة عن أي فرد منا حتى ولو لم يقرأ سطرًا واحدًا في كتب الفلسفة، لأن الفلسفة ببساطة نظرة ورؤية للواقع ومكانة الإنسان فيه وموقف مما يجري معنا و حولنا، ولكل إنسان

رؤيته وموقفه المطبق فعلا في حياته بهذا القدر أو ذاك من الثبات والاستقرار، وسواء كان يعرف أنه يتفلسف أو يتفلسف من وراء وعيه أي بدون أن يدري.

وإذا كان الأمر كذلك، فقدر من دراسة وفهم الفكر الفلسفي "المنظم" والعلمي منه بوجه خاص سيفيد، ولا شك، الإنسان، وهو ينظر لحياته وينظم مسيرته فيها بصورة أكثر وعيا بدلا من ممارستها بصورة عفوية، وإجبارية غالبا، وفقا للتقاليد

والمحاكاة والثقافة السائدة، أو حسب اختياره الخاص إذا بقي له مساحة للاختيار وهو تحت ضغوط هائلة من الهيمنة الاقتصادية والثقافية للطبقات المسيطرة كي يخضع لما هو سائد وتقرره هذه الطبقات أو التقاليد التي فات أوانها وذهب زمانها.

**الفلسفة** كتعريف لغوي هي حب الحكمة، وما أوجنا للحكمة الخاصة بنا كأفراد وطبقات كادحة مستقلة وأوطان وأمم مضطهدة. والفلسفة كعلم أو معرفة منظمة هي منظومة - أي مجموعة مترابطة - من المفاهيم العامة (المقولات) عن العالم ومكانة الإنسان فيه والأساس النظري (أي العميق والملموس والمتعدد الجوانب) لرؤية العالم.

**"المفهوم"** كما يعرف قارئ الفلسفة هو الشكل المنطقي للنشاط الفكري الذي من خلاله نبنى باقي أشكال الفكر مثل "الحكم" وهو قول فكرة عن شئ تثبت صفة له أو تنفيها، ومثل **"القياس"** وهو العلاقة الكمية بين صفة من صفات الشئ وبين مقدار معين من شئ آخر يتخذ كوحدة قياس.

والمفهوم لفظ تجريد، فلا يعبر عن هذا الشئ الفردي أو ذلك وإنما يعبر عن جملة كاملة من الأشياء يجمعها مؤشر واحد، وهو يبرز ما هو هام وعام في كل هذه الأشياء ويستبعد الباقي، مثل مفهوم "التفاحة" بغض النظر عن اختلاف اللون والحجم، ومفاهيم النبات، الإنسان، الحديدية، المدرسة، التعليم، الاقتصاد، المنزل، الطريق... الخ. بغض النظر عن الاختلاف بين النباتات، وأفراد الإنسان، وأنواع وأحجام الحدائق والمدارس... الخ.

أما **المقولات** فهي المفاهيم العامة أو أشمل المفاهيم مثل: المادة، الوعي، الموضوع، الذات، الحركة، الكم، الكيف، العلة (السبب)، المعلول (النتيجة)، الضرورة، المصادفة... الخ. وهي تعكس أي تعبر عن الصفات العامة للأشياء والظواهر الموجودة موضوعيا - أي في الواقع. وللمقولات أهمية كبرى في الفكر والفلسفة وبدونها لا مجال يعتد به لفهم عالما. وهناك نسق أو منظومة تجمع بين

## حركة الديمقراطية الشعبية المصرية

المقولات في أي نظرية علمية أو فلسفية متسقة ذاتيا. ويعكس هذا النسق وحدة ظواهر العالم وارتباطها الداخلي، والارتباط الوثيق بين مقولات الفلسفة الماركسية بالذات كما سنرى هو سر تناسق وتكامل أقسامها وعلمية أسسها التي يؤكدتها تطور العلم وصراع الطبقات الجاري، رغم فشل بعض تجارب إقامة الاشتراكية لأسباب سنتعرض لها في هذه الكراسة، وهي أسباب يمكن التغلب عليها وستتغلب الطبقات الكادحة وأحزابها الثورية عليها في الثورات الاشتراكية القادمة، حيث لا سبيل آخر للخلاص من الظلم والاستغلال والاضطهاد والحروب الاستعمارية العدوانية والأزمات الاقتصادية والبطالة غير الاشتراكية.

والفلسفة، وكل فكر في المجتمعات الطبقيّة، ليست محايدة. وحتى العلوم الطبيعية المحايدة بطبيعتها فإن توظيفها سواء في التكنولوجيا أو الاقتصاد أو في الفكر الفلسفي هو تطبيق أيديولوجي أي من منظور ووفقا لمصلحة الطبقة الرأسمالية. الفلسفة كانت ولا تزال حزبية، فهي إما فلسفة الطبقات المالكة والمستغلة، وإما فلسفة الطبقات المظلومة والمستغلة.

لذلك نقول، ما أحوجنا إلى الفهم المنظم للفكر والفلسفة حتى نجعل نظام علاقات المجتمع في صالح الأغلبية وندراً به خطر الأفكار والفلسفات المضللة للمظلومين والمضطهدين التي تروجها الطبقات المستغلة وقواها السياسية والفكرية. ما أحوجنا للاستعانة بالفلسفة العلمية لنعرف مكانة الإنسان وقدراته التطبيقية والمحتجزة معا، لنرى ما إذا كانت الشروط والأوضاع الاجتماعية التي انتزعت من الإنسان المنتج شروط حياته واستلبت منه نتاج عمله وجعلته مجرد أداة لثراء ونعيم الأقلية ضروريات حتمية خارجة عن إرادة البشر؟ أم أنها مجرد علاقات استغلالية فرضتها الطبقة المالكة على قوى العمل المأجور يمكن بإرادة واتحاد المظلومين المقهورين ونهوضهم الثوري الخلاص منها وإقامة علاقات بديلة تعاونية وتضامنية؟

إن شعبنا الكادح وفي مقدمته الطبقة العاملة في أمس الحاجة لفهم الفلسفة التي تبحث في هذه القضايا وتتوخى إنارة طريق النضال لحلها، وهي الفلسفة الماركسية، فجميع الفلاسفة قبل ماركس اهتموا بتفسير العالم، أما هو فقد اهتم بتغييره وليس مجرد تفسيره.

### 3- أساس الفلسفة الماركسية

#### الحقيقة الموضوعية:

أ-

تقول الفلسفة الماركسية بأن الحقيقة موضوعية، بمعنى أنها معرفة لا يتوقف مضمونها على الإنسان، لأن ظواهر وأشياء الواقع موجودة قبل أن يعرفها أو يكتشفها الإنسان ليؤثر فيها بعد أن يعرفها كما هي عليه في الواقع. والعقل السليم، وهو العقل المتفق مع خبرة النشاط العملي والعلمي للإنسان، يقول لنا أن الحقيقة - المعرفة الحقة - تأتي عن طريق انعكاس العالم والأشياء وصفاتها في ذهن الإنسان مثلما تنعكس صورة الأشياء في المرآة وبصورة مماثلة لحقيقة وجودها في الواقع. وتسمى الماركسية وجود الأشياء وصفاتها والعلاقات فيما بينها في الواقع المادة بينما تسمى صورتها في مخ الإنسان الوعي (بمستوياته المختلفة من الحس إلى الإدراك إلى التصورات إلى الأفكار أو الوعي).

وتعرف الماركسية المادة بأنها الوجود الموضوعي أي وجود الأشياء والظواهر والعلاقات فيما بينها وجودا مستقلا عن الإنسان. والمادية في الماركسية تعني الموضوعية. ويقول العقل السليم والماركسية التي تمثله في هذا المجال أفضل تمثيل أن التطابق بين تصوراتنا وأفكارنا وبين وجود الأشياء والظواهر والعمليات التي تعكسها هذه التصورات والأفكار، ودرجة هذا التطابق، هو معيار أو مقياس صحتها.

أما إذا كانت الأفكار والمفاهيم التي كونها ذهن الإنسان لا تعكس الواقع الموضوعي أو تعكسه بصورة مشوهة فإنها تعتبر خاطئة أو ضلالات.



### ب- الحقيقة النسبية والحقيقة المطلقة

إن الحقيقة – وهي دائما الحقيقة الموضوعية – بالنسبة للزمان والمكان وشخص الإنسان المفكر ليست مطلقة أي ليست تامة أو نهائية. فالإنسان يتعمق في سبر أغوار الأشياء وظواهر الطبيعة والمجتمع وبرى فيها ما لم يكن يراه من قبل، وتصيح معرفته بها أكثر دقة وموضوعية، وفي ذات الوقت يتغير العالم المحيط بالإنسان، أي يتغير موضوع المعرفة، فهو في تطور وتغير دائم مما يتطلب تغيير معارفنا عنه. فهل يعني هذا أن معارفنا السابقة كانت خاطئة ولم تكن حقيقة بل ضلالة؟

أجابت الماركسية على السؤال بالنفي وقالت أن معارفنا السابقة والحالية، بالمعنى وطريقة الحصول عليها المشار إليها أعلاه، ليست خاطئة، وإنما هي مستوى معين حقيقي من المعرفة، حقيقة مرحلية، معرفة لكنها ناقصة، نسبية، درجة على سلم تطور العلم. لكنها في نسبتها أو نقصها ليست وهما أو ضلالة بدليل استخدامها العملي المنتج في حياتنا. إنها نسبية فقط ولا تنفي قدرة الوعي البشري على معرفة العالم، إنها ليست نسبية مطلقة تنكر اليقين وتزرع الثقة في معارف الإنسان. إنها حقيقة الآن، حقيقة زمن معين، وليست حقيقة الزمن الآتي، لكنها كمرحلة في تطور الحقيقة أو كحقيقة مرحلية ذات قيمة دائمة.

ما يوضح ويؤكد القيمة الدائمة أو الوجه الدائم (أي الأبدى أو المطلق) لأي مرحلة في تطور الحقيقة أي للحقيقة النسبية، أو بعبارة أخرى، وجود عنصر مطلق في الحقيقة النسبية - في كل نظرية علمية أو إنجاز علمي ينقل العلم والمعرفة إلى مرحلة جديدة أو مستوى جديد- ما يؤكد ذلك كله كون هذه الحقيقة النسبية حلقة أو درجة في سلسلة أو سلم التطور الدائم للواقع والحقيقة ما كان للتطور لدرجة أو مرحلة أعلى فأعلى أن يحدث دون المرور عليها.

أضف إلى ذلك أن نفي القديم ليس نفيًا تامًا أو مطلقًا بل نفي جدلي يحتفظ بعناصر منه في تشكيل الدرجة أو المرحلة الجديدة في المعرفة والعلم، كما

أن الإنسان يحصل أثناء دراسته لبعض الظواهر والأشياء الملموسة على معلومات عن صفات لهذه الأشياء لا تدحضها (لا تنفيها) مسيرة المعرفة اللاحقة وتعتبر حقائق أبدية أي مطلقة.

الحقيقة النسبية لا تنفي إذن الحقيقة المطلقة. الحقائق نسبية ومطلقة. الحقيقة النسبية تتمثل في أن حدود أي نظرية علمية حدود نسبية. والحقيقة المطلقة تتمثل في التغير الدائم أو التراكم الدائم للحقائق النسبية ما بقي البشر، في التواصل الدائم لمراحل تطور الحقيقة. وتتمثل أيضا وكما أشرنا في بعض الحقائق التي تسمى أبدية لأن مسيرة تطور المعرفة لا تدحضها. ومثال على حقيقة مطلقة لم تدحضها ولن تدحضها مسيرة العلم والمجتمع علاقات الإنتاج الاجتماعي. فحاجة البشرية لها حاجة دائمة أي كانت طريقة الإنتاج وأي كانت طبيعة علاقات الإنتاج استغلالية كانت أم تعاونية، بل يمكن اعتبار الحقيقة النسبية المتطورة دوما أداة للحقيقة المطلقة أداة على طريق تحقيقها.

وعن وجود كل من الحقيقة المطلقة والنسبية قال لينين في كتابه الشهير "المادية ومذهب نقد التجربة": "الفكر البشري قادر بطبيعته على أن يعطينا بالفعل الحقيقة المطلقة التي تتجمع من جملة الحقائق النسبية. إن كل درجة على سلم تطور العلم تضيف حبات جديدة إلى هذا المخزون من الحقيقة المطلقة، لكن حدود أي نظرية علمية عامة حدود نسبية تتسع أو تضيق تبعا لتقدم المعرفة"<sup>(1)</sup>.

### ح - النظرة المادية الجدلية

إن النظرة التي قامت عليها مقولات الماركسية في الحقيقة الموضوعية والحقيقة النسبية والمطلقة المذكورة أعلاه هي النظرة المادية الجدلية والتي يتشكل انطلاقا منها قسم أساسي كامل من النظرية الماركسية، وهو الفلسفة الماركسية. وتتفرع هذه الفلسفة إلى فرعين هما: المادية الجدلية والمادية

<sup>1</sup> (11) ف.أ. لينين - المادية ومذهب نقد التجربة - دار الفارابي - بيروت

## حركة الديمقراطية الشعبية المصرية

التاريخية. المادية الجدلية منهج ثوري في معرفة الواقع وتحويره ونظرية فلسفية تدرس القوانين العامة لتطور ظواهر الواقع الموضوعي وعملية المعرفة. والمادية اتجه في الفلسفة يرى أن المادة أسبق في الوجود من الوعي أو الفكر. وتأخذ الماركسية بوجهة النظر المادية في الفلسفة وترى أن الوعي أو الفكر ليس إلا صورة أو صفة للمادة. لكنها كما رأينا ترى المادة ليس إلا الوجود الموضوعي لأشياء وظواهر الواقع، وبالتالي إذا أردنا معرفة الحقيقة فعلينا البحث عنها في واقع الأشياء والظواهر المبحوثة وليس في التأمل الذاتي السلبي المنعزل.

والجدلية تسمية مأخوذة من الصورة الأولية البسيطة لمعنى الجدل، أي تصادم الآراء المتباينة بما يؤدي إلى إظهار الحقيقة. ثم تطور المعنى إلى اتجاه فلسفي يرى أن كل ما في العالم يتغير ويتجدد ولكنه لم يتوصل لمعرفة أسباب وقانونيات هذا التغير. وأخيرا في القرن التاسع عشر تحول الجدل إلى مذهب يرى العالم كله عملية من الحركة الصاعدة الشاملة، مصدرها وقوتها الدافعة التناقضات الملازمة لكل الظواهر والدافعة لتغير كل الموجودات، وتم صياغة قوانين التطور الأساسية بمعرفة الفيلسوف الألماني هيغل. وإن كان هيغل قد وضعها على أرضية فلسفية خاطئة. فأخذ ماركس بهذه القوانين مع تغيير أرضيتها الخاطئة، فقد أوقف ماركس مذهب الجدل على قدميه بعد أن كان واقفا على رأسه كما قال ماركس وتلاميذه. الأرضية الصحيحة لمذهب الجدل هي وجهة النظر المادية التي أوضحناها، والأرضية الخاطئة هي وجهة النظر "المثالية" في الفلسفة التي ستعرض لها بعد قليل.

أما المادية التاريخية فهي علم فلسفي عن المجتمع ونظرية اجتماعية عامة سنعرضها بقدر من التفصيل في الفصل التالي. وبالنسبة لعرض المادية الجدلية وقوانينها بقدر ولو متوسط من التفاصيل فسيحتاج إلى كراسة مستقلة.

وكانت الماركسية قد انتشرت في أوروبا بين العمال والمثقفين انتشارا واسعا في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ثم في أنحاء عديدة من

القارات الخمس، وتأسست الدعوة للاشتراكية على المعارف العلمية للماركسية، وامتلك النضال العمالي والاشتراكي ذخيرة فكرية فتاكة للأفكار والأوهام البرجوازية والرجعية المضللة لجماهير الكادحين المستغلين.

### د- ثورة العلوم الطبيعية تؤكد صحة الأساس الفلسفي للماركسية

إزاء التطور الفكري والسياسي المهدد للرأسمالية نتيجة انتشار الماركسية أراد فلاسفة برجوازيون أن يدحضوا الأساس الفلسفي للماركسية وظنوا أنهم وجدوا دليلهم في الاكتشافات الهامة للعلوم خاصة علم الفيزياء (الطبيعة) التي غيرت التصورات العلمية عن تركيب المادة. فكيف كان ذلك؟ وما هو موقف الماركسية من دليلهم المتصور؟ وما هو رد لينين الذي أبطل تماما مرامهم؟ واجهت الفلسفة بعد الكشوف العلمية المذكورة مشكلة تعريف المادة.

هل المادة – كما كانت تقول الفلسفة السابقة على الماركسية – جوهر (الجوهر ما هو ملازم داخليا للشيء أو الظاهرة) متجانس متماثل في كل الأشياء والعمليات ولا يرد أو يرجع إلى أي من المواد الملموسة ولها بعض الصفات كالامتداد والصلابة والكتلة والطاقة وترد إلى وحدات سرمدية (أبدية) لا تتغير ولا تنقسم هي الذرات التي يحدد تألفها تنوع أشياء وظواهر الواقع؟

أم أن المادة كما رأى ماركس وانجلز ليست الإطار أو الحامل الأخير المتجانس والواحد للأشياء كلها، وأنه ليس ثمة "مادة أولى" متميزة عن جملة الأشياء الملموسة، وأن المادية الجدلية تعنى بالمادة مجمل تنوع العالم الموجود خارج الوعي البشري وبصورة مستقلة عنه، وإنه بالتالي يكون من الخطأ المطابقة بين المادة وبين أي من أشكالها الملموسة كالجسم أو الحقل أو صفاتها كالكتلة والطاقة؟

أثبت العلم وخاصة ثورة العلوم المشار إليها صحة الطرح الماركسي لمقولة المادة وزاده لينين توضيحا وتدقيقا. فعندما تبينَ إمكان انحلال الذرة وأنها ذات بنية معقدة واكتشاف الإلكترونات وقوانين حركتها وظواهر النشاط الإشعاعي والعلاقة المتبادلة بين الكتلة والطاقة (تحول كل منهما إلى الآخر)، رأى بعض العلماء والفلاسفة <sup>(2)</sup> في انهيار التصورات القديمة عن المادة وصفاتها المشار إليها أعلاه دليلا على أن المادة غير موجودة !! وأنها اختفت وبالتالي انهار الأساس الفلسفي للماركسية ولل فلسفة المادية بوجه عام وبطلان مقولة الحقيقة الموضوعية.

وقد رد لينين على هذا الاستنتاج الفاسد في كتابه المشار إليه سابقا قائلا بأنه كيفما تغيرت التصورات العلمية حول تركيب المادة وصفاتها وقانونيتها، فلا يمكن لهذا التغيير أن يززع المقولة الأساسية للفلسفة المادية الماركسية في المادة باعتبارها الواقع الموضوعي الموجودة خارج الوعي البشري وبصورة مستقلة عنه. وشرح لينين قائلا إن قول بعض الفلاسفة "المادة اختفت" يعني أن الإطار الذي كما نعرف فيه المادة حتى الآن قد اختفى، وأن معارفنا تتعمق وأن صفات المادة التي كنا نعتبرها صفات مطلقة صارت صفات نسبية، وأن الخاصية الوحيدة للمادة التي ترتبط بها الفلسفة المادية هي كون المادة واقعا موضوعيا، أي موجودا خارج الوعي البشري.

#### 4- الاتجاهات الأساسية في الفلسفة

[2] الماخية نسبة للفيلسوف ماخ أو فلسفة نقد التجربة وهي لون من الفلسفة الوضعية التي تصور التجربة تيارا من الأحاسيس ويستبعدون منها مفاهيم الجوهر والسببية وكل واقع موضوعي قائم خارج الذات المدركة وغير مرهون بها - المعجم الفلسفي - ترجمة توفيق سلوم - دار التقدم - موسكو - 1986

رغم الاختلافات والفوارق العامة بين الأفكار والمذاهب الفلسفية فإنها تنقسم إلى أربعة اتجاهات أساسية وفقا لمعيارين للتمييز بينها وينتج عن استخدام كل معيار منهما اتجاهين متعارضين.

أ- معيار الموقف من المسألة الأساسية في الفلسفة: المسألة الأساسية للفلسفة هي العلاقة بين الواقع الموضوعي والفكر أي العلاقة بين المادة والوعي. فعلى أساس هذه العلاقة تنقسم الفلسفة إلى مادية ومثالية. المادية كما ذكرنا أعلاه تقول بأسبقية المادة على الوعي وبأن الوعي انعكاس لها. أما المثالية فترى العكس وهو أن الوعي أو الفكر أسبق على المادة وهو أساس الموجودات وتتنظر لها أي للواقع الموضوعي كشيء ثانوي مشتق من الوعي أو الروح. "ولفظ المثالية" يحمل في اللغة الدارجة دلالات السمو والرفعة والأهمية بالمقارنة مع لفظ المادية التي تحمل في هذه اللغة دلالات الصِعة والتكالب على النقود ومطالب الحس الرخيصة. وقد أشاع أصحاب المصلحة هذه الدلالات ، بالرغم من مخالفة النظرة المثالية للنظرة العلمية ولحقائق الأشياء الملموسة. وأصحاب المصلحة هم كل من لا يريد أن تعرف الجماهير الحقيقة وراء بؤسها ومظالمها وفي مقدمتهم الطبقات الرجعية المستغلة، فهم إذ يدعون أن الواقع الموضوعي شيء ثانوي يهدرون دور الجماهير الكادحة وحقوقها من خلال إهدار وبخس دور النشاط العملي وخاصة العمل الذي تتولاه هذه الجماهير وحدها، ويرفعون من شأن الطبقات غير العاملة أي المالكة من خلال المبالغة في دور وقيمة التأمل الذاتي السلبي المنعزل. إن لكل فكر وفلسفة في كل مجتمع طبقي جذور اجتماعية. "فالوعي من البداية نتاج اجتماعي وهو يبقى كذلك ما بقي البشر"<sup>[3]</sup>. والجذور الاجتماعية التاريخية للفلسفة المثالية الباقي رواسيها الملموسة في واقعنا المعاصر هي انفصال العمل الذهني والروحي عن العمل اليدوي مع انقسام المجتمع البشري إلى طبقات

<sup>3</sup>[3] كارل ماركس- كتاب الأيديولوجية الألمانية - ترجمة د. فؤاد أيوب - دار دمشق للطباعة والنشر .. 1976

واستئثار الطبقات المالكة- التي تركت العمل اليدوي للكادحين وأجبرتهم عليه- بالعمل الذهني.

وتأخذ المثالية بدورها صيغتين: الأولى: هي المثالية الموضوعية وترى أساس الموجودات كلها في الفكر أو الوعي، لكنه ليس فكر أو وعي الذات (الإنسان) المفكرة، وإنما الوعي الموضوعي السامي غير الشخصي المصور ماهية أو كيان مستقل عن الإنسان، أي لم يكنه فكر إنسان. قال عنه بعضهم عقل كوني أو إرادة كلية أو روح مطلقة، أو عالم "المثل" السرمدي (الأبدية) غير المتغيرة التي قال بها الفيلسوف اليوناني القديم أفلاطون، وقال إن الأشياء الملموسة تنتج أو تصنع طبقا لها. ومثال على مُثُلُ أفلاطون أن النجار لا يصنع كرسي بالخبرة البشرية التي أوصلته لإنتاجه، وإنما هناك منذ الأزل مثال ذهني، صورة ذهنية لم نكونها نحن فهي موجودة منذ الأزل إلى الأبد، للكرسي يكتشفها عقلنا !! فنصنع الكرسي على منوالها، وبالطبع ينطبق ذلك على كل الأشياء حتي جهاز الدولة والحروب والاستعمار والاستغلال والعمل والقنبلة الذرية !!. ومن الواضح للعقل السليم ضلالة هذا التفكير لمخالفته للكيفية التي تظهر بها منتجات عملنا ومتطلبات حياة البشر، وهي تعرّف العقل البشري تدريجيا ثم بقفزات على الواقع الطبيعي والاجتماعي واكتشاف قانونياته ومن ثم قيام البشر بتحويله عمليا لصالحهم.

أما الصيغة الثانية للفلسفة المثالية فتسمى المثالية الذاتية وترى أن وجود العالم، الأشياء والظواهر مرهون فقط بأحاسيسنا وإدراكنا، بل ذهب زعيمها الأول الفيلسوف الإنجليزي بركلي للقول بأن الأشياء الملموسة والظواهر الطبيعية والاجتماعية وقوانينها وصفاتها لا تكون موجودة إلا بقدر ما تكون مدركة لنا، ما نحس به أو ندركه موجود، وما لا نحس به ولا ندركه غير موجود!!

ومن الواضح في ضوء ما سبق بيانه أن الأساس الفلسفي للمثالية الموضوعية والذاتية معا خاطئ تماما. ومصدر الخطأ هو المبالغة في دور الجانب الذاتي في عملية المعرفة، أي المبالغة الناتجة عن اتخاذ الوعي بالموجودات المادية

صوراً ذهنية أي مثالية في عقل الإنسان فتبدو للمثاليين كماهية مستقلة عن الأصل الذي انعكست منه. فانطلاقاً من حقيقة أن الوعي البشري ذو قدرة على أن يعقل الأشياء بصورة مجردة ذاتية أو مثالية يحدث التالي:

· يقوم المثاليون الموضوعيون بعزل الوعي عن الإنسان والطبيعة ويسبغون عليه، أي على الوعي البشري، صفات إلهية وينظرون إلى العالم المادي كحصيلة لنشاط الوعي على عكس الحقيقة الواضحة بلا لف أو دوران، وهي أن الوعي نتاج وانعكاس للواقع الموضوعي قبل أن يكون الإنسان قادراً على التأثير في المادة وتحويرها.

· يقوم المثاليون الموضوعيون بإنكار وجود العالم الطبيعي والاجتماعي باستثناء ما أحسوا به، بل وتقف معرفتهم لهذا الجزء الصغير من الوجود الموضوعي عند مستوى الحس والإدراك، أي المعرفة الحسية، وهي ليست المعرفة الحقة بل المستوى الأدنى من المعرفة. فالمعرفة الحقيقية هي المعرفة العقلية أي فهم جوهر الأشياء وكمياتها وروابطها الداخلية وليس ظواهرها وجزئياتها وروابطها الخارجية فقط كما في المعرفة الحسية<sup>[4]</sup>

ب- المعيار الثاني: أسلوب الفلاسفة في رسم لوحة العالم وموقفهم من مسألة التطور والتغير. وهنا تنقسم الفلسفة إلى جدلية وميتافيزيقية.

الجدلية من الجدل أو الديالكتيك اشتقاقاً من اللفظ اليوناني أناقش، أتحدث، وهو كما ذكرنا سابقاً منهج ونظرية لدراسة ظواهر الواقع في تطورها وحركتها الذاتية النابعة من تناقضاتها الداخلية ولتحويره ولعملية المعرفة.

<sup>4</sup> [4] ماوتسي تونج- في الممارسة العملية- مؤلفات ماو تسي تونج المختارة - المجلد الأول - بكين - 1968



أما الميتافيزيقية فمن الميتافيزيقا، وتعني لفظيا ما بعد الطبيعة (الفيزيقا أو الفيزياء باللغة العربية العلمية المترجمة)، كما تعني ما بعد العلم الطبيعي. وهي تشير إلى الثبات أو السكون وعدم التغير وتدل عليه. والميتافيزيقا منهج في التفكير الفلسفي مناقض للجدل (الديالكتيك). والميتافيزيقا إما أن تنفي تماما التطور والتغير، وإما أن ترده فقط إلى تغير كمي، نقصان وزيادة، أو دوران يعيد إنتاج ما كان وسيكون بعد كل دورة، دونما اعتبار للتحول الكيفي، أي القفزة أو الثورة في تطور الأشياء والظواهر الموضوعية أو المعرفة الإنسانية.

وعلى ذلك تنقسم الفلسفة إلى الاتجاهات الأربعة الأساسية التالية:

- (1) المادية الجدلية وهي الفلسفة الماركسية العامة.
- (2) المادية الميتافيزيقية ومثالها الأبرز فلسفة عصر التنوير في القرن الثامن عشر.
- (3) المثالية الجدلية مثل فلسفة كانط الفيلسوف الألماني الكبير وأبرز ممثليها الفيلسوف الألماني هيغل.
- (4) المثالية الميتافيزيقية: وتمثلها الفلسفة البرجماتية (النفعية) [5] <sup>5</sup> السائدة أساسا في الولايات المتحدة الأمريكية، والفلسفة الوضعية التي أعلن مؤسسها أوجست كونت أن تقدم المجتمع ليس إلا تطورا للقدرات الروحية البشرية وتزعم ضمن ما تزعم أن الحياة الاجتماعية تنزع إلى توازن القوى نحو تآلف المصالح الطبقيّة (الفيلسوف سينسر) وتعلن الوضعية أن الثورة الاجتماعية أمر ضار كما تمثلها فلسفات أخرى.

<sup>5</sup> [5] البرجماتية (النفعية) تيار مثالي ميتافيزيقي في الفلسفة ينفي الواقع الموضوعي ويرى كل ما هو خارجنا شيء هلامي يشيع فيه الإنسان ترتيبا ونظاما إن كان نافعا له شخصيا. قال مؤسسها الفيلسوف بيرس "وجود الشيء كونه نافعا" ولا يعترف بالمعرفة اليقينية- المعجم الفلسفي- مصدر سابق .

وداخل الاتجاهات المذكورة تقسيمات فرعية عديدة وقد رأينا أن المثالية تنقسم إلى موضوعية وذاتية. وعلية هناك مثالية موضوعية جدلية مثل فلسفة هيغل، ومثالية ذاتية جدلية تحتوي على بعض الشوائب الميتافيزيقية مثل فلسفة كانط. لكن جميع إنجازات الفلسفة رغم التقسيمات الفرعية التي ذكرناها وغيرها الكثير يمكن إدراجها كلها تحت التقسيم الرباعي المذكور.

ونعتقد بهذه الصفحات في الفلسفة، ونرجو ألا نكون مخطئين في الاعتقاد، أننا أوضحنا إلى حد ما مناسب أساس النظرة الفلسفية الماركسية والحدود المميزة لها عن الاتجاهات الأساسية الأخرى في الفلسفة. ونريد أن نكف الآن عن الاسترسال تجنباً للمزيد من الخروج عن إطار العرض المقرر سلفاً بإحالة التفصيل في الفلسفة الماركسية وما يتصل بها من إيضاحات ضرورية لمذاهب فلسفية أخرى إلى كراسة مستقلة. لكن بقيت نقطة نرى لزاماً علينا التعرض لها الآن، وهي عن صلتنا نحن كمصريين وعرب بالفلسفة والفكر المعاصرين خاصة بالاشتراكية والماركسية ودورنا التاريخي والحالي في هذا المضمار.

### 5- الاشتراكية والماركسية ليستا نظرية وعقيدة أحنية:

الحلم بالمساواة والعدالة الاجتماعية يمتد إلى ماضي البشرية كلها، والنزوع إلى التساوي في الملكية والحلم بمجتمع خال من العمل الإجباري والبؤس والفقر، أي بالاشتراكية، سمة مميزة لأفكار كثير من الحركات الشعبية وآمال وأشواق الجماهير المستغلة المعذبة التي باحت بها ثقافتهم الشعبية تارة وتضمنتها بصورة مواربة وملغزة تارة أخرى.

ينطبق ذلك أيضاً على عالمنا العربي ومصر. فقبل أن تصبح الاشتراكية علمية وضرورة تاريخية، وتظهر حركتها في أوروبا، ظهرت، كما هو معلوم، وعلي سبيل المثال، ميول اشتراكية خيالية في ثورتي القرامطة والزنج جنوب العراق والبحرين، وفي مصر، ظهر الحلم بالعدالة والمساواة في الثقافة الشعبية أو ما يسمى بالفلكلور، كما بشر شاعر الشعب ابن عروس في العصر المملوكي بمستقبل يشهد

## حركة الديمقراطية الشعبية المصرية

الثورة على الظالم وسقوط المظالم قائلا المربع الشعري الذين لا يزال يردده  
بعض الفنانين الشعبيين المصريين وهو:

لابد من يوم معلوم                      لترتد فيه المظالم  
أبيض على كل مظلوم                      أسود على كل ظالم

إضافة إلى ذلك فإن النظريات والأفكار المستندة إلى معارف علمية  
وتاريخية وكل علم وفكر علمي هو ملك الناس جميعا، ومحصلة لجهدهم المشترك  
حتى وإن كان ذلك بمستويات مختلفة وأزمنة مختلفة. المعارف العلمية هي بمعنى  
ما بلا وطن، تحتفظ عند انتقالها من بلد إلى بلد آخر بجوهرها الواحد مع ارتداء ثوب  
المكان والتحدث بلغته المحلية أو القومية حتى تتجذر وتتوطن فيه. وإذا كنا الآن  
نأخذ الاشتراكية ونظريتها الماركسية عن أوروبا فلأنها – أي أوروبا – أصبحت الأكثر  
تقدما في مضمار التطور الاجتماعي والتاريخي والتي ظهرت فيها قبل غيرها  
ضرورة الاشتراكية. لذلك كانت الولادة الأوربية للاشتراكية العلمية أمرا حتميا. ولكن  
بعد أن ولدت، وبعد انتشار النظام الرأسمالي في كل بلدان المعمورة، صار النضال  
من أجل انتصار الاشتراكية والمشاركة في الجهد الفكري والنظري لتطويرها  
وإثرائها مسئولية كل الطبقات العاملة والكادحة والمثقفين الثوريين في جميع أنحاء  
العالم.

وعلاوة على ذلك كان ظهور الماركسية وتطورها محصلة الاستيعاب العلمي  
والنقدي للتراكم الفكري والثقافي والعلمي للبشرية جمعاء. هذا التراكم، الذي  
ساهمت فيه بدور كبير الثقافة والفلسفة العربية والإسلامية مهد لعصري النهضة  
والتنوير في أوروبا.

كان المعتزلة رواد النظرة العقلانية في الإسلام، وقالوا بالعقل سبيلا وحيدا  
إلى المعرفة اليقينية وحكما أعلى في كل المناقشات. ورفضوا الجبرية فأكدوا

## حركة الديمقراطية الشعبية المصرية

الحرية الإنسانية. ونادى الصوفية بوحدة الوجود واتحاد الإنسان بالإله عبر الكشف الصوفي مما أثار حفيظة المتعصبين من رجال الدين. وظهرت الارسطية العربية (نسبة إلى الفيلسوف اليوناني ارسطو) بترجمة مؤلفات الفلاسفة اليونانيين القدماء، وكان الفيلسوف الكندي (القرن التاسع الميلادي) أول ممثلها فأكد على ضرورة اعتماد العلوم في معرفة ظواهر المجتمع والطبيعة، وعلى سير العالم وفق قوانين. ولعب إخوان الصفا (القرن العاشر الميلادي) دورا كبيرا في تطور الفكر العربي الطليعي والمتحرر. وطرح الفارابي مشروع إقامة مدينة فاضلة يحكمها فيلسوف، ومارست الأفكار الطليعية في أعمال ابن سينا تأثيرا كبيرا طويلا على مسيرة الفكر الأوربي في العصر الوسيط.

وفي القرن الثاني عشر الميلادي جاء مذهب الفيلسوف العربي الكبير ابن رشد تتويجا لمسيرة الفلسفة العربية الإسلامية وقدم حلا لمسألة العلاقة بين الله والعالم على أساس وحدة الوجود وتأكيد قدم العالم، وأنكر خلود النفس الفردية وقصر الخلود على عقل البشرية الجماعي، أي على المعرفة التي تغتني وتتطور من جيل إلى جيل آخر. وكان لهذا القول دورا كبيرا في تطور الفكر المتحرر في أوروبا في العصرين الوسيط والحديث، وارتبطت باسم ابن رشد نظرية الحقيقتين أي الفلسفة والدين (الحكمة والشريعة) ذات النزعة المتحررة التي دفعت تطور الفكر العلمي قدما بغض النظر عن الخلافات اللاحقة حول وحدانية أو ثنائية الحقيقة.

وفي القرن الرابع عشر الميلادي جاء ابن خلدون مناديا بضرورة وضع علم خاص بالمجتمع البشري (علم العمران) يستند إلى القول بقانونية تطور المجتمع، أي تطوره وفقا لقوانين موضوعية مشروطة بالعوامل المادية كالحياة الاقتصادية والبيئة الجغرافية الطبيعية، وطرح الفكرة الهامة التي طورتها ودفقتها الماركسية كما سنرى القائلة: "إن تفاوت أحوال الناس يعود إلى اختلاف نحلهم في المعاش".

لقد مارست الفلسفة العربية الإسلامية العقلانية والتقدمية دورا كبيرا في تطور الفكر الأوروبي في العصر الوسيط ودفعه دفعا قويا للأمام لمجابهة ظلامية وجهالة الإكليروس واللاهوت في أوروبا، ومن ثم مهدت لعصر النهضة ثم التنوير البرجوازي في القرن الثامن عشر، بينما لم تمارس كتب ابن رشد في بلادنا العربية والإسلامية في حينها دورا كبيرا في مجابهة ظلامية وجهالة كانت قد سعدت واستمرت في الصعود، بل أحرقت، وأسدل عليها وعلى ابن خلدون ستارا من التعقيم والكتمان لأنها لم تجد عندنا كما وجدت في أوروبا قوى اجتماعية تحميها في صورة طبقة وسطي تتشكل وتنهض وحركة فلاحية وثورية . فالعصر العربي والإسلامي منذ ابن رشد ومن قبله غدا عصر الانحطاط العربي والإسلامي حتى غزانا الاستعمار الأوربي وربيبه الصهيوني.

وفي أوروبا كان يقال في القرنين الثاني عشر والثالث عشر على مؤيدي وأنصار ابن رشد (الرشديين) مثلما يقال اليوم على مؤيدي ومتابعي ماركس في كل مكان الماركسيين، باعتبارهم ممثلي الفكر الرائد الصاعد.

لقد أنت الماركسية كنفد إبداعي خلاق لأفكار وفلسفة عصر التنوير البرجوازي، نقد الليبرالية، أيديولوجية الرأسمالية في فترة صعودها، والتي كانت الفلسفة العربية الإسلامية العقلانية قد مهدت لها وساهمت بدور في تشكيلها. ولأن النقد الماركسي وكما أوضحنا سابقا عند الحديث عن الجدل (الديالكتيك) هو نفي جدلي تكون الفلسفة العربية و الإسلامية قد ساهمت بعناصرها العقلانية والتقدمية- وإن يكن بصورة غير مباشرة في ظهور منظومة المفاهيم والأفكار والمقولات التي يشكل ارتباطها الوثيق النظرية الماركسية وذلك في إطار العناصر الفكرية التي احتفظت بها الماركسية من الليبرالية وهي تنفيذها وتتجاوزها كأيديولوجية برجوازية كاملة ونظام اقتصادي اجتماعي رأسمالي.

## حركة الديمقراطية الشعبية المصرية

---

أما اليوم وبعد أن أصبح التيار الاشتراكي والماركسي في مصر والبلاد العربية ولعشرات السنين أحد التيارات السياسية والفكرية الدائمة والهامة في حياة شعوبنا ونضالها من أجل التحرر الوطني والديمقراطية والعدالة الاشتراكية، فإن مساهمة الماركسيين المصريين والعرب في تطور الماركسية لتأخذ في الاعتبار خلاصة تجربة نضالهم السابق، وظروف وأوضاع مجتمعاتهم الراهنة، علاوة على خبرة انتصارات وإخفاقات الحركة الاشتراكية العالمية، هذه المساهمة قد غدت مساهمة حتمية إن كان للاشتراكية أن تشق طريقها تجاه انتصارها. وليست الماركسية كما أشرنا سابقا نظرية مغلقة ونهائية وإنما مفتوحة لكل تلخيص علمي لخبرة صراع الطبقات وتجربة النضال من أجل انتصار الاشتراكية السياسي وتطبيقها في الواقع العملي.

وأخيرا نذكر القارئ بأن النظرية الماركسية تتكون من ثلاثة أقسام مترابطة

وشديدة التناسق وهي الفلسفة الماركسية (الديالكتيك والمادية التاريخية)،

والاقتصاد السياسي (تحليل ونقد الاقتصاد الرأسمالي)، ونظرية الاشتراكية العلمية.

### أسس الاشتراكية وشروط بنائها

#### 1- حياة المجتمع ووعيه:

يختلف تاريخ المجتمع جذريا عن تاريخ الطبيعة. فليس هناك قوى واعية تعمل في الطبيعة، وهي تتطور تلقائيا (عندما تتكثف السحب عند درجة معينة تسقط الأمطار). غير أن المجتمع يختلف تمام الاختلاف، فهو يتألف من كائنات واعية تتصرف ولها إرادة، تضع لنفسها أهدافا وتعمل من أجل بلوغها.

وقد يقال أن أفكار وأهداف الإنسان الواعي هي التي تحدد حياة المجتمع، وأن حياة ونظم المجتمع هي تطبيق وتجسيد لأفكار مسبقة للإنسان حددها بملء حريته وإرادته. لكن الأمر ليس كذلك في الحقيقة. فالإنسان كي يعيش لابد له من الطعام والملبس والمسكن ... الخ. وهذه الاحتياجات تجبره على أن يدخل في علاقة مع الطبيعة من جهة، وأن يتصل بغيره من الناس من جهة أخرى. فهو يفلح الأرض ويبني المساكن ويصنع الثياب وأدوات العمل، ويبادل منتجات هذا العمل مع آخرين، تلك هي الحياة المادية للناس، ذلك هو وجودهم الاجتماعي الذي تحكمه قوانينه الموضوعية الخاصة. والعنصر الأساسي في وجود الإنسان ككائن اجتماعي هو العمل، لأن العمل يخلق ما يحتاجه كي يبقى، والعمل إلى جانب أنه يمكن الناس من الحياة، يؤثر كذلك عليهم بالتدرج، وليس مخ الإنسان فحسب وإنما يديه كذلك هي لدرجة ما نتاج العمل، وقد حولتها آلاف السنين من العمل إلى أعضاء ماهرة قادرة على تأدية أعقد العمليات.

## حركة الديمقراطية الشعبية المصرية

وما كان في قدرة الناس أن يشغلوا أنفسهم بالعلم أو بالسياسة أو الفنون، إذا لم يكونوا قد لبوا أولاً احتياجاتهم المادية. ويعني هذا أن النشاط الضروري للمحافظة على الحياة (الوجود الاجتماعي) يحدد نشاط الإنسان العقلي (الوعي الاجتماعي)، وأن الوعي الاجتماعي هو انعكاس أي مرآة وتعبير للوجود الاجتماعي واستجابة لمتطلبات تنظيمه وتطويره وتغييره.

وينشأ السؤال: لماذا توجد نظريات مختلفة للحياة، ولدور الجماعات البشرية المختلفة في نفس المجتمع؟ والإجابة هي أن الأفكار والنظريات الخاصة بالعلاقة بين الناس في المجتمع إنما تعكس موقف مجموعة من الناس في هذا المجتمع ومصالحها، هذه المجموعة نسميها طبقة أو شريحة طبقية. وبهذا كانت الأفكار نبت الأوضاع الاجتماعية الطبقية وبالتالي لها جذورها في المجال المادي الاجتماعي لكنها أيضاً إن كانت ثورية وملمة بقوانين هذا المجتمع فإنها تستطيع التأثير فيه لدرجة تغييره. وعلينا عند البحث في الأفكار أن نبحث عن القوى المحركة لها وسنجدها في المجال الاجتماعي، في تنظيم الإنتاج المادي وليس في مجال الفكر المجرد المنفصل عن الواقع.

### 2- أسلوب الإنتاج:

يشكل إنتاج الخيرات أو الاحتياجات المادية للإنسان أساس حياة المجتمع، والتغير في أسلوب أو طريقة إنتاج هذه الخيرات هو أساس تغير المجتمع ومراحل التاريخ الإنساني. ويتكون أسلوب الإنتاج من ظاهرتين أو عنصرين هي قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج.

أ- قوى الإنتاج: أولاً ما هو الإنتاج؟ لإنتاج أي شيء من الضروري وجود مواد تعمل بها. فالمادة التي يعمل عليها الإنسان هي "مادة العمل". ولكي يقوم الإنسان بأبسط الأعمال عادة ما يستعين بمطرقة أو فأس، ويحتاج الإنتاج الصناعي الحديث إلى ماكينات ولمعدات وأدوات. والأشياء التي يستخدمها الناس للتأثير على "مادة العمل" تسمى "أدوات العمل". وما كان من الممكن أن يوجد الإنتاج بدونها. إنها كالعصلات من الإنسان.



## حركة الديمقراطية الشعبية المصرية

وبجانب "أدوات العمل" لإنتاج أي شيء ينبغي أن توجد منشآت تعمل بها، ومخازن ومصادر الطاقة وطرق وقنوات ري ... الخ. ويطلق الاقتصاديون على هذه الأشياء اسم البنية السفلى أو التحتية للإنتاج. وهي تُكون مع أدوات العمل "وسائل العمل"، وتُكون مواد العمل (الأشياء التي تُصنع) ووسائل العمل (الأشياء التي يجب العمل بها) معا "وسائل الإنتاج".

وأخيرا يتضمن الإنتاج "عمل الناس"، فحتى أفضل الآلات عديمة القيمة بدون الإنسان. إن المنتجين، يعني الجماهير العاملة، هم العامل الرئيسي في الإنتاج، وبذلك تكون "وسائل الإنتاج + الناس" الذين يملكون الخبرة والمعرفة لتشغيلها هما "قوى الإنتاج" في المجتمع.

ويمكن تلخيص ما سبق في الآتي:

أدوات العمل + البنية السفلى للإنتاج = وسائل العمل

مادة العمل + وسائل العمل = وسائل الإنتاج

وسائل الإنتاج + المنتجون = قوى الإنتاج

وأدوات العمل هي المقياس الرئيسي للحكم على مستوى قوى الإنتاج. فقد تطورت من الأدوات الخشبية والحجرية إلى أكثر الآلات الأوتوماتيكية تعقيدا في عصرنا. وكلما كانت وسائل الإنتاج أفضل كلما زادت كمية ما يمكن أن ينتج.

وتتميز قوى الإنتاج في أيامنا ليس فقط بأدوات الإنتاج المتقدمة وإنما أيضا بالكفاءة ومستويات التعليم العالي ومهارة العمال.

ب- علاقات الإنتاج: والآن ما هي علاقات الإنتاج؟ لا يستطيع إنسان أن ينتج بنفسه كل ما يحتاجه لوجوده. عليه أن يستخدم أدوات صنعها وحسنها المجتمع بالخبرة المتراكمة لدى أجيال عديدة. إن وسائل العمل وخبرة الإنتاج ومنتجات العمل هي

## حركة الديمقراطية الشعبية المصرية

جميعا نتيجة للجهد المشترك للناس، فعندما يعمل الناس معا بصورة مباشرة أو غير مباشرة يدخلون بالضرورة مع بعضهم البعض في علاقات إنتاج.

وفي الماضي كان أعضاء الجماعة القبلية المشاعية يحتلون مراكز متساوية في الإنتاج الاجتماعي. كانوا يعملون سويا لضمان وسائل المعيشة، ويساندون ويساعدون بعضهم البعض، ويستهلكون بشكل مشترك ما أنتجوه أو اصطادوه. ويرجع ذلك إلى أن وسائل الإنتاج كان يملكها كل أعضاء المجتمع، القبيلة، ملكية مشاعية أي جماعية.

وعندما ظهرت إلى الوجود الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج ومجتمع ملاك العبيد أصبحت العلاقات بين الناس مختلفة تماما، حيث كان بعض الناس (السادة) يملكون بشرا آخرين (العبيد) مثلهم في ذلك مثل حيوانات الجر. وفي ظل النظام الإقطاعي امتلك ملاك الأراضي كل الأرض، وفي ظل الرأسمالية أصبحت وسائل الإنتاج ملكية خاصة بينما أصبح العمل يؤدي عن طريق العمل المأجور.

وفي كل مرحلة من هذه المراحل القائمة على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج (في النظام العبودي ثم الإقطاعي ثم الرأسمالي) احتلت مجموعة أو أكثر من الناس (طبقة- طبقات) مواقع مهيمنة في نظام الإنتاج مع استغلال الناس الباقين (طبقة- طبقات)، بما يعني أن حفنة من المستغلين تمتلك نصيب الأسد من المنتجات التي صنعها عمل الآخرين بينما غالبية الناس مضطهدين يعانون الفقر والحرمان. وهذا يحدث لأن أقلية محدودة تمتلك وسائل الإنتاج، فأصبح المجتمع قائما على الاستغلال.

ولذلك فلنحدد نمط علاقات الإنتاج يجب أن نعرف من الذي يمتلك وسائل الإنتاج. فعلاقات الإنتاج هي علاقات الملكية قبل كل شيء ولا يمكن أن يكون هناك إنتاج دون شكل من أشكال الملكية كوسيلة للحصول على المزايا المادية. وفي الحقيقة فإن الشيء يصبح مادة للملكية عندما يدخل الناس في

## حركة الديمقراطية الشعبية المصرية

علاقات اجتماعية مع بعضهم البعض خلال الإنتاج. ويمكن مقارنة الملكية باللغات، فإذا كان الإنسان بمفرده لا يحتاج إلى لغة، فبالمثل ليست هناك ملكية خارج العلاقات الاجتماعية بين الناس. وبينما تؤدي الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج إلى علاقة استغلالية، فإن ملكيتها العامة تقود إلى علاقات عمل جماعي تعاونية غير استغلالية. وأشكال الملكية (خاصة أم جماعية) تحدد كلا من موقع المجموعات الاجتماعية (الطبقات والفئات الطبقية) في الإنتاج وطريقة توزيع منتجات العمل.

ج- قانون التوافق بين علاقات الإنتاج والقوى المنتجة وأساس تغير المجتمع:

الإنتاج لا يتوقف أبدا. إذ يتم الحفاظ عليه دائما ويتحسن، ومع مرور الوقت تتغير كلا من القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج. عندما لم يكن لدى الناس سوى بلطة حجرية، لم يسد الإنسان سوى الحد الأدنى من احتياجاته، وكان الاستغلال مستحيلا لأن كل فرد كان عاجزا أن ينتج أكثر من الاحتياجات الضرورية بأي حال، وعاشت الجماعات المشاعية القبلية من خلال العمل المشترك أي أن علاقات الإنتاج توافقت مع مستوى القوى المنتجة.

ومع مرور الوقت تطورت أدوات الإنتاج وتعلم الناس تحسين العمل وعاشوا في ظروف طبيعية مختلفة، وظهر تقسيم للعمل في المجتمع. ولما كان هناك تقسيم للعمل، فقد أدى إلى تبادل المنتجات، فزارع المحاصيل يحتاج إلى منتجات الحيوان بينما يحتاج الراعي إلى الحبوب. ويستطيع كل منهما أن يسد احتياجاته فحسب عن طريق التبادل. وهكذا كفت علاقات الإنتاج في المجتمع المشاعي عن أن تتوافق مع القوى المنتجة الأكثر تطورا لأنها أصبحت متعارضة مع تقسيم العمل والتبادل. وكان مقدرا لهذه العلاقات أن تنهار مع استمرار تطور الإنتاج. فمع تحسين أدوات الإنتاج زادت كمية المنتجات بدرجة كبيرة نسبيا وبالتدرج فرضت بعض العائلات/ القبائل سيطرتها على الأرض- الوسيلة الأساسية للإنتاج- واستفاد رؤساء القبائل وكبار رجالها من مراكزهم للإثراء، وعندئذ بدأت تظهر الملكية الخاصة

وانعدام المساواة وساعدت وسائل العمل الجديدة الإنسان المنتج (المزارع، الراعي، الصياد) على أن ينتج أكثر مما يحتاجه كي يقيم حياته، مما أتاح الفرصة لإنسان أن يستغل إنسانا آخر، وأخضع الأغنياء الفقراء، وتحول أسرى الحرب إلى عبيد. وهكذا استبدل النظام المشاعي (الشيوعي البدائي) بمجتمع ملاك العبيد. وفي هذا المجتمع الجديد، أصبحت وسائل الإنتاج ملكية خاصة للملاك السادة، وكانوا يملكون كذلك الإنسان المنتج (العبد) الذي كان بالفعل أداة من أدوات العمل.

وحدث تطور فكري وثقافي في ظل الاستغلال – الذي لا يعرف رحمة - لعدد كبير من العبيد، فقد حدث انفصال بين العمل الجسدي وبين المهن القائمة على التأمل. فالسادة والكهنة والشعراء والنحاتون والفلاسفة وقد تحرروا من العمل الجسدي كرسوا أنفسهم للنشاط العلمي والثقافي. وفي نفس الوقت، استمرت قوى الإنتاج في التحسن، وحدث تقدم عظيم في إنتاج المعادن والأدوات المعدنية، وزاد الحرفيون من مهاراتهم. وفي هذه الظروف بدأت علاقات الإنتاج في مجتمع ملاك العبيد تعوق القوى المنتجة أكثر فأكثر، ولم يعد العبد يهتم بعمله، وكان يكذب لأنه تحت سياط الملاحظين وكانت كفاءته منحطة للغاية وهكذا تهيأت بالتدرج المقدمات التي أخلت معها العبودية مكانها للإقطاع.

وفي المجتمع الإقطاعي، كان الأسياد الإقطاعيون يملكون وسائل الإنتاج الأساسية (الأرض أساسا)، أما الفلاحون والحرفيون فكانوا يملكون أدوات يدوية فقط. ولما كان الفلاحون لا يملكون أرضا خاصة بهم، فقد حولهم الإقطاعيون إلى اقنان (اتباع شخصيين للمالك الإقطاعي) لإجبارهم على العمل لأسيادهم. وأعطاهم الأسياد قطع صغيرة من الأرض، وأخذوا منهم جزءا من المحصول كريع عيني بخلاف السخرة في أراضي الإقطاعي الأخرى أو السخرة العامة للدولة.

وفي بداية النظام الإقطاعي توافقت علاقات الإنتاج الجديدة مع مستوى القوى المنتجة وفتحت إمكانيات أمام بعض التطور، وكان القن يهتم لدرجة ما بنتائج

عمله لأن جزءا من المحصول يعود إليه ولذلك كان أكثر حماسا وكفاءة من العبد، وعالج الأرض بعناية أكبر واستخدم الأسمدة ليزيد من غلة المحصول.

ومع مرور الوقت نشأت قوى إنتاج جديدة داخل المجتمع الإقطاعي، وكان هناك نمو متزايد للمدن والحرف وبدأ الناس بالتدرج يتخصصون في منتجات مختلفة وأخذ التبادل في الاتساع، وظهرت الأسواق القومية بالتدرج، وتحولت المنتجات إلى "سلع" يقابلها "نقد". ومع مرور الوقت تطورت الحرف التي تعتمد على العمل الفردي أو عمل عدد محدود إلى عمل جماعي عن طريق تقسيم العمل لإنتاج السلعة الواحدة، وظهر أرباب العمل الرأسماليين الذين يستأجرون العمل، ويستخدمون الآلات ثم بدأت المصانع تظهر واحتاج كل ذلك إلى عمال متحررين من القنانة، فأصبح الإقطاع عقبة في طريق التقدم الاجتماعي وكان عليه أن يترك المسرح ليخلي مكانه للرأسمالية.

وفي المجتمع الرأسمالي تصيح وسائل الإنتاج ملكا للرأسماليين، ولا يستطيع العمال أن يستفيدوا من ثمار عملهم ويجبرون على بيع قوة عملهم للرأسمالي بعد أن صار العمل سلعة لها سعر وهو الأجر. وأتاحت علاقات الإنتاج الرأسمالية فرصا واسعة لنمو القوى المنتجة وفاق التقدم التكنولوجي في ظل الرأسمالية كل ما مضى من تقدم. بيد أن الرأسمالية عندما تطور القوى المنتجة بمثل هذه السرعة العالية فإنها في نفس الوقت تحفر قبرها الخاص. فقوى الإنتاج الجديدة تتخطى إطار العلاقات الرأسمالية أي تعجز الرأسمالية عن استخدام الإمكانيات الضخمة للعلم والتكنولوجيا لصالح كل الطبقات و لصالح البشرية ككل. كما أنها لا تستطيع أن تنظم الإنتاج بطريقة تؤدي إلى أن تكمل الصناعات والمصانع المختلفة بعضها البعض بدلا من تبديد الأموال على المنافسة فيما بينها وظهور ما يسمى "فوضى الإنتاج" والأزمات الاقتصادية. وتقوم الرأسمالية علي تناقضات تؤدي إلى أزمات تحطم قوى الإنتاج وبطالة وحروب. وإذ يميل الإنتاج أكثر وأكثر إلى أن يكون جماعيا

## حركة الديمقراطية الشعبية المصرية

فإن نتائج العمل تظل مملوكة للأفراد الرأسماليون فيستحكم التناقض بين طبقة الرأسماليين وبين الطبقة العاملة لذلك أصبح الانتقال للاشتراكية ضروريا.

وقوى الإنتاج هي أكثر عنصري أسلوب الإنتاج حركة وتغيرا، ويرجع ذلك إلى أن الناس في عملية الإنتاج يجمعون معرفة وخبرة باطراد ويساعدهم على ذلك تحسين أدوات إنتاج باختراع أو باستخدام أدوات جديدة. ولذلك تواصل قوى الإنتاج تقدمها إلى الأمام. لكن الأمر مختلف تماما بالنسبة لعلاقات الإنتاج . فأشكال الملكية لا تتغير كل يوم، وهي مستقرة نسبيا. وحيث أن عنصري أسلوب أو طريقة الإنتاج (قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج) يتطورا بشكل غير متساو، فإن علاقات الإنتاج تتخلف عن القوى المنتجة وتقف بعض الوقت في تعارض معها. وعلاقات الإنتاج المتخلفة هذه تعطل نمو القوى المنتجة ولا يحل التعارض إلا باستبدال علاقات الإنتاج القديمة بعلاقات جديدة تتوافق مع مستوى قوى الإنتاج الجديد، فنقدم بذلك علاقات الإنتاج الجديدة نظاما أوسع لنمو قوى الإنتاج وتدفعها وتساعدنا على تخليص نفسها من بقايا الأبنية القديمة. وفيما بعد تنطلق قوى الإنتاج مرة أخرى إلى الأمام لتتخطى علاقات الإنتاج ويظهر مرة أخرى التناقض بين عنصري أسلوب/ طريقة الإنتاج ويتم حله بتغيير علاقات الإنتاج بصورة أرقى وهكذا يتطور المجتمع من تكوين أو نظام اقتصادي اجتماعي إلى نظام أرقى .

### 3- التكوين (النظام) الاقتصادي الاجتماعي

أ- علاقة النظام الاقتصادي بالحياة الفكرية والثقافية:

النظام الاقتصادي هو حياة الناس الاقتصادية المادية وخاصة إنتاج الخيرات المادية والعلاقات التي تنشأ أثناءه (علاقات الإنتاج) وهو ما يسمى الوجود الاجتماعي. أما الحياة الفكرية والثقافية فهي حياتهم الروحية الفكرية، آراء الناس وتصوراتهم، والنظريات السياسية والحقوقية والأخلاقية وغيرها وهو ما يسمى الوعي الاجتماعي. فما هي العلاقة بينهما - بين الوجود الاجتماعي والوعي الاجتماعي؟ من منهما الأول، الرئيسي في الحياة الاجتماعية ويحدد تطورها ويكون الآخر مشتقا منه أو تابعا له؟

كان كل الفلاسفة قبل ماركس يرون أن الحياة الروحية الفكرية والثقافية هي التي تحدد تطور المجتمع، فجاءت الماركسية لتثبت العكس، وهو أن حياة الناس الاقتصادية المادية هي العامل الرئيسي، وهي التي تحدد حياة المجتمع الفكرية والثقافية على أساس أن طابع أفكار الناس وآرائهم وتصوراتهم تتوقف في نهاية الأمر على مستوى إنتاج الخيرات المادية وتتحدد بمكانة الناس وموقع كل منهم في نظام الإنتاج الاجتماعي. فالوجود الاجتماعي يحدد إذن الوعي الاجتماعي، وقال ماركس: ليس وعي الناس هو الذي يحدد وجودهم وإنما وجودهم هو الذي يحدد وعيهم<sup>(2)</sup>،<sup>6</sup> الوعي الاجتماعي مشتق من الوجود الاجتماعي لكنه يؤثر بدوره على الوجود الاجتماعي. ولنتأمل الدور الذي تلعبه علاقات الإنتاج الرأسمالية التي تركز على الملكية الخاصة واستغلال الرأسماليين للعمال. إذ يتوافق النظام السياسي تماما مع هذه العلاقات الإنتاجية فيمسك الرأسماليون بالسلطة السياسية ويسيطرون على الاقتصاد. والمبادئ الأخلاقية للرأسمالية هي مبادئ اغتصاب الأموال والاستيلاء على ثروة المجتمع والاندفاع من أجل الربح، لأن هدف علاقات الإنتاج السائدة والقائمة على الملكية الخاصة هو الإثراء على حساب الغير وتحقيق أكبر قدر من الأرباح.

وبالتوازي فإن النظريات الفلسفية والسياسية المرتبطة بهذه الأهداف تدافع عن المصالح الرأسمالية. لكن النظريات التقدمية توجد أيضا في ظل الرأسمالية وهي تعكس أي تعبر عن مصالح الطبقة العاملة والطبقات الشعبية الأخرى. إنها لا تنشأ من فراغ، فهي تعكس التناقض والعداء مع النظام الرأسمالي.

ب- البنية التحتية والبنية الفوقية (القاعدة والبناء الفوقي):

البنية التحتية (وتسمى أيضا القاعدة أو الأساس أو البناء التحتي) والبنية الفوقية (وتسمى أيضا البناء الفوقي) مقولتان في نظرية المجتمع الماركسية تدلان على

[2] كارل ماركس - مقدمة نقد الاقتصاد السياسي - نصوص حول أشكال الإنتاج الرأسمالي - ترجمة لجنة بإشراف الدكتور صادق جلال العظم ومراجعتها - دار ابن خلدون - بيروت - 1974

## حركة الديمقراطية الشعبية المصرية

أهم العناصر المكونة لكل مرحلة من مراحل تطور المجتمع التاريخية والتي تتمثل في تشكيلات أو تكوينات اقتصادية واجتماعية متعاقبة.

ومن بين عنصري أسلوب الإنتاج التي تحدثنا عنها سابقا وهي القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج تشكل علاقات الإنتاج البنية التحتية (أو الأساس أو القاعدة) التي تقوم عليها مرحلة معينة من التاريخ البشري أو تكوين اقتصادي اجتماعي معين والذي يسمى أيضا التشكيلة الاقتصادية الاجتماعية. أما البنية الفوقية (البناء الفوقي) فهو الدولة والأفكار والعلاقات والمؤسسات والتنظيمات الفكرية والقوانين والقيم والأخلاق المميزة للمرحلة والتي ترتفع بناءا فوقيا على القاعدة أو البنية التحتية.

والبنية التحتية إذن هي القاعدة التي تقوم فوقها التكوينات الروحية من مشاعر وأمزجة ونظريات وعلاقات تتشكل وفقا لها والتنظيمات اللازمة لها مثل الدولة والقضاء والمؤسسات الدينية الرسمية. ولكل مرحلة أي تشكيلة اقتصادية اجتماعية قاعدتها وبنائها الفوقي المختلفين عن أي مرحلة أخرى سابقة أو لاحقة. وتلخيصا:

البنية التحتية (القاعدة أو الأساس) = علاقات الإنتاج

البنية الفوقية (البناء الفوقي) = الدولة والأفكار والنظريات والمؤسسات والتنظيمات السياسية والفكرية والقانون والأخلاق والمؤسسة الدينية الرسمية.

وتعبر كل من البنية التحتية والبنية العلوية عن الطبقة السائدة المالكة لوسائل الإنتاج.

ج - التشكيلة الاقتصادية الاجتماعية (التكوين الاقتصادي الاجتماعي):

التشكيلة الاقتصادية الاجتماعية مقولة تدل على مرحلة معينة من تطور المجتمع تتيح تمييز العصور التاريخية بعضها عن الأخرى مما يوفر إمكانية دراسة المجتمع وتطوره ومعرفته، دراسة ومعرفة علمية دقيقة. وقد ذكرنا في الفقرة السابقة أن قاعدة التشكيلة أو بنيتها التحتية هي علاقات الإنتاج، إذ تعتبر علاقات



## حركة الديمقراطية الشعبية المصرية

الإنتاج المعنية قاعدة هيكلية تبنى عليها التشكيلة الاقتصادية الاجتماعية المعنية ووحدة المجتمع المعني، وتشكل المؤسسات الاجتماعية والظواهر الأيديولوجية الملائمة لها البنية الفوقية السياسية والأيدولوجية للتشكيلة الاقتصادية والاجتماعية والذي يكسو هيكلها العظمي لحما ودما ليكون كائنا اجتماعيا حيا ونشطا. وتشكل وحدة النظام الاقتصادي (البنية التحتية) والبنية الفوقية (أو العلوية) السياسية و الأيدولوجية في كل مرحلة من التاريخ تشكيلة اقتصادية اجتماعية (تكوين اقتصادي اجتماعي) كما في المعادلة التالية:

التكوين الاقتصادي الاجتماعي = علاقات الإنتاج (قاعدة أو أساس) + البنية الفوقية السياسية والأيدولوجية.

ويعرف التاريخ خمسة تكوينات أو تشكيلات: المشاعية (الشيوعية البدائية)- العبودية- الإقطاع- الرأسمالية- الاشتراكية والشيوعية (كضرورة تاريخية لا تزال تنتظر فعالية الكادحين). لكن ليس من الضروري أن تمر كل بلد بجميع التكوينات السابقة حتى تصل لعصرنا، ولكنها رصدت على مستوى تطور البشرية ككل. وتأخذ التشكيلة الاجتماعية اسمها من اسم مالك وسائل الإنتاج كالرأسمالية في النظام الرأسمالي، والجماعة أو المجتمع في الاشتراكية والشيوعية وهكذا في كل التشكيلات عبر التاريخ.

د- دور البنية الفوقية (العلوية) السياسية والأيدولوجية:

أولا ما هي الأيدولوجية؟ هي نظام أو نسق من الآراء والأفكار والنظريات السياسية والفلسفية والحقوقية والأخلاقية والجمالية يعبر عن مصلحة طبقة من الطبقات الاجتماعية، وهي- أي الأيدولوجية كجزء من البنية العلوية في التشكيلة الاقتصادية الاجتماعية معبرة عن مصلحة الطبقة المسيطرة. والأفكار والنظريات الجمالية في هذا التعريف تحدد ما تراه الطبقة السائدة جميلا والجميل هو صفات الأشياء والحياة البشرية التي تثير في نفس الإنسان مشاعر الحب النزيه والسرور والحرية. أما الأيدولوجية السائدة المسيطرة في أي مجتمع فهي أيدولوجية الطبقة

السائدة المالكة لوسائل الإنتاج، وإلى أن تأتي أو تقترب جدا لحظة سقوط هذه الطبقة. وعلى هذا تلعب الأفكار والآراء والنظريات دورا هاما وأساسيا بالرغم من أنها انعكاس وتابعة للحياة الاقتصادية المادية. فهي إذ تعبر عن فهم النظام الاقتصادي القائم ومتطلباته توجه النشاط الإنساني وتؤثر بدرجة كبيرة على تقدم أو تخلف المجتمع بما في ذلك التقدم الاقتصادي. وعندما يسترشد الناس بأفكار معينة فإنهم يطورون أو يقيمون على أساسها مؤسسات وتنظيمات اجتماعية مختلفة كالوزارات والإدارات الحكومية أو النقابات والجمعيات المهنية أو الأحزاب أو غيرها والتي تؤثر بدورها في الجوانب الاقتصادية وغيرها من حياة المجتمع. ولذلك فإن البنية العلوية (الفوقية) في الوقت الذي تنبع فيه في الأصل من النظام الاقتصادي (علاقات الإنتاج) تؤثر ثانية على الاقتصاد وتشكل جزءا لا يتجزأ من تطور أو تخلف المجتمع الشامل.

ويتطلب تغيير التكوين الاقتصادي الاجتماعي تغيير علاقات الإنتاج وجهاز الدولة التي تحرسها والأيدولوجية التي تعقلها وتبررها.

ويحدث التغيير باشتداد التناقض بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج، ويصبح بقاء علاقات الإنتاج في أزمة تحتد وتنعكس على البنية العلوية السياسية والأيدولوجية فيحدث فيها خلخلة واضطراب شديدين لأنها تسير بدرجة أو أخرى في أعقاب علاقات الإنتاج ويشتد تناقض البنية الفوقية هي الأخرى مع متطلبات تطور قوى الإنتاج والمجتمع.

وتتجسد هذه التناقضات المحتدة في تصاعد وجدة الصراع في جميع الميادين الاقتصادية والسياسية والأيدولوجية بين الطبقة المستغلة والطبقة أو الطبقات المستغلة. ويحدث التغيير بانتصار الطبقات المستغلة وبناء علاقات إنتاج جديدة ودولة وأيدولوجية جديدة.

وهكذا ينتقل المجتمع من مرحلة إلى مرحلة تاريخية، من تكوين اقتصادي اجتماعي إلى آخر، وكل تكوين تالي هو مرحلة جديدة أرقى في تاريخ البشرية.

### 4- الطبقات والصراع الطبقي:

ما هي الطبقات؟ كل مجتمع يضم مجموعات كبيرة من الناس تختلف عن بعضها في عدد من النواحي الهامة كالعبيد وملاك العبيد في المجتمع العبودي، النبلاء والفلاحين الاقنان في المجتمع الإقطاعي، الرأسماليين والعمال في المجتمع الرأسمالي هو مجتمع طبقي. وهذه المجموعات هي الطبقات، وسوف نجد أن كل مجموعة تختلف عن الأخرى في ظروف معيشتها وفي مساكنها وسلوكها بل وفي آرائها السياسية. والأسباب العميقة للاختلافات الطبقيّة تكمن في المجال الاقتصادي، فالعمال والرأسماليون كل منهم يحصل على دخله بطريقة مختلفة.

والسؤال هو: لماذا يحصل الرأسمالي من ثروة المجتمع أكثر مما يحصل عليه العامل؟ السبب الوحيد، هو أن الرأسمالي يملك وسائل الإنتاج، وهي ملكيته الخاصة، ولا يهم كيف اكتسبها، وهذه الملكية تمكن الرأسمالي من السيطرة على الاقتصاد واستغلال العامل وتملك ثمار عمله، وبالتالي فالسمة الرئيسية المحددة للطبقة هي علاقتها بوسائل الإنتاج، ثم يأتي بعد ذلك شكل أو نمط حصولها على الدخل (ربح- ربح- أجر...) ونصيبها النسبي في دخل وثروة المجتمع. ثم تأتي سمات وخصائص الطبقة السياسية والأخلاقية والنفسية الأيديولوجية. فعندما لم تكن هناك ملكية خاصة لم تكن هناك طبقات، فقد ظهرت الطبقات مع ظهور الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، وسوف تختفي بالتدرج بعد أن يزول هذا النمط من الملكية.

### 5- الدولة أداة وأساس للسيطرة الطبقيّة

حيث أن الطبقات المستغلة تملك وسائل الإنتاج فإنها تسيطر على قوة اقتصادية هائلة تستخدمها لفرض إرادتها على المجتمع، وتدعي هذه الطبقات

المالكة أن الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وحق الأقلية المالكة في استغلال الأغلبية هما أساس المجتمع، وتعتبر أي نشاط ضد مصالح الطبقات المستغلة نشاطا غير مشروع واجب القمع. وفي المجتمع الطبقي نجد أن العلاقات الاجتماعية تحكمها قواعد وقوانين تعبر عن إرادة الطبقة الحاكمة وتسمى في مجموعها القانون.

ويثور سؤال: كيف أمكن جعل كل شخص يطيع إرادة الطبقة الحاكمة ويلتزم بقوانينها؟ والجواب هو أن الطبقة الحاكمة تتحكم في البوليس والجيش والمحاكم والسجون وغيرها التي تشكل في مجموعها آلة سياسية وحكومية هي الدولة. وفي كل تكوين اقتصادي اجتماعي يرتكز على الملكية الخاصة والاستغلال تكون الدولة أداة للسيطرة الطبقة للمستغلين على المستغلين. ولقد ظهرت الدول عندما انقسم المجتمع إلى طبقات، وقبل ذلك كان الناس يديرون شئونهم بشكل مشترك. ولكن مع حلول الملكية الخاصة كان على الطبقة المالكة أن تحمي امتيازاتها وسلطتها التي تقبض عليها في المجتمع. وبهذا انفصلت الإدارة العرفية والاختيارية للمجتمع وأصبحت قوة جبرية حاكمة، أي دولة، وأداة لقمع وتحطيم مقاومة الأغلبية المضطهدة. وعندما تتغير التكوينات الاقتصادية الاجتماعية، تتغير معها الطبيعة الطبقة للدولة، أي تتغير الطبقة التي تسيطر عليها. وعلى ذلك فإننا نعرف ثلاثة أشكال للدول الاستغلالية: دولة ملاك العبيد، والدولة الإقطاعية، والدولة الرأسمالية.

### 6- الصراع الطبقي القوة المحركة للتاريخ:

التاريخ- سجل طويل للمعارك الطبقة، فقد وجد الإنسان أن القهر والاستغلال لا يمكن التسامح معهما وناضل من أجل القضاء عليهما. وينبع الصراع الطبقي من العدوات الاجتماعية التي تنشأ بين المستغلين والمستغلين. فوضع الطبقات المضطهدة في المجتمع وما يعانونه من مظالم على يد المضطهدين يدفعهم بصور مختلفة للنضال الطبقي ضد مضطهد يهم بل وإلى العمل الثوري. وهناك من يدعي أن مصالح الطبقات المتعارضة يمكن التوفيق بينها، لكن كيف يتم

التوفيق بين الفاهر والمقهور؟ والطريق الوحيد هو انتزاع وسائل الإنتاج منهم من خلال نضال الذين لا يملكون أي من خلال الصراع الطبقي. ويعني ذلك أن النظام الاجتماعي لا يستبدل بنظام آخر أكثر تقدمية بشكل تلقائي حتى لو كانت علاقات الإنتاج القديمة قد أصبحت كابحة للتقدم. ويصبح من الضرورة تحطيم مقاومة الطبقات الرجعية التي تدافع عن هذه العلاقات، وهذا هو المعنى التاريخي للنضال الثوري الذي تخوضه الطبقات المضطَّهدة ضد الطبقات المضطَّهدة. والصراع الطبقي هو القوة المحركة للتاريخ، ولا يمكن بدونه أن يكون هناك تقدم في المجتمع، وتزداد حدة هذا الصراع حتى ينفجر في النهاية في صورة ثورة اجتماعية.

ويوضح التاريخ أنه لا يمكن القيام بالثورات حسب الرغبة الذاتية المحضة ، فينبغي أن يكون هناك "وضع ثوري" ، ونعني به حالة في المجتمع لا تعود فيها الطبقات المالكة قادرة على الحكم بالطريقة القديمة ولا يعود فيها المضطَّهدون يرغبون (أو يقدرون) على الحياة بالطريقة القديمة. ولقيام بثورة ينبغي أن تكون هناك قوى سياسية ضخمة مستعدة للعمل، وتنشأ هذه القوى من الطبقات ذات المصلحة في إسقاط النظام القائم ومواصلة الثورة حتى النصر. ولحشد هذه القوى، ينبغي على الطبقة (أو الحلف الطبقي) التي نطمح في السلطة أن تمتلك خبرة الصراع الطبقي، وأن تكون حزبا وتنظيمات سياسية وكفاحية مختلفة، وأن تقدم زعماء من بين صفوفها، وأن تكون حازمة ولديها برنامج عمل إيجابي. وتعتمد الثورة على القوى الاجتماعية التي تشارك فيها وعلى الطبقة التي تقود الحركة. ومع تقدم الثورة يتجه تركيب وبناء الطبقات والمجموعات الاجتماعية المتحالفة إلى التغيير. وينطبق ذلك على مواقفها ودورها في المجتمع، وتدفع بعض الخلافات والعدوات الطبقيّة والاجتماعية إلى الخلف في مرحلة ثورة التحرر الوطني من أجل الاستقلال السياسي. لكن مع المرحلة الثانية من الثورة وعندما ينتقل النضال إلى الاستقلال الاقتصادي والتحرر الطبقي تصبح هذه العدوات أكثر وضوحا. وبضيق الحلف الطبقي لتبقى به الطبقة العاملة والفئات الأخرى شبه العمالية المستغلّة والتي لها مصلحة في إنهاء الاستغلال وبناء الاشتراكية.

### 7- الضرورة التاريخية والنشاط الإنساني:

لما كان المجتمع كالطبيعة يتطور وفقا لقوانين موضوعية أي ضرورة، فلا بد أن نسأل عن الدور الذي يلعبه الشعب في التاريخ، وهل الإنسان أداة عمياء للضرورة التاريخية؟ ويقول أعداء الماركسية، لماذا يدعو المرء إلى النضال من أجل الاشتراكية والشيوعية إذا كانت قوانين التاريخ نفسها تؤدي إلى الشيوعية في نهاية الأمر؟ وهل يناضل أي شخص من أجل مجيء الصيف أو الربيع؟ إن الاختلاف الأساسي بين قوانين التاريخ وقوانين الطبيعة أن الأولى يجري تحقيقها من خلال أعمال الناس.

فالضرورة التاريخية الاجتماعية لا تكشف عن نفسها كشيء حتمي وخارج النشاط الإنساني، لكنها تكشف عن نفسها مع تقدم الإنتاج ونشأة احتياجات مادية جديدة في المجتمع تدفع مجموعات ضخمة من الناس إلى التصرف في اتجاه معين. إن قوانين التاريخ لا تعمل بشكل ميكانيكي. فالناس يصنعون تاريخهم، لكنهم لا يصنعونه بطريقة تعسفية، على العكس فهم يتصرفون تحت تأثير الظروف، وأهم تلك الظروف هو الضرورة الاقتصادية (ويرافقها الضرورة السياسية). والآخرون الذين يمثلون القوى الرجعية ينكرون الضرورة التاريخية لأنها تعرض للخطر رفايتهم وسلطتهم، ورغم أن أعمالهم المعاكسة تبطئ من التقدم، لكنهم لا يستطيعون وقفه. إن المحاولات الإمبريالية للمحافظة على الاستعمار بأي ثمن أبطأت من تحرر الشعوب المستعمرة لكنها عجزت عن إخماد نيران حركة التحرر الوطني أو الحيلولة دون انهيار النظام الاستعماري القديم. ويمكن أن يحدث أن يكون هناك وضع ناضج موضوعيا للتغيير لكن القوى التي تمثل التقدم غير مستعدة للعمل، وفي هذه الحالة تبذل القوى الرجعية كل جهدها للمحافظة على الأمر الواقع إلى ما لا نهاية. لكن التغيير سيأتي في نهاية الأمر عندما تظهر قوى قادرة على تنفيذ حكم التاريخ، ولكن هذا التأخير سيؤدي بالضرورة إلى قدر كبير من المعاناة.

### - الضرورة التاريخية والحرية :

لنفترض أن رجلين ضلا طريقهما في الغابة، يفترض أحدهما أنه حر في أن يذهب إلى حيث شاء، وعلى ذلك يتبع أول طريق بالمصادفة ويمكنه أن يعزي نفسه بأنه يستطيع أن يغير اتجاهه في أي وقت ويسير في طريق آخر. وبعد التجوال لساعات وعجزه عن اكتشاف طريقه سوف يدرك أن "حريته" هي مجرد وهم، وأنه ليس حراً في الحقيقة، إنه تحت رحمة الظروف المحيطة التي تخيفه وتدفعه إلى اليأس لأنه لا يفهمها. لكن الرجل الآخر يتصرف بطريقة مختلفة، فهو يعرف أنه لا بد من بعض الدلائل حوله تساعد على اكتشاف طريقه، فيمكنه أن يستدل بالشمس أو بالنجوم أو بأي دلائل، وطالما أدرك الضرورة وتصرف وفقاً لها (يعني فهمها) ففي مقدوره أن يجد طريقه في هذه الظروف، وهو حر حقا فيما يتعلق بها.

إن معرفة الضرورة الموضوعية تعطي الناس حرية العمل التاريخي، فالأحزاب الاشتراكية إذا تسلحت بمعرفة القوانين التي تحكم التطور الاجتماعي (الذي هو ضرورة) فإنها تنظم أعمال الطبقة العاملة وحلفائها بما يتماشى مع الظروف التاريخية، وعندما يتسلح الناس بالنظرية الماركسية يختارون الطريق الصحيح نحو الحرية مثل الرجل الذي يعرف كيف يستدل في ظرف معين. وبالتالي فالضرورة لا تستبعد الحرية والعكس بالعكس، فالحرية لا تستبعد الضرورة.

أي أن الحرية تتضمن معرفة الضرورة ووضع هذه المعرفة في مجال الاستخدام العملي، أو بعبارة أخرى ترى الفلسفة الماركسية أن الحرية هي معرفة الضرورة والسيطرة عليها لمصلحة الإنسان<sup>(3)</sup>.<sup>7</sup>

[3] ر. كوسولا بوف - الماركسية والحرية - ترجمة: محمد مستجير مصطفى - دار الثقافة الجديدة - القاهرة - 1975

الفصل الثالث

الرأسمالية

1 - السلعة والإنتاج السلعي

الإنتاج السلعي نمط من التنظيم الاقتصادي تنتج فيه المنتجات لغرض البيع. ولكي تصبح منتجات العمل سلعا، من الضروري أولا أن يكون هناك تقسيم للعمل في المجتمع، أي وضع لا يعود فيه الناس ينتجون فقط لاحتياجاتهم الشخصية. وثانيا ينبغي أن تكون وسائل الإنتاج مملوكة ملكية خاصة لأفراد أو لمجموعات من الناس. وعندما يوجد هذين الشرطين يصبح بيع وشراء السلع ضرورة اقتصادية.

وهناك شكلين من الإنتاج السلعي؛ الإنتاج السلعي البسيط، وفيه تنتج السلع بواسطة منتجين مستقلين صغار (الحرفيون، الفلاحون)، والإنتاج السلعي الرأسمالي عندما يستغل الرأسماليون العمل المأجور.

والشيء المشترك بين الإنتاج السلعي البسيط والإنتاج الرأسمالي أنهما يرتكزان على تقسيم العمل وعلى الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج ومنتجات العمل. ومع ذلك يختلف الإنتاج السلعي البسيط للحرفي والفلاح عن الشكل الرأسمالي الإنتاج في أن منتجات العمل في أولهما ملك المنتجين أنفسهم، أما في الإنتاج الرأسمالي فإن منتجات العمل ملك الرأسماليين الذين يملكون وسائل الإنتاج رغم أنهم لم ينتجوها ولم يشاركوا في أي عمل منتج ضروري لإنتاجها. كما يختلف الإنتاج السلعي البسيط عن الإنتاج الرأسمالي في أن الهدف الأساسي في الأول هو تلبية المنتج لاحتياجاته الاستهلاكية بثمن ما يبيعه من منتجاته بينما الهدف من الإنتاج الرأسمالي هو تحقيق الربح الخاص للرأسمالي وتراكم رأسماله وثروته.



### 2- القيمة الاستعمالية (المنفعة) والقيمة التبادلية (القيمة) للسلعة:

السلع هي نتاج للعمل معد للتبادل، هي شيء ينتج لبيعه في السوق. وهي لابد أن تلبى حاجات معينة ومفيدة بشكل ما للإنسان وإلا لن يشتريها أحد. وفائدة المنتج أو السلعة للناس تسمى القيمة الاستعمالية أو منفعتها. وبالإضافة إلى منتجات العمل التي تلبى احتياجات الناس الشخصية فإن وسائل العمل التي تستخدم لإنتاج الثروة المادية لها هي الأخرى قيمة استعمالية أي منفعتها لهذا الاستخدام. ومنافع السلع - قيمها الاستعمالية - مختلفة باختلاف الحاجات الإنسانية التي تلبىها اختلافا نوعيا طبيعيا وغير قابلة للمقارنة والقياس بمقياس مشترك وكمي.

ومن ناحية أخرى فإن للسلعة قيمة تبادلية تسمى اختصارا قيمة. وهي نسبة التبادل بينها وبين السلع الأخرى أو النقود. وهذه النسبة لا تعتمد على منفعة السلعة أو قيمتها الاستعمالية. فأكثر السلع نفعا ربما كانت أقلها قيمة. فالخبز مثلا أقل قيمة كثيرا كثيرا من الذهب رغم أنه أكثر نفعا وبما لا يقاس من الذهب. ومنافع الأشياء متنوعة ولا يوجد بينها مقياس مشترك للمقارنة. فما هو المقياس المشترك بين منفعة الطعام ومنفعة الملابس ومنفعة القراءة ومنفعة الترفيه والتسلية... الخ.

فما الذي يحدد إذن قيم السلع؟

تحدد قيمة السلع المختلفة بما هو مشترك وقابل للقياس بينها جميعا، وكل السلع تمتلك سمة مشتركة هي أنها جميعا نتاج للعمل الإنساني، وذلك هو ما يجعلها قابلة للقياس. وأكثر الأشياء نفعا التي لا ينتجها عمل الإنسان ليس لها قيمة بل مجانية كالهواء ومياه الأنهار والأمطار وضوء الشمس وكافة منتجات الطبيعة الخام.

وعندما تقارن السلع ببعضها لتقييمها فإننا نقارن كمية العمل التي تحتويها كل منها. والعمل المتجسد في السلعة يحدد قيمة السلعة. العمل في ذاته ليس له قيمة (أي قيمة تبادلية) لكن يصبح له قيمة عندما ينتج من أجل التبادل.

وحيث أن القيمة تعني العمل المجسد في السلعة فإن قيمتها تتوقف على كمية العمل المبذول لإنتاج هذه السلعة، وتقاس هذه الكمية بطول الوقت، ويصبح الوقت مقياس العمل والقيمة في نفس الوقت. ويقاس وقت العمل بالساعات والأيام. وكلما زاد العمل اللازم لإنتاج السلعة كلما ارتفعت قيمتها. وذلك لأن السلع الأكثر قيمة تحتاج إلى كمية أكبر من العمل لصناعتها أو إنتاجها. ولكن الناس الذين ينتجون السلع يعملون في ظروف مختلفة ولديهم مهارات مختلفة، وهم لذلك ينفقون كميات مختلفة من الوقت لإنتاج نفس السلعة، ولكل سلعة قيمة واحدة في السوق. فما هي إذن كمية العمل، من بين كميات العمل المختلفة المهارة والتي تعمل في ظروف تكنولوجية مختلفة، التي تحدد قيمة السلعة؟

تحدد القيمة بوقت العمل اللازم اجتماعيا لإنتاج السلعة ، وهو يحدد بوقت العمل متوسط المهارة الذي يعمل على آلات ومعدات الإنتاج السائدة أو الغالبة في المجتمع والذي بذل في إنتاج السلعة (11)<sup>8</sup>.

والقيمة ليست ظاهرة طبيعية بل ظاهرة ومقولة تاريخية ترمز إلى الإنتاج السلعي. وعندما كان هناك اقتصاد طبيعي أي إنتاج للاستهلاك المباشر وليس البيع لم تكن هناك قيمة. والوقت اللازم اجتماعيا لإنتاج السلعة لا يظل ثابتا، إنه يزداد قصرا مع تقدم قوى الإنتاج والعلوم والتكنولوجيا. كما أن قيمة السلعة تتوقف على إنتاجية العمل، فكلما زادت الإنتاجية كلما قل الوقت الذي ينفق في إنتاج السلعة وكلما انخفضت قيمتها.

وكل سلعة تباع مقابل مبلغ من النقود يعبر عن قيمتها وقيمة السلعة معبرا عنها بالنقود هي سعرها، والسعر يرتفع إذا زاد الطلب عن العرض وينخفض عن قيمتها إذا زاد العرض عن الطلب. فقيم السلع- أي العمل المبذول في إنتاجها- محور يتحرك حوله سعرها. ويتساوى السعر تماما مع القيمة عند تساوي العرض والطلب على السلعة. وعلاوة على ذلك إذا أخذنا فترة طويلة نسبيا نجد أن مجموع

<sup>8</sup> (11) نيكيتين- أسس الاقتصاد - ص 34 - دار التقدّم - موسكو - 1984

## حركة الديمقراطية الشعبية المصرية

ارتفاعات السعر عن القيمة يساوي مجموع انخفاضات السعر عن القيمة وأن متوسط السعر في الفترة يساوي القيمة.

إن أسعار السلع أساسها قيمتها وتتأثر بعد ذلك بالفروق بين العرض والطلب الناتجة عن المنافسة وفوضى الإنتاج الرأسمالي. والأسعار تتأثر أيضا بالتغير في القوة الشرائية للنقود الناتجة عن تغير كمية النقود المتداولة. وانخفاض القوة الشرائية للنقود يعني ارتفاع أسعار السلع وارتفاعها يعني انخفاض هذه الأسعار. فهناك حاجة دائمة للنقود لتبادل السلع لتحديد كميتها – أي كمية النقود- بحجم المعاملات في الأسواق وسرعة دوران النقود (مثلا الموظف يتداول مرتبه 12 مرة سنويا فسرعة دوران نقوده 12، والفلاح يتداول دخله النقدي مثلا مرتين في المحصول الشتوي والمحصول الصيفي وسرعة دوران نقوده 2 وهكذا). فإذا زادت كمية النقود المتداولة عن هذه الكمية الضرورية للتبادل حدث ارتفاع عام في أسعار السلع والعكس بالعكس. وتلجأ الدولة الرأسمالية لزيادة كمية النقود المطروحة في الأسواق عن الكمية التي يحتاجها تداول الكميات الفعلية للسلع والخدمات في الأسواق كوسيلة لتقليل الأجور والدخول الحقيقية للكادحين ونهبهم عن طريق التضخم الذي ينجم عن هذا الإجراء.

وإجمالاً تقوم النقود بالوظائف الآتية: (1) مقياس للقيمة (2) وسيلة للتبادل أي كوسيط في التبادل (3) وسيلة للدفع لسداد الديون وفي البيع بالآجل (4) نقد عالمي أو عملة عالمية تقاس عليها بقية العملات والسلع.

ومن الواضح أن دور العرض والطلب وتغيّر كمية النقود في حدوث اختلاف بين قيمة السلعة وسعرها لا يغير من حقيقتين أساسيتين. الأولى: أن قيمة السلعة يحددها العمل المبذول اجتماعيا في إنتاجها. الثانية: اختلاف السعر عن القيمة ينتج عن إخلال النظام الاقتصادي والسياسي بشروط التوازن العام في الاقتصاد القومي .

### 3- قانون القيمة:

عندما يدخل الرأسماليون في عملية الإنتاج يتصرف كل منهم كما يشاء في معظم الأحوال، ولا يعرف أي منهم على وجه الدقة مقدما عدد المصانع التي ستنتج نفس نوع السلع والكمية التي ستنتج وتطرح في السوق خلال سنة أو اثنين، وكم منها سيكون في مقدور العميل أن يشتريه. ويقود هذا الوضع إلى فوضى الإنتاج، إلى الافتقار للتنظيم والتخطيط في الاقتصاد الرأسمالي. ورغم أن الرأسمالي يسيطر على الأمور في مؤسساته الخاصة فإنه يعتمد على السوق وقوانينه الاقتصادية التي لا يمكنه السيطرة عليها.

وترتبط فوضى الإنتاج بالمنافسة، بالصراع الحاد بين الرأسماليين من أجل إنتاج أكثر ربحا. ولا يستطيع أحد في العالم الرأسمالي أن يجبر الرأسمالي على استخدام وسائل الإنتاج التي يمتلكها لمنفعة المجتمع، وذلك لأن هناك قوة خفية تعمل. هذه القوة هي قانون القيمة الذي ينظم بشكل تلقائي الإنتاج الرأسمالي.

وطبقا لهذا القانون يجري تبادل السلع بأسعار تتفق مع كمية العمل اللازم اجتماعيا الذي أنفق في إنتاجها، ويتفق سعر السلعة نظريا وكما أوضحنا مع قيمتها. بيد أن السعر يتحدد تلقائيا تحت تأثير العرض والطلب، فإذا كان عرض السلع أكبر من الطلب هبط السعر أقل من قيمتها والعكس بالعكس وإذا تطابق الطلب والعرض تطابق السعر والقيمة. وتحت تأثير تقلب الأسعار ينقل الرأسماليون أموالهم من الصناعات التي فيها أسعار السلع أقل من قيمتها إلى الصناعات التي تزيد فيها الأسعار عن قيمة السلع.

وتقلب الأسعار التلقائي حول القيمة هو "الآلية" الممكنة الوحيدة لتنظيم الإنتاج السلعي الرأسمالي. ولما كانت تقلبات الأسعار تؤدي بالإنتاج في صناعة معينة لأن يكون إما أكثر ربحا أو أقل ربحا من صناعة أخرى، فإنها تحدد ما إذا كانت ستوسع الانتاج أو ستقلله. وهذا هو جوهر قانون القيمة. وهذا القانون ينظم تبادل السلع وتوزيع وسائل الإنتاج والعمل بين الصناعات في ظل الرأسمالية.

### 4 - الاستغلال في المجتمع الرأسمالي

ا - فائض القيمة:

الرأسمالي ليس مالكا للعبيد، كما أنه ليس سيدا إقطاعيا فهو إذن لا يملك عبدا ولا يسخر اقنانا. إنه لا يملك الناس كملكية شخصية ولا الناس ملزمين أن يكونوا اتباعا له بالذات ليتمكن أن يرسلهم إلى مصنعه للعمل. لكنه يملك بالفعل وسائل الإنتاج، بما في ذلك وسائل عيش العامل، بينما طبقة البروليتارين (العمال) محرومة من هذه الوسائل. والعامل حر رسميا من التبعية الشخصية للرأسمالي، ولكنه لكي يعيش، عليه أن يسعى إلى العمل لديه، أي يبيع قوة عمله إليه ليحصل على وسائل عيشه التي يحتكرها الرأسمالي، وعندما يشتريها الرأسمالي فإنه يمتلك السلعة الوحيدة القادرة على خلق القيم المادية.

وقوة العمل كسلعة لها قيمة معينة، فالعامل لا يستطيع العمل ما لم يتمكن من سد حاجاته الأساسية، وهو يستهلك كل يوم كمية من الطعام، ويجب عليه أن تكون لديه ملابس ومسكن يعيش فيه، وهو عادة يعول عائلة (أولاده هم قوة العمل الجديدة للرأسمالي)، ومن ثم فإن قيمة قوة العمل تعادل قيمة وسائل المعيشة للعامل وعائلته. وتختلف قيمة قوة العمل من بلد لآخر، ومن فترة لأخرى، وهي تتوقف على الظروف الطبيعية ومستويات المعيشة التي توصل إليها العامل خلال مجرى الأيام والسنين، كما تتأثر كذلك بعوامل اقتصادية مثل التقدم التكنولوجي، فمن ناحية يؤدي نمو إنتاجية العمل إلى انخفاض تكاليف وسائل إعاشة العمال، وبالتالي إلى تخفيض قيمة قوة العمل. ومن ناحية أخرى، فمع نمو المدن تنمو كذلك تكاليف الطعام، وتزداد تكلفة الخدمات الأخرى مثل الغاز أو التليفون، ولا يستطيع العامل حاليا في البلدان الرأسمالية المتقدمة أن يستغني عن الصحف والسينما والتلفزيون ... الخ. ومع نمو احتياجات عائلة العامل تنمو كذلك تكاليف أو قيمة قوة العمل.

ولنفترض أن العامل يخلق في ساعة عمل قيمة قدرها جنيهان، بينما التكاليف اليومية لقوة عمله (أجره اليومي) تبلغ ستة جنيهات، في هذه الحالة ستغطي ثلاث ساعات عمل تكاليف عمل يوم بأكمله. لكن العامل يبيع قوة عمله كلها في اليوم وليس جزءا منها فقط. ويعني ذلك أنه في حالة ما إذا كان يعمل 8 ساعات فإنه يخلق قيمة تقدر بـ 16 جنيها يخضم منها 6 جنيهات ثمن قوة عمله يبقى عشرة جنيهات فائضا للرأسمالي. والفارق الذي يملكه الرأسمالي دون تعويض والذي يعتبر مصدر ثرائه يسمى بـ "فائض القيمة". وعلى ذلك فإن جوهر الاستغلال الرأسمالي هو إنتاج فائض القيمة وتملك الرأسماليين له. ونظام العمل المأجور هو نظام "عبودية الأجر" لأن العامل مجبر على العمل لمواجهة الحياة كوسيلة وحيدة للعيش. ومن ذلك نرى أن يوم العمل يتكون من جزأين: في الجزء الأول الذي يسمى بـ "وقت العمل الضروري" يخلق العامل قيمة تعادل قوة عمله، وفي الجزء الثاني الذي يسمى بـ "وقت العمل الفائض" يخلق فائض القيمة للرأسمالي. وبالتالي فكلما زاد الوقت الذي ينفقه العامل في العمل لنفسه، كلما قل الوقت الذي ينفقه في العمل للرأسمالي والعكس بالعكس. وفي ظل هذا الوضع يحاول الرأسمالي دائما أن يزيد الوقت الفائض قدر المستطاع كي يكثف من استغلاله للعامل ويزيد من أرباحه.

إن إنتاج فائض القيمة من خلال استغلال العمل المأجور هو القانون الاقتصادي الأساسي للرأسمالية. وقد يبدو لأول وهلة أن رأسمالي الصناعة يمتلكون فائض القيمة كله لكن الواقع أن فائض القيمة يتم توزيعه بين المجموعات المختلفة من الرأسماليين خلال منافسة دائمة بينهم. فأولا يمتلك رجال الصناعة فائض القيمة لكنهم فيما بعد يضطرون إلى إعطاء نصيب للتجار والمصرفيين وكافة الوسطاء، لأن السلع لا تنتج فقط لكنها تباع كذلك.

وعلى ذلك فإن كل نوع من الدخل غير المكتسب من العمل في المجتمع الرأسمالي هو مجرد شكل لفائض القيمة. وينطبق ذلك على أرباح التجارة وفوائد

البنوك .. والمصدر الوحيد لهذا الدخل غير المكتسب من العمل هو العمل الفائض للعمال الذين يعملون في مجال الإنتاج المادي. وهذا يعني أن العمال لا يُستَعَلون فقط من صاحب العمل وإنما كذلك بواسطة الطبقة الرأسمالية بأكملها. وهذا هو السبب في أن الرأسماليين (ملاك مصانع- تجار- بنوك- سماسرة) يشكلون جبهة متحدة لمقاومة العمال عندما يناضل الأخيرون من أجل حقوقهم. ومن المهم الانتباه لحقيقة أن قوة العمل لها خاصية خلق قيمة أكبر مما تستهلك هي من قيمة، وهذا مصدر القيمة الزائدة، أي فائض القيمة، والتي يشكل الحصول عليها استغلال الرأسمالي للعامل<sup>(19)</sup>.

ب - فائض القيمة المطلق والنسبي :

فائض القيمة المطلق

يسمي كارل ماركس فائض القيمة الناتج عن إطالة يوم العمل بفائض القيمة المطلق. ولأن الرأسمالي متعطش لزيادة فائض القيمة فإنه يسعى بكل وسيلة لإطالة يوم العمل لزيادة وقت العمل الزائد أو الفائض غير مدفوع الأجر وبما يفوق الحدود الجسدية للعامل (طاقته على العمل وحاجته للراحة والنوم) والحدود المعنوية (الثقافية والاجتماعية لأن العامل عضو في مجتمع وله أسرة يرعاها)، فقد خاضت الطبقة العاملة نضالا عنيدا لتخفيض يوم العمل. وطالب مؤتمر الأممية الشيوعية الأول في جنيف ومؤتمر العمال في بلتي مور عام 1866 بيوم عمل من 8 ساعات فقط، مما حد إلى مدى كبير من أسلوب فائض القيمة المطلق لزيادة استغلال العمال.

فائض القيمة النسبي

[21] نيكيتين - مصدر سابق - ص 53 - 57

كيف يستطيع الرأسمالي الحصول على أكبر مقدار من فائض القيمة إذا لم يبق في وسعه إطالة يوم العمل؟ يستطيع الرأسمالي ذلك عن طريق تخفيض وقت العمل الضروري الذي ينتج فيه العامل ما يعادل قيمة قوة عمله أي الأجر، وذلك بتكثيف وزيادة سرعة العمل وبالتالي زيادة إنتاجية العمل والتي يترتب عليها تخفيض وقت العمل الضروري وزيادة وقت العمل الزائد غير المدفوع الأجر، أي زيادة الاستغلال. ويسمى فائض القيمة المحصل بهذا الأسلوب فائض القيمة النسبي وهو الأسلوب السائد حالياً في النظام الرأسمالي<sup>(10)</sup>.

### ح- رأس المال

في المجتمع الرأسمالي تباع وسائل الإنتاج وتشتري مقابل النقود، ويبدأ الإنتاج عندما يشتري الرأسمالي وسائل الإنتاج وقوة العمل، وبمجرد أن يندمجا معا تبدأ عملية إنتاج السلع. عندئذ يبدأ الرأسمالي بيع هذه السلع مقابل مبلغ أكبر من المبلغ الذي أنفقه على إنتاجها. والقيمة التي يمكن بواسطتها الحصول على فائض القيمة من خلال استغلال العمل المأجور يسمى "رأس المال". ويدعي دعاة الرأسمالية أن رأس المال نشأ لأن أصحابه مجتهدون ومستقيمون بينما الكسالى والمبذرون عمالاً أجراً. لكن ماركس فضح هذا الزيف، وكشف أن رأس المال نشأ نتيجة النهب والقوة وانتزاع أراضي الفلاحين وسرقة المستعمرات. وحتى بافتراض أن رأس المال الأصلي اكتسب بالعمل فلا يغير من جوهره. فبعد وقت قصير يتم تعويض أية نفقات من هذا الرأسمالي بفائض القيمة. والرأسماليون يعوضون نفقاتهم باستردادها عندما يبيعون السلع وبظفرون فوق ذلك بفائض القيمة. وإذا لم يكن هناك استغلال للعمل المأجور لأنفق الرأسماليون رأس المال الأصلي (والذي هو في الأصل عمل مجمد، عمل العمال المسروق) بسرعة على احتياجاتهم وأصبحوا صفر اليمين. ويترتب على ذلك :

[3] نيكيتين - مصدر سابق - ص 61 - 63



(1) أن رأس المال هو نتيجة الاستغلال.

(2) لا يشكل أي مبلغ من النقود مهما كان كبيرا ولا وسائل الإنتاج (المصانع والمواد الخام والوقود والآلات) في ذاتها رأسمالا حقيقيا. إن ما يجعل منها رأسمالا هو الوضع الذي توجد فيه طبقة من أصحاب الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج (الرأسماليون) وطبقة من العمال الأجراء تتبع قوة عملها كسلعة للطبقة الأولى، وبالتالي فإن رأس المال يمثل علاقة اجتماعية بين الرأسماليين والعمال جوهرها استغلال العمل المأجور. وعندما ينتهي النظام الرأسمالي ستصبح وسائل الإنتاج ملكية عامة وستكف قوة العمل عن أن تكون سلعة ولن يوجد رأسمال كمقولة تاريخية.

إن فائض القيمة الذي تحدثنا عنه هو مصدر التراكم الرأسمالي (الزيادة المتواصلة لرأس المال)، إذ ينفق الرأسماليون جزءا من فائض القيمة هذا على احتياجاتهم الشخصية بينما يستخدمون الجزء الآخر لتوسيع الإنتاج ويتحول هذا الجزء نفسه إلى رأسمال، وتسمى هذه العملية تراكم رأسمال. رأس المال في تعريف بسيط هو "القيمة التي تلد القيمة الزائدة (فائض القيمة)".

### 5 - الإمبريالية : الرأسمالية الاحتكارية :

الرأسمالية استعمارية منذ فترة تشكلها لكن استعمار تلك المرحلة كان يقوم فقط تقريبا على سلب ونهب ثروات وكنوز البلاد الأخرى بالقوة العاشمة، أو تحويل بعض شعوب أفريقيا إلى عبيد وشحنهم للعمل في مناجم المعادن النفيسة أو المزارع التي أقامها المستوطنون الأوروبيون في أمريكا بالعمل العبودي. وكان هذا الاستعمار أداة أساسية للتراكم البدائي لرأسمال أوروبا الغربية.

أما الإمبريالية فهي الرأسمالية الاحتكارية التي تطورت سريعا بعد الثورة الصناعية منهيّة مرحلة الرأسمالية القائمة على المنافسة الحرة بين الرأسماليين و

متممة احتلال ما لم تكن قد احتلته من أنحاء المعمورة. وهي تختلف في استعمارها عن الاستعمار السابق عليها. فلم يعد الهدف منه النهب والسلب المباشر المكشوف فقط وإنما أيضا تصدير رأس المال وإقامة مشروعات واقتصاديات ملحقة بها في البلاد المستعمرة استفادة بالأجور الرخيصة والموارد الطبيعية اللازمة لصناعاتها وأسواقها الداخلية، أي نهب عمل الكادحين والموارد الرخيصة ودون إلغاء أو إنهاء النهب والسلب المباشر تماما.

فمع استمرار تطور الرأسمالية حدث لها تغييرات اقتصادية وسياسية هامة دفعت لينين إلى أن يعتبرها أعلى مراحل الرأسمالية، وهي أعلى في وقت كتابة مؤلف لينين قبل ثورة 1917. لكن الرأسمالية تتطور بحيث تخلق أعلى جديد دائما وإمبريالي جديد دائما مثل الإمبريالية العالمية الحالية التي اتخذت شكل "العولمة" المتضمنة الاستعمار الجماعي لشعوب الجنوب من قبل الدول الرأسمالية المركزية بقيادة أمريكا، ودون استبعاد الاستعمار القومي الأمريكي أو البريطاني... الخ وما يسمى "الاستعمار الجديد".

وتظل الرأسمالية في المرحلة الإمبريالية محكومة بالقوانين الأساسية للرأسمالية (إنتاج فائض القيمة، تراكم الثروة في جانب الأقلية والفقير النسبي وأيضا المطلق في جانب الأغلبية، فوضى الإنتاج والمنافسة التي تغدو منافسة احتكارية... الخ).

وشرح لينين أن الإمبريالية هي المرحلة الاحتكارية للرأسمالية وهي تختلف عن المرحلة السابقة على الاحتكار وسماتها الأساسية (4) <sup>11</sup> هي :

(4) ف.أ. لينين - الإمبريالية أعلي مراحل الرأسمالية - المختارات في ثلاثة مجلدات - المجلد 1 الجزء 2 - دار التقدّم - موسكو - 1976

- 1- تطور تركيز الإنتاج ورأس المال لمرحلة أصبحت فيها الاحتكارات تلعب الدور الحاسم في الحياة الاقتصادية.
- 2- اندماج رأس المال المصرفي مع رأس المال الصناعي وخلق "رأس المال المالي".
- 3- اتخاذ تصدير رأس المال كشيء متميز عن تصدير السلع أهمية استثنائية.
- 4- تشكيل اتحادات رأسمالية احتكارية دولية تقسم العالم فيما بينها.
- 5- إكمال تقسيم العالم بأسره بين أكبر الدول الرأسمالية وتحويلها لمستعمرات أو أشباه مستعمرات ودول تابعة.

والإمبريالية مرحلة متميزة من التطور الرأسمالي فهي :

- 1- رأسمالية احتكارية. 2- رأسمالية طفيلية.
- 3- رأسمالية محتضرة. 4- عشية الثورة الاشتراكية.

والرأسمالية الاحتكارية تتحول إلى رأسمالية الدولة الاحتكارية. لقد أصبحت الاحتكارات الكبرى من القوة بحيث أن الأقسام الأخرى من البرجوازية لم تعد تستطيع منافستها في صراعها من أجل السلطة السياسية. وواصلت الاحتكارات تشديد قبضتها الاقتصادية، وأصبح تعطشها للسلطة والإخضاع الكامل لجهاز الدولة أكثر تحديدا (احتكارات البترول – احتكارات الصلب – احتكارات السلاح – احتكارات البنوك ...). وكانت النظرية الرأسمالية التقليدية تصف دور الدولة باعتبارها "الراعي" أو "الحارس" للتأكيد على أن وظيفتها حماية الوضع القائم. لكن الدولة الإمبريالية الحالية مختلفة تماما. فهي تتدخل مباشرة في العلاقات بين العمل ورأس المال وفي محاولات تخطيط التطور الاقتصادي وفي الأبحاث المالية كما قد تستولي على بعض قطاعات من الاقتصاد. وقد يبدو لأول وهله أن هذا التدخل يلبي الاحتياجات الضرورية للتطور الاجتماعي، فالطابع الاجتماعي الإنتاج المعاصر يتطلب

التخطيط ويستحيل تحقيق ذلك دون تعزيز الدور المنظم للدولة. ومن وجهة النظر تلك فإن التطورات التي تحدث في المجتمع الرأسمالي الحديث تضع المستلزمات المادية للانتقال للاشتراكية. ومع ذلك فهذا ليس سوى وجه واحد للعملة. والوجه الآخر هو أنه مع اندماج جهاز الدولة والاحتكارات يخدم تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية مصالح رأس المال الكبير أولا وقبل كل شئ (انظر كيف تتدخل أمريكا والدول الأوروبية في الأزمة الاقتصادية الممسكة برقبة الاقتصاد الرأسمالي العالمي بدءا من منتصف 2008). وفي بعض البلدان الرأسمالية ترسم الهيئات الحكومية برامج للتنمية الاقتصادية، وفكرتها تهدف إلى استقرار الإنتاج الرأسمالي وتخفيض البطالة والتغلب ولو جزئيا على الأثر الهدام للفوضى والمنافسة. وتؤدي البرمجة إلى نتائج معينة، لكنها تنفذ دائما بطريقة لا تهدد بالخطر مصالح رأس المال الكبير. والبرمجة الرأسمالية لا تعادل بأي حال التخطيط الاقتصادي الاشتراكي. والبرمجة الاقتصادية في البلدان الرأسمالية ليست إلزامية للشركات الخاصة، إنها في الأساس توصيات أو تقديرات. فالدولة لا تحدد لرأس المال الخاص أو المجموعات الاحتكارية أهدافا إنتاجية محددة، وحيث أنها تتنافس مع بعضها البعض فإنها غير قادرة على تنسيق نشاطها لضمان نمو اقتصادي متوازن.

وفي ظل رأسمالية الدولة الاحتكارية تنمو كذلك ملكية الدولة وذلك يحدث بطرق ثلاث : من خلال بناء المصانع (وأساسا الإنتاج الحربي)، ومن خلال مخصصات الميزانية لشراء الأسهم في الشركات الخاصة، ومن خلال تأميم الدولة الرأسمالية للمصانع والصناعات. وغالبا ما تتوسع ملكية الدولة الاحتكارية لأن الدولة تستولي على الصناعات التي تحتاج إلى استثمارات ضخمة مثل الصناعة الذرية أو تلك الصناعات التي لا تدر ربحا كافيا. والجوهر الطبقي لكل ما يسمى بملكية الدولة هو ملكية الدولة الرأسمالية الاحتكارية. وبالتالي فإن رأسمالية الدولة الاحتكارية تربط بين سلطات الاحتكارات وسلطة الدولة لتدعيم مواقع رأس المال الكبير وإطالة حياة الرأسمالية، إنها نفس الرأسمالية ولكن في المرحلة الإمبريالية الأكثر عداء واستغلالا لشعوب العالم وطبقاته العاملة.

ويجب أن نتذكر أن "القطاع العام" يخدم على الدوام مصالح الطبقة الموجودة في السلطة، فعندما تكون رأسمالية البلد في السلطة يكون القطاع العام رأسمالية دولة ليقوم أو ليدعم أسس الرأسمالية وتكون الملكية العامة ملكية خاصة مجمعة للطبقة الرأسمالية إلى جوار ملكيتهم الفردية. ومن ناحية أخرى عندما تملك السلطة القوى الديمقراطية الثورية التي تقود البلاد نحو الاشتراكية يصبح القطاع العام أداة لتحقيق هذه الأهداف.

وتتجلى طفيلية الإمبريالية في كون الأغلبية الساحقة من الرأسماليين لا تربطهم أي رابطة بالإنتاج، حيث غدا الرأسماليون أصحاب أسهم وسندات قروض الدولة وغيرها من الأوراق المالية، وكلها تعود عليهم بدخل، أما إدارة المؤسسات مباشرة فهي في أيدي اختصاصيين أجراء. وتعفن الرأسمالية يتجلى في عجز الرأسمالية عن استخدام القوى المنتجة المتنامية وعن تأمين العمل لجميع الشغيلة وعن استخدام الطاقات الإنتاجية استخداما تاما. كما تنعكس طفيليتها في نمو النزعة العسكرية وشن الحروب، ولذلك فإن كمية متزايدة من الوسائل المادية لا تؤول إلى إنتاج الخيرات المادية لأجل الشعب بل إلى إعداد وشن الحروب التي تؤدي إلى تدمير القوى المنتجة خاصة الإنسان. كما أن طفيليتها تتجلى في تصدير رأس المال. فإن الأرباح الطائلة المبتزة من تصديره للخارج تخفض مصلحة واهتمام الاحتكارات بتطوير الإنتاج في بلدها. وفي الوقت ذاته يؤدي تصدير رأس المال إلى البلدان المتخلفة (متخلفة ومتعثرة التطور) إلى تطويرها تطويرا مشوها بما يؤدي إلى "تطوير التخلف". والأرباح الطائلة الناتجة عن تصدير رأس المال تتيح للبرجوازية الاحتكارية اعتماد جزء من أرباحها لرشوة الأوساط العليا من الطبقة العاملة، فبواسطة أرستقراطية العمال تسمم البرجوازية ضمير بعض العمال بدعوتها إلى "السلام الطبقي" و"تحسين" الرأسمالية والإبقاء على جوهرها الاستغلالي والإمبريالي الكريه. إن طفيلية الرأسمالية الاحتكارية وتعفنها يدلان على أن الرأسمالية قد استنفذت قواها تاريخيا وأنه يجب أن يحل محلها نظام آخر تقدمي هو الاشتراكية.

أسس الاشتراكية وشروط بنائها

( 5 / 4 )

الفصل الرابع

الاشتراكية والشيوعية

1- ما هي الاشتراكية؟ وما هي الشيوعية؟

الاشتراكية هي أن يصبح أفراد المجتمع شركاءً متساويين، في ملكية وسائل الإنتاج، أي ملاك جماعيين لها، وفي الإشراف على إدارتها وتقرير وتنفيذ مشروعات وخطط تطورها وأهدافها الاقتصادية والاجتماعية، وهي الانتقال بالمجتمع من اقتصاد يحركه الربح والجشع الخاص إلى اقتصاد يحركه هدف تلبية احتياجات أفراد

المجتمع بأسره وتنمية موارده للتلبية الموسعة لهذه الحاجات. وهي تقوم على إنهاء الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج ومعها دخل الأفراد المستمد من هذه الملكية واستغلال الإنسان لأخيه الإنسان، وتجعل العمل المصدر الوحيد لدخل الأفراد، وتحول جميع السكان إلى عاملين ذهنيين أو يدويين بحسب تأهيلهم ونسبة توزيع قوى العمل على الأنشطة الإنتاجية والاجتماعية المختلفة. وتحل الاشتراكية متناقضات الرأسمالية التي تظل معها البطالة والأزمة الاقتصادية والحروب الاستعمارية ضرورة من ضرورات وجود واستمرار الرأسمالية. وتجعل الاشتراكية العمالة الكاملة لقوى العمل ليس فقط هدفا مبدئيا من أهدافها بل وأمرام ممكنة وضروريا اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا. وتنتهي الاشتراكية اختزال الرأسمالية لصفات الكائن الإنساني واعتباره مجرد أيدي عاملة تتوقف حياته وحياة ومستقبل أطفاله على حالة العرض والطلب على قوة العمل. وتدفع الاشتراكية المجتمع قدما تجاه عالم جديد يسترد فيه الإنسان كامل صفاته كإنسان وتتكامل فيه شخصيته وتتفتح مواهبه وتحقق حريته بمفهومها الشامل الذي لا يقيد قيد سوى ما يعجز الإنسان عن السيطرة عليه من قوانين الطبيعة، كقوانين الحياة والموت على مستوى الإنسان الفرد مهما طال عمره.

والاشتراكية ليست تشكيلة اقتصادية اجتماعية كاملة ومستقلة في تاريخ المجتمعات، وإنما هي عصر أو فترة تحول من الرأسمالية إلى تشكيلة اقتصادية اجتماعية جديدة وكاملة، وهي طور أول في هذه التشكيلة الجديدة التي تسمى الشيوعية. الاشتراكية هي مرحلة تحضير وإعداد الشروط الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأخلاقية التي تقيم قطيعة نهائية مع المرحلة السابقة في التاريخ، مرحلة انقسام المجتمع إلى طبقات واستغلال الإنسان لأخيه الإنسان، قطيعة مع كل قيد على حرية الإنسان، كل إنسان، والشيوعية هي المجتمع الجديد الذي اكتملت فيه هذه الشروط. والنجاح النهائي للاشتراكية (الطور الأول للشيوعية) أي جعل الارتداد للرأسمالية وعودة الطبقات المستغلة أمرا مستحيلا، هو ذاته عتبة الدخول المظفر إلي المجتمع الشيوعي الذي يعمل وفقا لأسسه الخاصة وليس كما

ظهر في البداية وبطل يحمل في طوره الأول بعض السمات الاقتصادية والأخلاقية والفكرية للمجتمع البرجوازي الذي خرج منه.

الشيوعية مجتمع تزول فيه ندرة المنتجات والخدمات بزوال العوائق والتناقضات الاجتماعية التي تحد نمو الإنتاج وتَفَجَّرُ ينايعة بفيض وغزارة يتيحها تطور العلوم والتكنولوجيا. وهي تنهي خضوع الإنسان للاقتصاد وقانون القيمة وتخضعهما له بزوال المجتمع الطبقي وزوال الندرة. وهي تشيع حاجات جميع الأفراد بلا تفرقة بينهم حتى باختلاف كفاءاتهم الإنتاجية، حيث تنهى الشيوعية وضع العمل كوسيلة لمجرد العيش. وتنتهي الشيوعية الفوارق والتفاوتات الاقتصادية والثقافية بين المدينة والريف وبين العاملين في فروع الإنتاج والأنشطة الاجتماعية المختلفة، وتنتهي من الناحية الأساسية انقسام المجتمع إلى ذهنيين ويدويين بإتاحة فرص التعليم للجميع حتى التعليم العالي وتعمم التثقيف وتقلل العمل الإنتاجي لصالح الأعمال الاجتماعية والثقافية والفنية وتوفر التأهيل العملي والمهني المتعدد المهارات لكل إنسان في المجتمع.

وتنتهي الشيوعية الحاجة للدولة كجهاز لإجبار الناس على الخضوع لنمط وقواعد الحياة الاجتماعية. فبزوال الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، وبزوال الندرة وانتهاء التناقضات بين الطبقات التي جعلت وجود جهاز خاص للقمع، أي الدولة، وجوداً ضرورياً، تزول الدولة. وعلى وجه الدقة يضمحل دورها تدريجياً حتى تزول، ويحدث ذلك بتحولها من إدارة الأشخاص لحملهم بالقوة الجبرية على الخضوع لقواعد النظام الاجتماعي القائم إلى إدارة الأشياء التي تحت تصرف المجتمع وحلول الإدارة الذاتية لأفراد المجتمع المتعاونين في جميع المجالات الاجتماعية محلها. ففي مجتمع متآخٍ متعاون لا يفرق بين أبنائه ويشيع احتياجاتهم المادية والثقافية والجمالية تزول الحاجة إلى جهاز خاص لقمع الإنسان وإجباره رغم إرادته على الخضوع للقواعد الأساسية في حياة المجتمع وتتوفر شروط القبول والالتزام الاختياري بتلك القواعد.



وليس كل ذلك حلم أو خيال فلاسفة أو حلم يقظة لفقراء مضطهدين بجنة مفقودة على الأرض بلا أساس ومقومات لتحقيقه. وإنما هو ضرورة موضوعية، أي إمكانيات وشروط توفرت في عالمنا، لا ينقصها لتتحول من مجال الممكن إلى حيز التطبيق إلا وعي العمال والكادحين عموماً ونضالهم ومشاركة المثقفين الثوريين أصحاب الضمائر الحية الواعين بحركة التاريخ لهم في هذا النضال، وعز مهم جميعاً عمالاً وكادحين ومثقفين الذي لا يلين على تحرير الإنسان وانعتاقه النهائي من مأساته الاجتماعية.

### 2- الثورة الاشتراكية

إن حلول الاشتراكية محل الرأسمالية لا يتم من تلقاء نفسه بطريقة عفوية. فلا يمكن الخلاص من النظام البرجوازي في الدول الرأسمالية المركزية إلا عن طريق نضال الطبقة العاملة وتحالفها مع الطبقات الكادحة المفقرة الأخرى ضد الرأسمالية وقيامها بالثورة الاشتراكية. أما في البلاد الرأسمالية المتخلفة والتابعة كبلادنا فيتم الخلاص من النظام البرجوازي عن طريق نضال فئات الشعب ضد الإمبريالية والتبعية والرأسمالية المحلية الكبيرة المرتبطة بالإمبريالية العالمية لتحقيق النهائي والحاسم لثورة وطنية ديمقراطية شعبية، يمكن هي ذاتها أن تتحول تحت قيادة الطبقة العاملة إلى ثورة اشتراكية.

ولا تبدأ إقامة الاشتراكية إلا بقيام ثورة سياسية اشتراكية. الدولة الاشتراكية هي بداية التحول الاشتراكي الاقتصادي الاجتماعي. والانتقال السياسي الثوري من الرأسمالية إلى الاشتراكية يمكن نظرياً أن يتم بإحدى طريقتين: سلمية وغير سلمية. والثورة غير السلمية تفترض الانتفاضة المسلحة وحرمان البرجوازية بالقوة من السلطة السياسية. ويسعى الشيوعيون والطبقة العاملة وحلفاؤهما الأقربون إلى تحقيق الثورة الاشتراكية سلمياً. ولكن حين تلجأ الطبقات المستغلة إلى القوة والوسائل غير السلمية ضد جماهير الشعب الكادحة الثائرة على من يبتزها

ويستغلها فلا خيار غير الرد بالمثل إلا التسليم بالهزيمة. وتنشب الثورة الاشتراكية بأشكال سلمية أو غير سلمية تبعا لمستوى تنظيم الطبقة العاملة ونضوجها السياسي ومكانتها ومكانة طليعتها بين فئات وقوى الكادحين الأخرى ودرجة مقاومة الطبقات المستغلة والوضع الدولي.

وتستطيع الطبقة العاملة بقيادة حزبها السياسي وتوحيد الأغلبية الساحقة لجماهير الشعب الكادحة معها وبقيادتها أن تظفر بأغلبية معتبرة في البرلمان وتحوله من أداة في خدمة مصالح البرجوازية إلى أداة في خدمة مصالح الشعب الكادح. وهذا ممكن بتطوير النضال الطبقي ضد البرجوازية تطويراً حاسماً، وتفاقم أزمة الرأسمالية وتحولها لأزمة حكم عميقة وتآكل قدرة جهاز دولتها على القمع وبدء التفسخ في تشكيلاته.

إن الاشتراكية – بصرف النظر عن طريق البدء في تحقيقها – تمثل انتهاء العلاقات الرأسمالية ونشوء ورسوخ علاقات جديدة لما بعد الرأسمالية. وهذه التحولات تطبقها سلطة الطبقة العاملة وحلفاؤها في صالح الشعب الكادح بأسره.

### 3- إلغاء الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج :

ليست الاشتراكية رأسمالية بدون رأسماليين، والملكية الخاصة مجمعة أو فردية كلاهما ملكية خاصة للطبقة الرأسمالية. فقد تقوم الدولة الرأسمالية بملكية بعض وسائل الإنتاج أو الخدمات تأميماً أو تأسيساً وتديرها طبقاً لقوانين الاقتصاد الرأسمالي. وتكون الملكية في هذه الحالة ملكية جماعية لطبقة الرأسماليين، وتصب هذه الملكية بنوعها فائض القيمة الذي ينتجه العمال في جيوب طبقة الرأسماليين أفراداً خارج جهاز الدولة أو في جيوب البرجوازية البيروقراطية التي تنمو في ظل هذه الملكية "العامة". وبالنسبة للاشتراكية يكون إلغاء الملكية الرأسمالية لوسائل الإنتاج هو إلغاء للملكية الخاصة سواء كانت ملكية الدولة

الرأسمالية أو ملكية الرأسماليين الأفراد. وتؤول هذه المؤسسات إلى ملكية الدولة "الاشتراكية بسلطتها الشعبية. وليس إلغاء الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج إلا نقطة البدء لمجتمع جديد تكون فيه جماهير العاملين سيده مسيرتها وذلك بالمشاركة الاختيارية بين أفراد متكافئين اجتماعيا تحركهم غاياتهم الواعية بعد أن يتحرروا من كل ما هو مفروض عليهم من خارجهم. لذلك على السلطة الجديدة أن تنجح في إقامة تنظيم أكثر عقلانية لمختلف ميادين الحياة الاجتماعية وأن تبلور قيماً حضارية أكثر رفقا وغبى، واقتصادا أكثر وفرة، وأن يلبي بصورة أفضل وأوسع الحاجات الاجتماعية.

وليس صحيحا ما تروجه أبواق الرأسمالية من أن الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج طبيعة بشرية. فقديما عاش الإنسان بدونها. ومن الطبيعي أن يكون الضمان الوحيد المؤكد في مجتمع طبقي هو الملكية الخاصة حيث لا ضمان آخر يحمي الإنسان من العوز أو الخضوع لصورة من صور الاستعباد. فإذا ما أخذت جماهير الكادحين أمورها بأيديها وأقامت نظاما اقتصاديا اجتماعيا يحمي أفرادهم من خطري الفاقة والاستعباد للغير ويشبع حاجاتهم الأساسية وحاجاتهم الجديدة كما تظهر في مسيرة التطور، أي إذا وجدت ضمانات أخرى غير الملكية الخاصة التي لا تتاح إلا لأقلية في المجتمع الطبقي، لتغير هذا الميل الموروث للملكية الخاصة كضمان، وإذا كان الناس يميلون حاليا ويتقاتلون من أجل الملكية الخاصة فلأنهم لم يستطيعوا بعد أن يقيموا نظاما اجتماعيا يلبي للكافة احتياجاتهم الأساسية والمتنامية وبحمي كلاً منهم من غائلة العوز أو الاستغلال من الغير<sup>(12)</sup>.

4- النظام الاقتصادي للاشتركية

أ - الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج :

[1] عيداروس القصير - الاشتراكية في السياسة والتاريخ - ص 130 - مطابع العاصمة - القاهرة - 2002

إن الملكية الاشتراكية لوسائل الإنتاج تعبر عن العلاقات بين أفراد المجتمع الاشتراكي من حيث حيازتهم المشتركة للشروط المادية للإنتاج الاجتماعي وهي تتميز من حيث المضمون عن كافة أنواع الملكية السابقة لوسائل الإنتاج. ففي الأنظمة الطبقية السابقة على الاشتراكية لا يمتلك وسائل الإنتاج إلا قسم واحد من المجتمع يتمثل في طبقة أو طبقات استغلالية بينما القسم الأكبر من أفراد المجتمع – أي الكادحون – محروم من وسائل الإنتاج. أما في المجتمع الاشتراكي فإن الكادحين جميعا هم المالكون الجماعيون لوسائل الإنتاج ويستخدمونها لصالح سائر أفراد المجتمع. إن أفراد المجتمع في النظام الاشتراكي لا يقفون في مواجهة بعضهم البعض بوصفهم أصحاب ملكية خاصة مختلفين، بل هم في وضع اقتصادي متكافئ ويقفون من بعضهم البعض كمالكين جماعيين لوسائل الإنتاج. وكل فرد من أفراد المجتمع يظهر نفسه كمشارك في هذه الملكية من خلال المساهمة في العمل المشترك المتناسق مع عمل الآخرين المشاركين مثله في هذه الملكية والذين يتمتعون سويا بنتائج العمل الجماعي. وبما أن وسائل الإنتاج تعود إلى العاملين أنفسهم فلا وجود إذن لاستغلال الإنسان لأخيه الإنسان ولا للطبقات المتصارعة المتعادية. وبما أن ملكية وسائل الإنتاج تصبح ملكية اجتماعية فإن الخيرات المادية المنتجة بواسطة هذه الوسائل تكون هي الأخرى ملكا عاما ويجري توزيعها لصالح المجتمع بأسره. ويؤدي نمو الثروة الوطنية الجماعية إلى زيادة المستوى المادي والثقافي لمعيشة أفراد المجتمع. ويهتم الشغيلة هنا بمضاعفة الثروة الوطنية واستخدامها استخداما سديدا.

ب- أشكال الملكية في ظل الاشتراكية :

أولا : الملكية الاجتماعية :

تتجلى الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج في ظل الاشتراكية في شكلين

أساسيين :

ملكية الشعب بأسره (ملكية الدولة) والملكية التعاونية.

### 1) ملكية الشعب بأسره (الملكية العامة للدولة)

هي ملكية الأرض وثرواتها الباطنة والمياه والمصانع والمناجم والسكك الحديدية والمواصلات المائية والجوية والمصارف والمشاريع الزراعية المملوكة للدولة والمؤسسات الثقافية والعلمية... الخ. إن ملكية الدولة هي ملكية الشعب بأسره، فموجودات المصنع أو مزرعة الدولة أو أية مؤسسة حكومية أخرى وكذلك منتجاتها لا تعود إلى العاملين فيها وحسب، بل إلى جميع العمال والمستخدمين والفلاحين في البلاد أي إلى الشعب بأسره.

مثلا يعمل الفلاحون التعاونيون في الجمعية التعاونية، لكنهم يسهمون كذلك في حيازة ومضاعفة ملكية الشعب بأسره، ويجري في الريف وعلى حساب الدولة تشييد المدارس والمستشفيات ومحطات الكهرباء والمياه والمؤسسات الثقافية ومنشآت ري واستصلاح الأراضي .. كذلك فإن المصانع والسكك الحديدية وغيرها من المؤسسات المملوكة للدولة لا تعمل لصالح العمال والمستخدمين فحسب بل ولصالح الفلاحين أيضا. وأهمية ملكية الشعب بأسره تكمن في عدم قابليتها للتقسيم فلا يحق لأحد أن يطالب الدولة "بحصته" من ملكية الشعب فهي تعود للجميع معا ولا تعود لفرد بمفرده في أي جزء منها.

وتقدم الدولة للمؤسسات المختلفة المقدار الضروري من الوسائل المادية والنقدية. ولكل مؤسسة ميزانيتها وحسابها الجاري في بنك الدولة وتتمتع بالاعتبارات الحقوقية (رفع الدعاوى منها أو عليها... الخ) لتدافع عن حقوقها وتضمن حقوق الغير، ويحق لها الحصول على القروض وأن تعقد الاتفاقات الاقتصادية مع المؤسسات الأخرى. وإذا كانت بعض المشاريع والمؤسسات تدار من هيئات محلية في المدن والمحافظات إلا أنه لا ينجم عن ذلك أن تؤول ملكية الشعب بأسره إلى ملكية المدن والمناطق، وذلك لأن المستويات المختلفة للإدارة لا تخلق أنواعا

## حركة الديمقراطية الشعبية المصرية

متميزة من ملكية الشعب بأسره ولا تضعف وحدتها. ومن جانب آخر فإن الهيئات الشعبية المنتخبة تمارس رقابة فعالة ودائمة على هذه المؤسسات مثل نواب الشعب المحليين والنقابات وهيئات الرقابة الشعبية الأخرى.

### 2) الملكية الجماعية والتعاونية

على الرغم من أن ملكية الشعب بأسره تعتبر الشكل الأعلى للملكية الاشتراكية، إلا أنها لا تشمل جميع وسائل الإنتاج، حيث أن قسما من هذه الأخيرة يعود إلى الملكية الجماعية والتعاونية لتعاونيات الزراعة وصيد الأسماك والاستهلاك والإسكان. وتتمثل مواضع الملكية التعاونية في الآلات والماكينات الزراعية والمواشي وبعض التجهيزات الصناعية.

ومن أول التدابير التي تطبقها السلطة العمالية إصلاح زراعي جذري، يستكمل إعطاء الأرض لمن يفلحها وبعد الريف وبهيئه للتحويل الاشتراكي، ويقوم على أسس ومبادئ منطلقة من هذين الهدفين مثل :

أ - الأرض لمن يفلحها من العمال الزراعيين والفلاحين الفقراء والمتوسطين.

ب- تنظيم الفلاحين ممن ستؤول إليهم الأرض في اتحادات ديمقراطية عمادها الأساسي العمال والفلاحين الفقراء والفئة الدنيا من الفلاحين المتوسطين.

ج- تنفيذ الإصلاح الزراعي عن طريق اتحادات الفلاحين وحدها وتحت إشراف السلطة العمالية.

د- مصادرة أراضي كبار الملاك وقمم (الفئة العليا) من الملاك المتوسطين.

هـ- تعويض تقررر السلطة العمالية بعد أخذ رأي اتحادات الفلاحين لفئات الملاك الأخرى الذين تزيد ملكياتهم عن الحد الأقصى المقرر للملكية الخاصة للأرض.

و- قيام الحكومة الاشتراكية بشراء الأرض التي تحت الحد الأقصى للملكية التي يمتلكها ملاك يعملون بمهن غير فلاحية الأرض تطبيقاً لمبدأ الأرض لمن يفلحها منعا لنظام تأجير الأرض وتوجهاً نحو الإلغاء التدريجي ولكن المتسارع لنظام العمل المأجور عند الغير من أصحاب الملكيات الخاصة لوسائل الإنتاج في الريف.

ويمكن اتخاذ تدابير أكثر جذرية لصالح الفقراء أو أقل جذرية بصفة مؤقتة طبقاً للوضع الثوري في الريف.

لكن الشكل الاقتصادي السائد بعد الإصلاح الزراعي يظل اقتصاد الفلاحين الصغار القائم على الملكية الخاصة للأرض، في حين أن الاشتراكية تقوم على جعل ملكية وسائل الإنتاج ملكية اجتماعية لا في الصناعة فحسب بل في الزراعة أيضاً. فمن الضروري الانتقال إلى الإنتاج الاشتراكي الكبير في الزراعة لأنه يستحيل بناء الاشتراكية مع وجود الاقتصاد المجزأ والمتأخر عند الفلاحين الصغار. أن تشتت وتبعثر الاستثمارات الفلاحية الصغيرة يعيقان استخدام الآلات والتكنولوجيا الزراعية الحديثة. وفي مثل هذا الوضع لا يمكن تأمين كمية كافية من المواد الغذائية لسكان المدن ولا المواد الزراعية للصناعة، كما لا يمكن تحقيق رفاهية الفلاحين. أضف إلى ذلك أن بقاء الاقتصاد الصغير المجزأ القائم على الملكية الخاصة لفترة طويلة نسبياً بعد الإصلاح الزراعي سيؤدي إلى عمليات بيع وشراء وإعادة تركيز ملكية الأرض ونزوحها من أكثرية الفلاحين.

لذلك كان انتقال الفلاحين إلى الإنتاج التعاوني الكبير ضرورياً لمنع الاستغلال علاوة على أنه يتيح تزويد الزراعة بآلات جديدة ويعطيها مزايا الإنتاج الكبير ووفراته. ويصبح التعاون والملكية التعاونية شكلاً من أشكال بناء الاشتراكية في الريف يشترك فيه جميع الفلاحين بمن فيهم بل في مقدمتهم أفقرهم. ويجب جذب الفلاحين إلى طريق التعاون، فلا يجوز فرضه بالعنف ولا تحقيق الحركة التعاونية الفلاحية بالقرارات الإدارية، بل يجب نشر التعاون بصورة اختيارية وتدرجية ابتداءً من أبسط أشكاله : الانتقال من تعاونيات الاستهلاك والتمويل والبيع والتسليف إلى

## حركة الديمقراطية الشعبية المصرية

أبسط تعاونيات الإنتاج، والتدرج بها من تعاونيات قائمة على جزء من دخل العضو مقابل الملكية وجزء مقابل العمل إلى التعاونيات القائمة على مبدأ كل الدخل للعمل أي المزارع الجماعية الكاملة.

وأهم الشروط لتحقيق التعاون في الزراعة تحقيقا ناجحا قيادة الطبقة العاملة في ميدان البناء الاشتراكي في الريف والمساعدة الناجحة والفعالة من جانب الدولة العمالية. ويتم ذلك من خلال : منح الفلاحين الآلات الزراعية الجديدة، والقروض النقدية، والبذور الجيدة.

ونظرا لوجود شكلين للملكية الاشتراكية، كان من الطبيعي أن تكون هناك بعض الفوارق في طريقة الجزاء مقابل العمل، فمن يعملون في المصانع والمؤسسات التي تديرها الدولة (المصانع، التعليم، الصحة، المواصلات... الخ) يحصلون على الأجور النقدية بينما يحصل العاملون في المزارع الجماعية على مدفوعات نقدية وعينية بما يناسب ما ساهموا به في الاقتصاد المشترك وفقا لدخل المزرعة كما قد يتمتعون أيضا ببعض الحيازات الفردية التي يحصلون فيها على دخل إضافي الذي يقابل الفارق بين جزاء العمل في الصناعة والزراعة ويلائم الفارق في الاقتصاد المنزلي بين الريف والمدينة الذي قد يستمر فترة طويلة نسبيا. ويوجه جزء من دخول المزارع الجماعية لتكوين صندوق الاستهلاك الذي يدفع منه لمزارعي المزارع الجماعية مقابل عملهم، ويوجه الجزء الآخر لصندوق الأصول الثابتة الخاصة بوسائل الإنتاج من أدوات وآلات ومباني ومواشي ووسائل نقل ومستلزمات إنتاج.

ثانيا: الملكية الشخصية

وتشمل هذه الملكية أدوات الاستخدام اليومي المتعلقة بالاستخدام والاستهلاك الشخصي كما قد تشمل منزلا أو شقة في منزل من مدخرات سبق الحصول عليها مقابل العمل.



## حركة الديمقراطية الشعبية المصرية

وليس هناك سمة مشتركة تجمع بين الملكية الشخصية في ظل الاشتراكية وبين الملكية الفردية في ظل الرأسمالية . فالأساس الذي تقوم عليه الملكية الشخصية في ظل الاشتراكية هو الدخل المتحقق عن طريق العمل، كما لا يمكن أن تستخدم للنيل من مصالح المجتمع أو كوسيلة للحصول على دخل غير مكتسب بالعمل.

وكلما تنامت الثروة القومية كلما أصبح المزيد من المنتجات متيسرة لإشباع الاحتياجات الخاصة للمواطنين. وتحمي الدولة الملكية الشخصية للمواطنين وكذلك حقهم في توارثها. والملكية الشخصية في ظل الاشتراكية تعني تملك أفراد المجتمع للميزات المادية والروحية المخصصة لتلبية الحاجات الفردية. وهي ليست ملكية للشعب بأسره وليست ملكية جماعية أو تعاونية إلا أنها ليست ملكية خاصة. هي نوع من أنواع الملكية الاشتراكية تنجم طبيعتها من أنها توجد في ظروف سيادة الملكية الاجتماعية. فإنه يمكن تصور تملك سيارة خاصة شعبية رغم وجود المواصلات العامة المريحة والمنخفضة الأجر. لكن لا يمكن تشغيل سائق خاص لهذه السيارة ويمكن أن تبني بيتا من مدخراتك في مساحة تخصصها الدولة أو النقابة أو المزرعة للفرد لكن لا يمكن لك تأجيرها أو أن تعيش من دخل غير ناتج من العمل. ويمكن بالطبع مثلا أن تمتلك ثلاجة وتلفزيون ورايو وأجهزة أخرى مخصصة للمعيشة.

ويجب ملاحظة أنه في مرحلة البناء الاشتراكي، وهي مرحلة طويلة نسبيا وتستمر فيها بعض التناقضات بين فئات الشعب المختلفة وبعض التفاوتات الناتجة عن استمرار العمل الحرفي والمهني والتجاري الصغير الخاص والملكية الفلاحية الصغيرة للأرض. كل ذلك يتم تصفيته تدريجيا مع الانتقال إلى أشكال أرقى من الملكية الجماعية أو التعاونية وتقليل الفوارق الاقتصادية والثقافية بين فئات الشغيلة ولكن في زمن طويل نسبيا ، الأمر الذي يستمر معه التفاوت في الدخل وإن كان محكوما لكنه يبقى قائما على التفاوت في الأجور. ويتم تطوير كل ذلك تحت سلطة الطبقة العاملة وحلفائها. إنه مجتمع انتقالي يسير "نحو" الاشتراكية الأعلى دائما، وكل محطة وصول ليست هي المحطة النهائية لأن مجرد تبني

الاشتراكية لا يعني في حد ذاته النجاح في مواجهة كل المشاكل والتناقضات المحتملة مستقبلا، إن الحياة سوف تطرح تناقضات جديدة ومشاكل جديدة لابد من حلها في إطار التوجه والنظام الاشتراكي وتحت السلطة الفعلية للشعب وتحت مراقبة منظماته الجماهيرية.

### ج- المصالح الاقتصادية في ظل الاشتراكية :

إن الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج تولد في المجتمع الرأسمالي تناحر المصالح الاقتصادية لأرباب الأعمال الرأسماليين والعمال المأجورين. والمصلحة الاقتصادية السائدة في المجتمع الرأسمالي هي مصلحة طبقة الرأسماليين التي تتمثل في إنتاج وتملك فائض القيمة. وتدخل هذه المصلحة في تناقض عدائي مع المصالح الاقتصادية الأساسية للطبقة العاملة والكادحين. والاهتمام المادي للعامل الأجير بنتائج عمله في ظل الرأسمالية والمتمثل في زيادة أجرته يقابله ازدياد استغلاله من جانب رب العمل الرأسمالي. لكن في الاشتراكية يتكون طراز جديد للمصالح الاقتصادية يعبر عن الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج. وفي ظل الاشتراكية يؤخذ في الاعتبار التأثير الهام للمصالح الاقتصادية والحوافز المادية، إلا أن ذلك لا يقلل من دور الحوافز المعنوية في العمل. إن الحوافز المادية على العمل في ظل الاشتراكية يعبر عن الاهتمام المادي للشغيلة أنفسهم بتنمية الإنتاج الاشتراكي، فكلما زاد إنتاج المنتجات والخدمات في المجتمع كلما زاد استهلاكها من قبل المنتجين أنفسهم، ولكن في الوقت ذاته تعود أهمية ضخمة في الإنتاج الاشتراكي إلى إدراك أفراد المجتمع لوضعهم بوصفهم أصحابا مشتركين لوسائل الإنتاج، وإدراكهم للأهمية الاجتماعية لعملهم والوضع الجديد للكادحين في المجتمع. وهذا، يشكل أساس الحوافز المعنوية والبواعث الفكرية على العمل. والحوافز المعنوية تسهم إلى حد كبير في تنمية الحماس العملي الإبداعي للكادحين وفي إنهاء اغترابهم عن المجتمع والإنتاج.

إلا أنه يستحيل بناء الاشتراكية بالاعتماد على الحماس دون الأخذ في الاعتبار مصالح الكادحين الاقتصادية اليومية. وفي الوقت ذاته لا يجوز بناء

الاشتراكية بدون استخدام الحوافز المعنوية المتنوعة على العمل. وعلى ذلك لا يحل أحدهما محل الآخر ولكن يجب وضعهما في وحدة معا. ووحدة المصالح الجذرية الاقتصادية لا تعني التطابق الكامل لكافة مصالح أفراد المجتمع الاشتراكي وعدم وجود أية تناقضات بينهم. ففي ظل الاشتراكية توجد طبقتان متصادفتان ولكنهما متميزتان عن بعضهما البعض : الطبقة العاملة وطبقة الفلاحين التعاونيين. فعندما تحمل التعاونية الزراعية نتاج عملها إلى سوق المدينة فإنها ترغب في الحصول على أكثر مبلغ من النقود مقابلها. أما العامل في المدينة فإنه يسعى لشراء السلعة بأرخص ما يمكن. وطبعا فإن المصالح الاقتصادية هنا لا تتطابق. وتنشأ قضايا أكثر تعقيدا مثلا عند تحديد أسعار بيع الماكينات الزراعية المصنوعة في مؤسسات الدولة، في الوقت الذي ينبغي إيجاد مستوى مناسب لأسعار شراء المحاصيل الزراعية من القطاع التعاوني. وفي جميع هذه الحالات يتجلى اختلاف معين للمصالح ناجم عن اختلاف خصائص علاقات الملكية. ويعني ذلك ظهور تناقضات بين المصالح الاقتصادية للعامل أو الفلاح عضو الجمعية التعاونية، وبين مؤسسات الدولة والمؤسسات التعاونية، إلا أن هذه التناقضات شأنها شأن كافة التناقضات الأخرى في ظل الاشتراكية ليست تناقضات عدائية. وهي تقع في نظام لا تستغل فيه جماعة جماعة أخرى حيث أن الجميع يعيش على دخول ناجمة عن العمل. وبذلك تحل هذه التناقضات على أساس المصالح المشتركة والشخصية للكادحين. ويستثنى من ذلك بالطبع التناقض بين الطبقة العاملة وقوى الاشتراكية وبين بقايا الرأسمالية المخلوعة، والتي قد تتحصن لفترة طويلة خداعا لجمهير الكادحين في المجال الأيديولوجي والثقافي، فتقبل الاشتراكية قولا وتعمل لهدمها فعلا، حتى يُحل التناقض بالانتصار النهائي والحاسم على الرأسمالية في المجالين الاقتصادي والأيديولوجي معا.

د - التوزيع في الاشتراكية والشيوعية :

(1) التوزيع الاشتراكي :

في الطور الأول من الشيوعية المسمى الاشتراكية يتم التوزيع أي إشباع الحاجات حسب مقدار ومهارة العمل، أي حق كل الأفراد في أجور لإشباع حاجاتهم بما يتناسب مع مدة عملهم ومهارتهم. وهذا مبدأ عادل مقارنة مع التوزيع الرأسمالي الجائر الذي يستولي الرأسماليون فيه على فائض قيمة العمل في شكل أرباح. إن حق المنتج هنا يتناسب مع العمل الذي بذله والمساواة تتجلى هنا في اتخاذ العمل وحدة مشتركة للقياس. ويؤخذ في الاعتبار مدة العمل وشدته كما يقر ضمنا بعدم المساواة في المواهب الفردية والكفاية الإنتاجية وسنوات التأهيل والتعليم. وتطبق الاشتراكية في هذه المرحلة مبدأ "من كل حسب قدرته ولكل حسب عمله". ويؤخذ في الاعتبار إلى حد ما الوضع الاجتماعي للعامل (أعزب .. متزوج .. يعول .. لا يعول أطفال ..) لكن يظل الأساس هو مدة العمل ومهارة العامل.

إن قانون التوزيع حسب العمل يعني ضرورة : 1- توزيع خيرات الاستهلاك الفردي حسب كمية ونوع العمل المقدم للمجتمع. وهذا ما يضمن في هذه المرحلة مصلحة الشغيلة في استخدام وقت العمل بصورة أوفر كمالا وعقلانية. 2- أجرة أرفع للعمل الكفاء بالنسبة للعمل غير الكفاء في حال تساوي وقت العمل المبدول : وهذا ما يدفع الشغيلة إلى الاهتمام بتحسين كفاءتهم ومستواهم الثقافي والتكنيكي. 3- تشجيع مادي أرفع للعمل في أحوال الإنتاج الصعبة (صناعة التعدين، صناعة الفحم – بعض فروع الصناعات الأخرى) بالنسبة للعمل في الأحوال العادية، وهذا ما يضمن تعويضا ماديا لنفقات العمل. وهكذا يعبر القانون الاقتصادي بالتوزيع حسب العمل عن ضرورة توزيع الخيرات المادية وفقا لكمية ونوع عمل كل شغيل وضرورة دفع أجر متساو لقاء العمل المتساوي لجميع المواطنين بصرف النظر عن الجنس أو العمر أو الدين. والمقصود بالتوزيع حسب العمل، توزيع قسم من الإنتاج الاجتماعي الإجمالي لا توزيع كل الإنتاج الاجتماعي. إذ يجب على المجتمع أن يقتطع من الإنتاج الاجتماعي الإجمالي: 1- ما يستعيب به عن وسائل الإنتاج المستهلكة. 2-

## حركة الديمقراطية الشعبية المصرية

قسما معنا لتوسيع الإنتاج. 3- أموالا للاحتياط والتأمين. 4- النفقات الإدارية ونفقات التعليم والصحة والخدمات العامة. 5- الأموال الضرورية لإعالة العاجزين عن العمل. 6- حاجات الدفاع عن البلاد.

إن قسم الإنتاج الاجتماعي الذي لا يوزع للاستهلاك الفردي والعائلي ويذهب إلى ما يمكن تسميته "الصندوق الاجتماعي" يسمى "الإنتاج الفائض" والعمل الذي يخلق هذا الإنتاج الفائض أو الزائد هو "العمل الفائض" للمجتمع كله. إن الإنتاج الزائد الذي يصنعه العمل الزائد أو الفائض يمضي في ظل الاشتراكية إلى تلبية الحاجات الاجتماعية المشتركة، وهو يستخدم لتأمين نمو الإنتاج وتحسينه بلا انقطاع، وإلى تشكيل صناديق الضمان والاحتياط وإلى الدفاع عن البلاد وإلى تلبية حاجات العاملين في حقل الإنتاج غير المادي. إن الإنتاج الزائد، في النظام الاشتراكي لا يستخدم في مصلحة طبقة بل لتلبية حاجات المجتمع بمجمله وكل تشغيل بمفرده، وهو لا يمثل "فائض قيمة" لأنه لا توجد في المجتمع الاشتراكي طبقات مستغلة. والمساواة المقصودة في النظام الاشتراكي ليست المساواة في مجال الحاجات الشخصية وشروط المعيشة (المساواة في الحق في الاستهلاك حسب الحاجة الشخصية المتفاوتة بالطبع بين الأفراد) فذلك شأن الشيوعية، بل المساواة الاجتماعية، أي المساواة إزاء وسائل الإنتاج ومساواة جميع الشغيلة في التحرر من نير الاستغلال، والمساواة من حيث إلغاء الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، والمساواة في حق العمل وحق الحصول على الخيرات المعيشية حسب العمل.

### (2) الإنهاء التدريجي للعلاقات السلعية وسيطرة قانون القيمة :

تنهي الاشتراكية الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج فتنتهي بذلك ركيزة أساسية للإنتاج السلعي، وأهم سمات وأهداف نظام الإنتاج الرأسمالي، وهي إنتاج فائض القيمة الذي يتمثل في الاستغلال الرأسمالي للعمال. لكن الاشتراكية لا تنهي تماما العلاقات السلعية ولا توقف الدور الأساسي والهام الذي يظل يقوم به قانون القيمة سواء في تحديد قيم السلع المتبادلة بمقدار العمل اللازم اجتماعيا أو في توزيع

وسائل الإنتاج وقوة العمل بين فروع وقطاعات الاقتصاد الاشتراكي حيث لا تتحقق هذه الأهداف- أي إلغاء العلاقات السلعية وفعل قانون القيمة- إلا في مرحلة الاشتراكية المكتملة أي الشيوعية. فطالما أن ندرة المنتجات مستمرة والتوزيع حسب العمل لا زالت ضرورته قائمة، يكون المجتمع وتطوير اقتصاده لا يزال في حاجة لتبادل المنتجات بين فروع الإنتاج وقطاعاته والعاملين فيها بقيمتها الحقيقية أو بقيم قريبة على الأقل من قيمها الحقيقية، ويكون لقانون القيمة عبر الاختلافات التي تحدث بين العرض والطلب التي لا يتحكم فيها التخطيط المركزي دورا في توزيع الموارد من وسائل إنتاج وقوة عمل على فروع الاقتصاد، وهذا ضمان لإدارتها إدارة اقتصادية كفؤة.

إلا أنه وفي نفس الوقت ستكون هناك اختلافات صغيرة أو كبيرة في إنتاجية العمل في فروع الإنتاج والاقتصاد المختلفة بسبب اختلافات في الشروط الطبيعية أو التكنولوجية المتاحة في هذه الفروع والقطاعات. وهو ما يدعو إلى عدم ترك قانون القيمة ليلعب الدور الوحيد أو الرئيسي في توزيع وسائل الإنتاج والعمل وتحديد قيم السلع والأجور، وإلا ازدادت الفوارق بين فئات العمال والفلاحين والعاملين عموما وبعضها البعض، وتركت الفروع والقطاعات الإنتاجية الفقيرة في مواردها الطبيعية وتجهيزاتها التكنولوجية بدون تطوير وتحديث كافيين. ولدرء هذه الأخطار التي تهدد تطور وازدهار الاشتراكية وتطور وازدهار قوى الإنتاج تقوم السياسة الاشتراكية بإجراءات مثل:-

(1) إعادة توزيع الفائض (الأرباح) المحققة في الفروع والقطاعات المختلفة لدعم الفروع والقطاعات الأفقر في شروط وظروف إنتاجيتها.

(2) تحديد أسعار بعض السلع الأساسية بأقل من قيمتها وبعض السلع غير الأساسية مثلا بأعلى من قيمتها. (3) عدم إطلاق التوزيع حسب العمل حتى أقصاه بل عمل تدرج محدود للأجور<sup>(13)</sup>.

[2] - سمير أمين - المادية والتحريرية - ترجمة د. صلاح داغر - ص 77 - 78 - دار الحداثة - بيروت - 1984

### (3) التوزيع الشيوعي:

المساواة الحققة هي عدم التفرقة بين الأفراد وأسرههم وأطفالهم في مجال إشباع حاجاتهم ودون اعتداد في ذلك بمستوى قدرتهم أو مهاراتهم في العمل بعد أن بذلوا كل مقدرتهم، وتصبح الغاية إشباع الحاجات الاستهلاكية للأفراد إشباعاً واسعاً دون تفرقة، والتي تغدو ممكنة بفضل ثورة العلوم والتكنولوجيا التي توظف لخدمة توسيع الإنتاج توسعياً فائقاً ومتجدداً دوماً، الأمر الذي يجعل تجاوز مبدأ "من كل حسب قدرته ولكل حسب حاجته" أمراً لازماً ليحل محله مبدأ "من كل حسب قدرته ولكل حسب حاجته".

ولكي يتحقق ذلك فلا بد من تحقيق شروط تطور المجتمع إلى هذا الطور (الطور الشيوعي) وهي:

- 1- النمو الكامل للقوى المنتجة إلى الحدود القصوى الممكنة حتى يصبح العمل اللازم اجتماعياً ممكناً في أقل وقت وبأقل جهد وبطريقة تتيح تفتح المواهب الفردية.
- 2- التغلب على ندرة المنتجات، وتحقيق الوفرة الكافية لإشباع حاجات الأفراد كما تظهر تاريخياً إشباعاً واسعاً لجميع أفراد المجتمع دون تفرقة.
- 3- إلغاء التقسيم الإجباري للعمل الاجتماعي ومعه التناقض بين العمل الذهني والعمل اليدوي ويتحقق ذلك عبر التأهيل المتعدد الصلاحيات للأفراد لإتاحة إمكانية تناوب غير محدود بينهم في الأعمال الإنتاجية الأكثر تنوعاً وهذه القابلية للتناوب بين الأفراد هي شرط ضروري لإلغاء التخصصات الضيقة والمراتب الاجتماعية والبيروقراطية ومن ثم تحقيق تقسيم اجتماعي اختياري للعمل الاجتماعي وإقامة الإدارة الذاتية للأفراد المتعاونين في جميع ممارساتهم الاجتماعية.

4- إلغاء وضعية العمل الحالية بحيث لا يصبح وسيلة للعيش فحسب بل وأيضاً الحاجة الأولى للحياة، وهذا يفترض زوال الندرة بجميع صورها لإتاحة أوقات الفراغ من العمل الإنتاجي لصالح العمل الاجتماعي غير الإنتاجي أي الأعمال الثقافية والفنية والفكرية اللازمة لتطور ورقي الأفراد وتحقيق تكامل الشخصية الإنسانية.

أسس الاشتراكية وشروط بنائها

( 5 / 5 )

الفصل الخامس

الاشتراكية كمرحلة انتقال

1- ضرورة مرحلة الانتقال

لا تنشأ علاقات إنتاج اشتراكية في داخل النظام الرأسمالي مثلما نشأت علاقات إنتاج رأسمالية داخل النظام الإقطاعي ظلت تتطور وتزيج تدريجياً العلاقات الإقطاعية حتى أنهتها تماماً مع نظام دولتها، لأن الإقطاع والرأسمالية يقومان على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج بينما تقوم الاشتراكية على الملكية الاجتماعية. وهو ما يقتضي قيام دولة، سلطة سياسية اشتراكية أولاً. ما ينشأ في أحشاء الرأسمالية هو مقدمات أي إمكانيات موضوعية وذاتية تسمح بقيام اشتراكية إذا قامت ثورة سياسية اشتراكية، وهذه المقدمات أو الإمكانيات هي الصناعة الآلية الكبيرة، حجر الزاوية في الأساس المادي للاشتراكية، واكتساب الإنتاج وإلى أقصى حد السمة



الجماعية، وازدياد أعداد الطبقة العاملة والفئات شبه العمالية والمفكرة واحتشادها أو احتشاد نسبة كبيرة منها في المؤسسات الكبيرة، واتفاق مصالح الطبقة العاملة مع مصالح أغلبية جماهير الكادحين الأخرى ونمو الوعي والنضال الاشتراكي بقيادة الأحزاب العمالية والاشتراكية.

ولا تقام الاشتراكية بضربة واحدة للرأسمالية فور انتصار الثورة الاشتراكية السياسية. إذ يقع بين المجتمع الرأسمالي والمجتمع الاشتراكي المكتمل (الشيوعي) مرحلة تحول المجتمع تحولا اشتراكيا. وهذه المرحلة طويلة نسبيا، وكلما كان الاقتصاد الرأسمالي الموروث متقدما كلما قل طول الفترة اللازمة للتحول والعكس بالعكس. والمرحلة التي تجرى فيها هذه التحولات لتصفية الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وتحويل الاقتصاد الرأسمالي برمته والدولة والثقافة والأخلاق حسب المبادئ الاشتراكية هي مرحلة الانتقال إلى الاشتراكية ثم الشيوعية. في هذه المرحلة لا تكون الاشتراكية قد انتهت بنائها بل قيد البناء، ولا تكون الرأسمالية قد تم تصفيته نهائيا بل تكون قيد التصفية. فبعد استيلاء الطبقة العاملة على السلطة وعلى مقاليد الاقتصاد الوطني تصبح الرأسمالية مغلوبة على أمرها، لكن غير مقضي عليها كليا. فخلال فترة من الزمان تبقى في الصناعة الصغيرة والزراعة والتجارة مؤسسات رأسمالية خاصة. وعليه فإن المهمة لا تنحصر في التغلب على مقاومة العناصر الرأسمالية الخاصة في المدينة والريف بل تقوم كذلك في تصفية الأسباب التي تولدها.

### 2- التناقضات في مرحلة الانتقال

نستمر تناقضات اجتماعية طبقية في مرحلة الانتقال، ولا تزول تماما إلا بتوافر شروط قيام المجتمع الخالي من الطبقات. ويرجع ذلك إلى عدة أسباب. أول هذه الأسباب تعدد النماذج الاقتصادية ووجود طبقات متناقضة المصالح بل ومتعادية أيضاً وخاصة في الفترة الأولى. وذلك لأن النموذج الاشتراكي لا يكون في هذه المرحلة شاملاً، فهو لا يشمل جميع ميادين الاقتصاد الوطني ولاسيما في الزراعة، وتظل الرأسمالية قائمة في حدود معينة تناضل ضد الاشتراكية حتى وهي خارج

## حركة الديمقراطية الشعبية المصرية

السلطة السياسية. لذلك تكون مرحلة الاشتراكية مرحلة نضال بين الرأسمالية المحتضرة وبين الاشتراكية الناشئة، بين الرأسمالية المغلوبة على أمرها ولكن لم يقض بعد نهائياً عليها وبين الاشتراكية التي ولدت ولكنها لا تزال ضعيفة أو غير مكتملة القوة. أما لمن تكون الغلبة، فهو سؤال يجيب عنه النضال الطبقي والوطني، وغالباً فإن من ينجح في اجتذاب الفلاحين الفقراء والجماهير شبة العمالية الأخرى سيقدر نتيجة النضال لصالحه، والسياسة الصحيحة التي تتبعها الطبقة العاملة وحزبها السياسي، وسياسة التحالف الطبقي بينها وبين الفلاحين الفقراء وفقراء المدن الآخرين تتيح لها اجتذاب هؤلاء الفلاحين وغيرهم من الكادحين إليها.

كما تستمر تناقضات أخرى و تنشأ أيضاً تناقضات جديدة:

أ-التناقض بين العمال وبين الفلاحين كما سبقت الإشارة بسبب اختلاف ظروف وشروط الإنتاج التي يعمل فيها الطرفان، والذي يستمر وتظهر له صورة جديدة، خاصة في الفترة الأولى من مرحلة التحول وهي التناقض بين الصناعة الاشتراكية وبين اقتصاد الفلاحين الصغار المبعثر القائم على الملكية الخاصة.

ب- التناقض بين المدينة والريف عموماً الناجم عن فارق التطور وفارق الإنتاج الزراعي والصناعي وفارق الخدمات

ج-التناقض بين العمل الذهني والعمل اليدوي والذي يتجسد في الفوارق الثقافية والعلمية والتعليمية والفوارق الاقتصادية بين العاملين الذهنيين والعاملين اليدويين عند تطبيق قاعدة الأجور " من كل حسب قدرته ولكل حسب عمله"، وما تؤدي إليه هذه الفوارق من فارق في السلطة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بين الذهنيين واليدويين، وإتاحة فرصة سيطرة الذهنيين سياسياً على اليدويين وإعاقة التحول الاشتراكي والتراجع عنه.

## حركة الديمقراطية الشعبية المصرية

د-التناقض الذي قد يحدث في بعض البلاد التي تترث عن الرأسمالية اقتصاداً متخلفاً، بين الهدف الاشتراكي الذي يتطلب اقتصاداً متطوراً وبين التخلف الاقتصادي والتكنولوجي المورث عن الرأسمالية.

غير أن جميع هذه التناقضات، وهي تناقضات غير عدائية باستثناء التناقض بين الرأسمالية والاشتراكية، يمكن حلها وبالطريق التدريجي والسلمي وأيضاً بفضل السياسة الاشتراكية القائمة على الأسس التالية :

1- دولة اشتراكية شديدة الحزم والعزم وقائمة على ديمقراطية سياسية اشتراكية وطيبة.

2- التحول الاشتراكي التدريجي الاختياري للزراعات الفردية الصغيرة والحرف و الأعمال الخاصة عموماً على أسس تعاونية متطورة وصولاً للملكية الاجتماعية الكاملة.

3- تدرج محدود نسبياً للأجور من البداية وتقليل الفوارق، وزيادة معدلات الأجور ورفع مستوى المعيشة بالتوازي مع تطور قوى الإنتاج.

4- التبادل المتكافئ بين الريف والمدينة أي بين منتجات الزراعة والصناعة، والتحديث المتزايد للزراعة وتحقيق المساواة في الخدمات.

5- الإنهاء التدريجي للفوارق الثقافية والعلمية بين العمال والفلاحين وبين العاملين الذهنيين واليدويين بإشاعة الثقافة العامة والعلمية والاشتراكية والتعليم العالي للمجتمع.

### 3- الديمقراطية الاشتراكية

(أ) الديمقراطية تعنى لغوياً حكم الشعب. لكن هذا المعنى لا يغير من طبيعة الدولة بوصفها أداة في يد طبقة ضد طبقة أو طبقات أخرى. وعلى ذلك فمفهوم الشعب

## حركة الديمقراطية الشعبية المصرية

يختلف باختلاف الدول التي تناسب كل مرحلة من مراحل التطور الاجتماعي. فالديمقراطية الإغريقية القديمة كانت تستبعد العبيد من مفهوم الشعب ل يبقى للأحرار فقط، فكانت الديمقراطية الإغريقية بذلك ديكتاتورية ضد العبيد. ودولة الثورة الفرنسية الحديثة 1789 كانت أداة في يد البرجوازية الفرنسية لقمع الطبقة الإقطاعية وتصفيتهما فاستبعد مفهوم "الشعب" طبقة الإقطاعيين، وسرعان ما انقلبت الدولة الحديثة على حلفاء الأمس من الطبقة العاملة الفرنسية وأصبحت هذه الديمقراطية الجديدة ديكتاتورية ضد الطبقة العاملة بعد أن أتمت الثورة مهمتها في قمع الإقطاعيين وتصفيتهم. إن الديمقراطية الليبرالية هي الديمقراطية البرجوازية وحدها، وهى ديكتاتورية ضد قوى العمل المأجور. ولا ينال من ذلك كفالة حرية الاقتراع العام وحرية تكوين النقابات وغيرها من الحريات التي كسبتها الطبقات العاملة بعد كفاح مرير وتضحيات جسيمة، وذلك لأن الديمقراطية الليبرالية رغم أفضليتها ومزاياها بالمقارنة مع شكل الحكم الديكتاتوري السافر تقوم ابتداء على واقع اجتماعي يندم فيه تكافؤ الفرص. فليس ديمقراطياً ذلك المجتمع الذي يقسم الناس إلى ملاك وأجراء، إلى أغنياء وفقراء. وهى تحصر عمليات الاختيار بين بدائل متشابهة على أساس الدستور والقانون البرجوازي (الحزب الجمهوري والديمقراطي في الولايات المتحدة الأمريكية أو حزب المحافظين والعمال في إنجلترا ... مثلاً)، وهى لا تصلح صيغة أو شكلاً للحكم الاشتراكي.

ويمكن تلخيص أسباب عدم صلاحية الديمقراطية الليبرالية شكلاً للحكم الاشتراكي في ثلاثة أسباب رئيسية. الأول هو أن التحول الثوري من الرأسمالية إلى الشيوعية هو في محتواه الرئيسي عمليات تصفية اقتصادية وسياسة فكرية للطبقة البرجوازية وتحويل أفرادها إلى عاملين ذهنيين أو يدويين يتقاضون أجوراً كغيرهم من أبناء الشعب، وهو ما يتطلب حرمان الطبقة الرأسمالية من الحقوق السياسية شأن الثورة الاشتراكية في ذلك شأن الثورات البرجوازية التي جَرمت وجود الإقطاع وحرمت الإقطاعيين من حقوقهم السياسية. فالحرية السياسية يمارسها أفراد الطبقات المشكلة للنظام الاجتماعي. ولا يعنى ذلك بالضرورة أن

يصح وجود كافة الأحزاب البرجوازية وجوداً غير شرعي طالما لم تقاوم الثورة وطالما احتفظت البرجوازية بجمهرة من الأنصار لفترة تطول أو تقصر، ولكنه يعنى بالضرورة أيضاً أن وجود أحزاب برجوازية بعد الثورة الاشتراكية سيكون وجوداً مقيداً ومشروطاً ومؤقتاً. والسبب الثاني هو أن الدولة الاشتراكية وبالتالي الديمقراطية الاشتراكية تقوم على التحالف بين العمال والفئات شبة العمالية من الفلاحين والكادحين وتشكل الحكومة من الممثلين السياسيين المنتخبين لكل هذه الفئات وحسب المركز الذي تمثله كل طبقة وفئة في الانتخابات. وتختلف هذه القاعدة عن تلك التي تقوم عليها سلطة البرجوازية وديمقراطيتها من حيث قيام الأخيرة على حق حزب الأغلبية وحده في تشكيل الحكومة والانفراد بها تجسيدا لانفراد الرأسمالية بالسلطة السياسية في المجتمع البرجوازي. أما السبب الثالث فهو أن حدود الديمقراطية الليبرالية (الديمقراطية البرجوازية) شديدة الضيق بالنسبة لنظام اشتراكي، حيث تقع هذه الحدود خارج أبواب المصانع والحقول و المكاتب التي ينفرد فيها أصحاب الأعمال بأهم القرارات الاقتصادية والاجتماعية. وقد بات الانسحاب الواسع للجماهير من العمل السياسي الشرعي ومن المشاركة في الانتخابات البرلمانية والرئاسية ظاهرة عامة في الدول الرأسمالية الليبرالية بحيث أصبحت في وضع مشابه للبلاد التي تحكمها ديكتاتورية برجوازية سافرة بواجهة ليبرالية زائفة.

(ب) الديمقراطية ليست محايدة كما ذكرنا. وكما وجدت ديمقراطية "عبودية" وديمقراطية "برجوازية" ستوجد ديمقراطية عمالية اشتراكية. فما يتغير في كل دولة "ديمقراطية" هو الحكومة وليس الدولة. الدولة هي المؤسسات والنظم الدائمة الحافظة للنظام الاقتصادي الاجتماعي ولسيطرة الطبقة المالكة لوسائل الإنتاج، والحكومة هي هيئتها التنفيذية والإدارية العليا التي تتغير بالانتخاب كطريقة لتحسين الأداء وإدارة النظام نفسه وتمتين سيطرة الطبقة السائدة. الرأسمالية تظل سائدة في الديمقراطية البرجوازية أيّاً كانت الحكومة المنتخبة، إلا إذا كان هذا الانتخاب فاتحة أو نتيجة لثورة سياسية شعبية ضد النظام الرأسمالي. وهذا يعنى أن

## حركة الديمقراطية الشعبية المصرية

الديمقراطية البرجوازية هي ديكتاتورية ضد العمال والفقراء وديمقراطية فقط للطبقة الرأسمالية المحتكرة للسلطة الاقتصادية وبالتالي السياسية.

كذلك ستكون الديمقراطية الاشتراكية، ديمقراطية للعمال والكادحين ديكتاتورية ضد الرأسمالية فقط. لذلك أسمى مؤسسا الاشتراكية الديمقراطية العمالية والاشتراكية اسما ثانياً هو ديكتاتورية البروليتاريا.

وقد اشتهرت هذه التسمية وحجت اسمها الآخر ووجهها الجوهرى، وهو ديمقراطية البروليتاريا، في خصم الصراع الذي دار ضد الاشتراكيين الذين أخذوا بالديمقراطية الليبرالية شكلاً للحكم الاشتراكي الموعود وتحولوا لهذا السبب بالذات إلى ذيل وخدم للرأسمالية داخل حركة العمال والكادحين.

نظرية ديكتاتورية البروليتاريا، أي الديمقراطية العمالية والاشتراكية، كانت مرشداً فعالاً في النضال الاشتراكي مكن عدد من الأحزاب العمالية والاشتراكية من النجاح في تحقيق ثورات اشتراكية وإقامة دول تستهدف الاشتراكية، وحصنت قسماً أساسياً من الطبقة العاملة العالمية ضد خونة الاشتراكية الذين يلبسون ثيابها، وساهمت في تربية الطبقات العمالية والمثقفين الثوريين على أساس مبادئ الاستقلال الأيديولوجي والسياسي والتنظيمي عن البرجوازية، وعلى أساس أن الاشتراكية مرحلة تحول ثوري ضد الرأسمالية وكل أشكال انقسام المجتمع إلى طبقات تناسبها مرحلة انتقال سياسي خاص بها لا يمكن كما قال ماركس أن تكون الدولة فيها سوى الديكتاتورية الثورية للبروليتاريا.

صحيح، ومن الثابت تاريخياً، أن هذه النظرية لم تكن متطورة وبالسعة والغنى الكافيين عندما قامت الثورات والتجارب الاشتراكية السابقة. فلم تزود الدول الجديدة التي استهدفت بناء الاشتراكية بأساس نظري كاف لمنع ظهور بيروقراطية جديدة أو تحجيم وجودها ودرء خطرهما أولاً بأول، ولمنع قيام جهاز قمعي للجماهير، ولم تضع ما يكفي من المفاهيم ولم تتح الأشكال التنظيمية اللازمة للحفاظ على الحد الأدنى الضروري من الارتباط الحميم الذي تفرزه الثورة وهي

## حركة الديمقراطية الشعبية المصرية

في أوجها بين مؤسسات الدولة والحكم الجديدين وبين جماهير العمال والكادحين ولحماية الدولة الجديدة وحزبها العمالي من التحول بعد الثورة وبدء السير في طريق البناء الاشتراكي إلى دولة وحزب بيروقراطيين واستبداديين. فالدولة والحزب بهذا التحول يفقدان تدريجياً، كما حدث في الاتحاد السوفيتي والتجارب التي احتذت مثاله، تمثيلهما للعمال والكادحين الآخرين ويكفان عن قمع وتصفية البرجوازية التي قد تبعث من جديد بصورة مستترة أو سافرة.

ويمكن القول أن الخبرة التاريخية لنظرية ديكتاتورية/ ديمقراطية البروليتاريا، كما كانت عليه، قد أثبتت أنها دليل ومرشد فعال للثورة الاشتراكية وإقامة سلطة سياسية اشتراكية بعد الإطاحة بسلطة البرجوازية، وأنها ليست كذلك، أي ليست مرشداً كافياً فعلاً لمرحلة ما بعد الثورة وإقامة الدولة الجديدة.

لكن لا يعني كل ذلك الدعوة للتخلي عن هذه النظرية كما فعلت في مصر وبلاد أخرى منظمات وجماعات وأحزاب كانت تسير وراء القيادة السوفيتية المنحرفة التي اغتصبت قيادة الدولة والحزب وأفسدت وأسقطت الثورة الاشتراكية العظمي. فذلك يساوي التخلي عن الاشتراكية التي لا يمكن بناؤها إلا عبر مرحلة تحول ثوري.

ما ندعو إليه هو التمسك التام بجوهر النظرية مع إغنائها وتطويرها. وجوهر نظرية ديمقراطية ( ديكتاتورية) البروليتاريا وبكلمات ماركس نفسه " بين المجتمع الرأسمالي والمجتمع الشيوعي تقع مرحلة تحول المجتمع الرأسمالي ثورياً إلى المجتمع الشيوعي وتناسبها مرحلة انتقال سياسي لا يمكن أن تكون الدولة فيها سوى الدكتاتورية الثورية للبروليتاريا".<sup>(14)</sup> أما تطوير وإثراء النظرية فطريقة الأساس هو ما زودتنا به التجربة عن طبيعة وخصائص مرحلة الانتقال، والعواقب التي قد تترتب علي دور الدولة في أوضاع وظروف غير ملائمة، وخاصة تفكك أو ضعف نظم ومؤسسات وآليات الديمقراطية السياسية الاشتراكية وبوصف الدولة جهاز يحوز قدراً من الاستقلال النسبي عن الطبقة أو التحالف الطبقي الذي نشأت

<sup>14</sup> (11) كارل ماركس - برنامج جوتا - ص 33 - 34 - دار التقدّم - سنة 1968

## حركة الديمقراطية الشعبية المصرية

منه في الأصل، ويمكن أن تصبح هذه الدولة ساحة صراع بين الطبقة العاملة والبرجوازية المغلوبة أو أن تكون مرتكزاً لنشأة طبقة جديدة إذا وهنت سيطرة الطبقة العاملة.

وفي إطار الجهود النظرية والسياسية المطلوبة من جميع المخلصين لقضايا الاشتراكية والشيوعية لتوفير شروط إقامة ديمقراطية عمالية واشتراكية (بروليتارية) وطيدة بعد انتصار الثورة الاشتراكية نرى أن استخلاص التجارب السابقة، يؤكد علي ما يلي:

- 1- العامل الحاسم هو القيادة السياسية الصحيحة ومعيارها الرئيسي أن تسود طول الوقت النظرة السياسية للطبقة العاملة. ويعني هذا رؤية مصالح الطبقة العاملة في شمولها أي بجميع أقسامها المهنية والإقليمية، المباشرة العاجلة والأساسية البعيدة والعلاقات الصحيحة بينهما، وتمتين تحالفها بفئات الكادحين المختلفة وخاصة الفئات شبه العمالية.
- 2- المجال الرئيسي لحياة ونشاط الحزب القائد يجب أن يظل بعد الثورة وقيام الدولة الاشتراكية بين جماهير العمال والفلاحين وغيرهم من الكادحين والمثقفين، وألا يتحول إلى حزب الإدارة أو لحزب "حكومي" يقصر نشاطه أو جله علي إدارة الدولة وتبرير أعمالها وأخطائها بدلاً أن يراقبها كما يراقبها العمال والفلاحون وكل القوي والعناصر الشريفة والملخصة لبناء وتوطيد وازدهار الحياة الجديدة.
- 3- حرية تكوين الأحزاب السياسية في إطار شرعية الثورة والشرعية الدستورية الاشتراكية.
- 4- الجمع بين أشكال الديمقراطية التمثيلية علي المستوي الوطني والمحلي وبين أشكال الديمقراطية المباشرة السياسية والاقتصادية التي تمارس فيها جماهير



## حركة الديمقراطية الشعبية المصرية

الشعب العمل السياسي والرقابي في صورة مؤتمرات وجمعيات عمومية للقواعد الشعبية بصورة منتظمة وإلزامية للحكومة وإداراتها.

5- إقامة علاقة صحيحة مناسبة متوازنة بين المركزية واللامركزية، تجنباً لمركزية صارمة تفضي للتشوه البيروقراطي، وتفادياً للامركزية المفرطة تفتت وحدة الطبقة العاملة وتضعف المصالح والحلول التي تعود بالنفع علي مجموع الشعب.

6- إقامة نظام وطيء للديمقراطية الاقتصادية والرقابة العمالية بإقامة مجالس عمالية منتخبة ذات سلطة وقرار وكذلك فلاحية وفي كل مواقع الإنتاج والخدمات، والحيلولة دون انفراد إدارات المصانع ومنشآت الإنتاج والخدمات المختلفة وأجهزة التخطيط المركزي بقرارات الإنتاج ونظم وتقسيم العمل.

7- حرية العقيدة والفكر والاجتماع والتظاهر والنشر وتكوين الجمعيات.

8- الاستقلال القانوني للنقابات عن الإدارة والأحزاب.

9- حق الإضراب عن العمل طالماً استمر التوزيع حسب العمل.

10- حل الخلافات بين قوي الشعب بالوسائل الديمقراطية السلمية وحدها.

### 4- الثورة الاشتراكية في البلاد المتخلفة اقتصادياً.

ترث الثورة في بلاد العالم الثالث (أو البلاد المتخلفة اقتصادياً أو بلاد الجنوب) قوي إنتاجية ضعيف التطور الأمر الذي يجابه الانتقال للاشتراكية بشروط اقتصادية غير ملائمة تبدأ منها مرحلة الانتقال، أساسها تخلف قوي الإنتاج وما يترتب عليه من حجم محدود نسبياً للطبقة العاملة وقاعدة عريضة من المنتجين الصغار في الزراعة والتجارة والحرف وغيرها. إلا أن ما يعوض هذا النقص ويسمح بقيام الثورات الاشتراكية رغم ذلك في البلاد الرأسمالية المتخلفة، هو أن الصراع الطبقي بين قوي العمل بقيادة الطبقة العاملة وبين رأس المال يتطور بصورة متسارعة

## حركة الديمقراطية الشعبية المصرية

وواسعة في هذه البلاد، حيث تكون الطبقة العاملة والبلد المتخلف بأسرة في وضع شديد الوطأة من جراء هيمنة المراكز الرأسمالية الاستعمارية. في البلاد المتخلفة يتطور الشرط الموضوعي- أي الاقتصادي- للصراع الطبقي، ليس بسبب ارتفاع درجة التطور العام للاقتصاد الرأسمالي كما هو الحال في البلاد الرأسمالية المتقدمة، وإنما بسبب المعدل الفاحش للاستغلال الرأسمالي للعمال وظروف عملهم السيئة والقاسية، هذا علاوة على شمول الاستغلال وشدته للفلاحين الفقراء والبرجوازيين الصغار المُفقرين ( شبه العمال المأجورين) في المدن والذين يبلغ عددهم مع العمال، ما يقرب من 90% من السكان العاملين، هذا فضلاً عن البطالة الواسعة ونقص الخدمات.

إن الشرط الاقتصادي- أي معدل الاستغلال- للصراع الطبقي في بلاد مثل بلادنا أشد منه في بلاد الرأسمالية المركزية، لأن التطور الرأسمالي المتخلف والتابع لا يقسم الطبقات إلى طبقتين رئيسيتين، البرجوازية في جانب، والطبقة العاملة والأجراء الآخرين شبه العمال في جانب آخر كما في بلاد المركز، وإنما يفتت الطبقات القديمة دون أن يبلور بصورة ملموسة طبقات العصر الرأسمالي ويجعل من أغلبية السكان عمالاً وفلاحين وموظفين وتجاراً صغاراً وباعة حائلين وهم القسم الأكبر من الشعب فقراء ومهمشين. والسبب أن أسلوب الإنتاج الطرفي ( أي في دول الأطراف وهي الدول المتخلفة اقتصادياً) يقوم في إطار تبعيته للرأسمالية المركزية بإخضاع وإدماج أنماط الإنتاج المتخلفة السابقة للرأسمالية بدلاً من إزاحتها تماماً، الأمر الذي يدفع إلى تطور الصراع الطبقي إلى الحد الذي يمكن أن نجد معه أن الشرط الموضوعي للصراع الطبقي والشرط الذاتي ( أي الوعي الطبقي) وبالتالي درجة تطور الصراع الطبقي ضد الرأسمالية في الدولة الرأسمالية المتخلفة أكثر نضجاً منه في دولة رأسمالية مركزية متقدمة.

أن الرأسمالية المتخلفة تفتت الأغلبية العظمى من الفلاحين والمنتجين وأصحاب الأعمال الصغار بقدر ما تحافظ على حجمهم الكبير شكلياً، أي "تبلترهم"<sup>(15)</sup> وتجعل منهم في الحقيقة عمالاً يعملون بقوة عملهم وبأدوات إنتاجهم المملوكة

[2] بروليتاريا وأشباه بروليتاريا أي عمال وأشباه عمال

لهم لصالح رأس المال المسيطر علي علاقات السوق التي يتبادلون فيها إنتاجهم، وتجعلهم جزءاً متمماً لقوة عمل العمال الأجزاء المحررين تماماً من ملكية وسائل الإنتاج. إن الرأسمالية المركزية والتقسيم الدولي للعمل يخضع أمماً وشعوباً بأسرها - ما عدا قلة من كبار الرأسماليين المحليين- للاضطهاد والاستغلال المزدوج ( محلي وعالمي)، وتصبح الجماهير الكادحة عمالية وشبه عمالية والغالبية الساحقة من الموظفين والملأ وأصحاب الأعمال الصغار المفقرين مجتذبة للنضال ضد الرأسمالية.

ولهذا السبب ( الاستغلال الخارجي والداخلي) توجه هذه الثورة ضريتها أولاً للمستغلين الخارجين ( الإمبريالية العالمية) ووكلاءهم من المستغلين المحليين . ومن هنا فهي ثورة وطنية شعبية. وطنيتها تأتي من ضرورة قطع روابط التبعية مع الرأسمالية العالمية وبناء اقتصاد وطني معتمداً علي الذات وعدم الخضوع لمتطلبات تطور واستغلال المراكز الرأسمالية، وشعبيتها تأتي من جملة الطبقات المضارة من الإمبريالية و الرأسمالية المحلية خاصة الكبيرة والمرتبطة بالإمبريالية العالمية ، وهي الطبقة العاملة وحلفاؤها الكثيرين كما أوضحنا من قبل. ثم تنتقل تحت قيادة الطبقة العاملة إلى مرحلة الثورة الاشتراكية عبر الإنجاز النهائي والحاسم للثورة الوطنية الديمقراطية الشعبية.

### 5- البنية الفوقية لمرحلة الانتقال هي العامل الحاسم لنجاحه.

يتجسد نجاح الانتقال والتحول الاشتراكي في التوسع المضطر لأسلوب الإنتاج الاشتراكي وشموله في نهاية المطاف فروع وقطاعات الاقتصاد الوطني المختلفة، والتزايد المطرد لطاقت الإنتاج والتلبية المتوسعة باستمرار لاحتياجات الجماهير الاستهلاكية والاجتماعية. كما بتجلي أيضاً وبالضرورة في الاقتراب الملموس والحديث من إنهاء التفاوتات الاجتماعية الكبرى الموروثة عن المجتمع الطبقي أي التفاوت بين العمل الذهني واليدوي، والتفاوت بين العمال والفلاحين، والتفاوت بين

## حركة الديمقراطية الشعبية المصرية

المدن والأرياف، وهذا الاقتراب يعبر عن تطور ونضج علاقات الإنتاج الاشتراكية واختصار الفوارق الاقتصادية والثقافية بين فئات العاملين المختلفة اختصاراً كبيراً.

فعلي ماذا تعتمد إمكانيات النجاح؟ وما هو العامل الحاسم فيها؟

ذكرنا سابقاً أن أسلوب الإنتاج الاشتراكي لا يظهر عفويا داخل النظام الرأسمالي. وعلي ذلك يسبق ظهور الدولة الاشتراكية ظهور الاقتصاد الاشتراكي بعكس الرأسمالية حيث يظهر الاقتصاد الرأسمالي ويتطور نسبياً داخل النظام الإقطاعي ثم تستولي البرجوازية علي السلطة السياسية وتقيم دولتها.

وتظهر الاشتراكية كأسلوب إنتاج للوجود محملة في البداية ولفترة قد تطول نسبياً وفي نواحي عديدة بسمات المجتمع البرجوازي الذي خرجت لتوها منه. ولا تعمل الاشتراكية بصورة ملموسة تماماً وفقاً لقوانينها وقواعدها وقيمها الخاصة والمستقلة تماماً عن الرأسمالية إلا بعد تطور حاسم أو ملموس إلى حد بعيد في التحويل الاشتراكي للمجتمع. وقبل مثل هذا التطور لا تعمل في الاشتراكية قوانين اشتغال وتطور المجتمعات التي كشفتها نظرية تطور المجتمع البشري التي أسسها ماركس وانجلز- أي قوانين اشتغال وتغير أساليب الإنتاج والتشكيلات (النظم) الاقتصادية الاجتماعية – بصورة ملموسة ولا بنفس الطريقة والترتيب الذين تعمل بهما هذه القوانين في الرأسمالية المكتملة وما قبلها أو في الاشتراكية عندما تكتمل.

فتختلف الاشتراكية عن النظم السابقة في كيفية ظهور أسلوب إنتاجها والتشكيلة الاجتماعية التي تبني عليه وتعيد إنتاجه (أي تحافظ عليه وتطوره)، وتختلف عن تلك النظم أيضاً في العلاقة التي تنشأ في بدايتها بين عنصري أسلوب الإنتاج (قوي الإنتاج وعلاقات الإنتاج) أو بين عنصري التشكيلة الاجتماعية الاشتراكية (البنية التحتية والبنية العلوية). في الاشتراكية يظهر للوجود أسلوب الإنتاج بقرار سياسي بإقامة علاقات إنتاج اشتراكية بينما ظهر أسلوب الإنتاج الرأسمالي نتيجة تطور كيفي في قوي الإنتاج تحطمت معه عفوية علاقات الإنتاج

الإقطاعية وظهرت علاقات الإنتاج الرأسمالية. في الاشتراكية يبدأ التحول الاشتراكي بالثورة السياسية وإقامة بنية فوقية أو علوية ( دولة واعتماد نظرية وأفكار ونظم وقوانين وأهداف وقيم جديدة) يتم بموجها البدء والاستمرار في إقامة علاقات إنتاج اشتراكية ( أساس أو بنية تحتية للمجتمع الاشتراكي). أما في الرأسمالية فتظهر علاقات الإنتاج الرأسمالية أي البنية التحتية وتتطور بصورة ملموسة نسبياً قبل تطور البنية العلوية الرأسمالية في صورة الدولة والنظريات والأفكار والقواعد والنظم والقيم البرجوازية التي تعكس وتعبّر عن متطلبات بقاء وتطور البنية التحتية الرأسمالية.

الاشتراكية إذن، خلافاً للرأسمالية، تبدأ بإقامة بنية علوية تابعة من وعي وإرادة الجماهير العمالية وشبه العمالة الثائرة وقادتها السياسيين والفكرين الاشتراكيين، يحدوهم هدف إقامة الاشتراكية، للتعبير عن متطلبات إقامة وتطور بنية تحتية لم تكد تبدأ أقامتها بعد. وتكون البنية العلوية علي هذا النحو بنية علوية مقترحة، متصورة (مقدرة) وليست تابعة من بنية تحتية موجودة علي الأرض، وإنما تعبير عن هدف إقامتها بالمبادئ والقواعد الأساسية التي تقررها الدولة الجديدة ومؤسساتها لسير المجتمع تجاه غايته العليا الجديدة والمراحل التي يرونها لهذا السير. الأمر إذن في مرحلة الانتقال مختلف عنه في مرحلة انتشار وسيادة علاقات الإنتاج الاشتراكية فيما يتعلق بالعلاقة بين البنية العلوية والبنية التحتية للتشكيلة الاجتماعية ودور كل منهما في بنائها وتطويرها.

ففي مرحلة تبلور وسيادة علاقات الإنتاج الاشتراكية تصبح هذه العلاقات بالضرورة الأساس الفعلي للبنية العلوية والمتغير الأصلي الذي تتبعه البنية العلوية ( الفوقية)، التي تؤثر بدورها علي تطور علاقات الإنتاج ويستمر هكذا التأثير المتبادل بينهما حتى تتوفر شروط الاشتراكية الكاملة ( الشيوعية)، ويضمحل دور الدولة كجهاز يقف علي رأس المجتمع، منفصل عنه نسبياً مختص بحمل الأفراد علي تنفيذ القواعد الأساسية لحياة المجتمع وتتحول الدولة إلى الإدارة الذاتية لأفراد المجتمع كما ذكرنا سابقاً.

أما في مرحلة الانتقال خاصة فترتها الأولى، فإن إقامة وتوسع علاقات الإنتاج الاشتراكية ( البنية التحتية)، وكل الشروط السياسية والثقافية اللازمة للتقدم علي طريق الحياة الجديدة، تعتمد بالدرجة الأولى علي مدى تمثل الهدف الاشتراكي وغايات الاشتراكية العليا والرائعة في بنية الدولة ونظرياتها الفكرية والسياسية والنظم التي تقيمها ، والقوانين التي تصدرها والقواعد والمبادئ التي تقرر بموجبها وفي إطارها بناء علاقات الإنتاج الاشتراكية (البنية التحتية) وإنسان المجتمع الجديد. وهي القواعد والمبادئ التي كان ماوتسي تونج يسميها النظام الأساسي<sup>(16)</sup> للاشتراكية . يعني ذلك كما هو واضح أن البنية الفوقية التي تقيمها الثورة السياسية الاشتراكية تقوم، خاصة في المرحلة الأولى، وأيضاً والي حد ما في المرحلة المتوسطة للتحويل الاشتراكي، بدور المتغير الأصلي أو الدور الحاسم في نجاح تحويل أسلوب الإنتاج الرأسمالي وأساليب الإنتاج الأخرى القائمة علي الملكية الخاصة إلى أسلوب الإنتاج الاشتراكي وكذلك تحويل كل الأنشطة الاجتماعية والثقافية الأخرى التي تشكل مع علاقات الإنتاج أسس وأوجه الحياة الجديدة.

ما قلناه هنا يعني أن الوعي الاجتماعي يقوم بالدور الأول في مرحلة الانتقال ويسبق الوجود الاجتماعي الجديد. أفلا يتعارض هذا مع مقولة "الوجود الاجتماعي يسبق الوعي الاجتماعي ويحدده" التي ذكرناه في نظرية تطور المجتمع؟ إجابتنا انه لا يتعارض وأن هذه المقولة تسري أيضاً في مرحلة الانتقال ولكن بطريقة أكثر تعقيداً وغير مباشرة. أولاً : لأن الفكرة أو الوعي ليس فقط تالي للوجود ومجرد انعكاس أو مرآه له. فهو يؤثر بدوره في الوجود طبيعياً أو اجتماعياً. يؤثر في الطبيعة بالعلوم الطبيعية والتكنولوجية، ويؤثر في المجتمع بالعلوم والأفكار الاجتماعية والفلسفية والنشاط العملي ويغيره، ويضع للتغير مشروعاً وتنقذه إرادة البشر. وهذا هو الدور الاستباقي للوعي إلى جوار دوره كانعكاس ومرآة للوجود. وحديثنا هنا يدور عن الوجود الاجتماعي والوعي الاجتماعي. الدور الاستباقي للوعي الاجتماعي هو تصور مسبق للوجود الاجتماعي الجديد، للمجتمع في صورة جديدة أو

[3] ماوتسي تونج- خطاب في الاجتماع الموسع للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني في 30-1-1962 - مجلة بكين - 1978

## حركة الديمقراطية الشعبية المصرية

نظام جديد، ولتنفيذ هذا الجديد. وأبسط مثال للدور الاستباقي للوعي هو العمل الإنساني. فلكي يعمل الإنسان أبسط الأشياء كرسي أو منضدة مثلاً، يتصوره مسبقاً وينقذه علي الصورة التي ارتسمت في مخيلته. ثانياً: لأن الدور الاستباقي للوعي أو تصور الوجود الاجتماعي في نظام جديد وإرادة تنفيذه لا يتأتي من فراغ أو كنتاج لتأمل ذاتي منعزل عن واقع الحياة ونظام الأشياء، وإنما هو نتاج تالي لوجود اجتماعي سابق أو مرآة له وخبرة مستخلصة من قوانين وقواعد اشتغاله وتناقضاته. انه وعي عن وجود اجتماعي موضوعي – أي مجتمع يراد تغييره بعد اكتشاف أو استكشاف الإمكانيات ومقومات تغييره الموجودة فيه هو ذاته، وفي كل وجود اجتماعي. فلا وجود أبدي لنظام اقتصادي اجتماعي، فكل منها يحمل بذور فئاته منذ لحظة ولادته، وهو واصل لا محالة بعد ارتقائه لأزمة بقاء عندما تصبح عوامل التفكك والفناء أقوى من عناصر البقاء. والرأسمالية حملت معها منذ نشوئها حفار قبرها. وقد نضجت الآن موضوعياً في أغلبية بلدان العالم عوامل زوال الرأسمالية ولا ينقصها إلا الشرط الذاتي أي المزيد من وعي وتنظيم واستعداد حفار قبرها وهو الطبقة العاملة وجميع الفئات شبه العمالية والشعب الكادح بأسره لإسقاطها.

فإذا كان البنية العلوية الصحيحة لمرحلة الانتقال هي العامل الرئيسي لنجاح عمليات تحويل المجتمع إلى الاشتراكية والشيوعية، فإن المنطق يلزمنا بالقول أن عدم إقامة بنية علوية مطابقة أو ملائمة لإرساء دعائم وقواعد سير وتطور مرحلة الانتقال كان العامل الرئيسي وراء فشل التجربة السوفيتية والتجارب الأخرى التي قلدها تقليداً تاماً أو بصورة كبيرة، وهذا ما تثبته دراسة هذه التجارب.

فمن أبرز وأهم ما أسفرت عنه التجارب الاشتراكية السابقة مسألتين هما وحدهما كافيتين كدليل علي ما نقول. الأولي أن معظم هذه الدول تحول إما إلى دولة بيروقراطية و استبدادية كالاتحاد السوفيتي وإما إلى دولة بيروقراطية كالصين، مما يعني أن نظام الدولة والحكم اللذين قررتهما الثورة لم يحميا الديمقراطية الاشتراكية التي ظهرت في البداية والتي لا يمكن بدونها وبدون توطيدها الحفاظ علي طبيعة الدولة كممثلة للطبقة العاملة وحلفائها الأقربين ومن ثم الحفاظ علي النهج الاشتراكي. وهل أدل علي فقد الطبقة العاملة في الاتحاد السوفيتي ودول

أوروبا الشرقية للسلطة من حقيقة أن من آلت إليهم مراكز القرار في الدولة والحزب الحاكم هم أنفسهم اللذين قادوا عمليات الارتداد للرأسمالية؟

والثانية : لم يؤد النمو الملموس والكبير لقوي الإنتاج في الاتحاد السوفيتي والصين وبعض البلاد الأخرى في فترة قصيرة نسبياً بعد انتصار الثورة، رغم الحصار الاقتصادي من جانب الرأسمالية العالمية ورغم أنها جميعاً قد ورثت عن رأسماليتها اقتصاداً متخلفاً إلى حد كبير، لم يؤد هذا التطور والنجاح إلى تطوير ونمو في علاقات الإنتاج الاشتراكية وتعزيز الطريق الاشتراكي للحياة الجديدة المنشودة، وإنما صاحبه و أعقبه نمو الفوارق بين فئات العاملين ونمو الامتيازات الاقتصادية للبيروقراطيين خاصة كبارهم واستثنائهم المتزايد بالسلطة في الدولة والحزب، ونمو توجهات الابتعاد التدريجي عن الطريق الاشتراكي والعودة لطريق الرأسمالية، وتبلور ما سمي بالطبقة الجديدة ، أو البرجوازية الجديدة البيروقراطية التي ظلت تطرح أفكاراً برجوازية تحت شعار تطوير الاشتراكية وإعادة بنائها كزيادة الحوافز الفردية، والسماح بعودة البطالة، والاعتماد علي معدل الربح وحده كمقياس لنجاح الأداء الاقتصادي، وإعادة الملكية الخاصة تحت اسم تعدد أشكال الملكية الاشتراكية وتعزيز دور قوي السوق، بل بلغ الأمر في الصين التي لا تزال رسمياً دولة اشتراكية أن يدعو رئيسها صراحة إلى إطلاق العنان لقوي العرض والطلب لتقوم بالدور الرئيسي في توزيع الموارد والمخصصات علي فروع ومؤسسات الاقتصاد الصيني المختلفة .

يرجع هذا التحول المضاد إلى أن تطور قوي الإنتاج، وهو شرط ضروري لتطوير أسلوب الإنتاج الاشتراكي، لم يصاحبه أو يعقبه تطور موازٍ في علاقات الإنتاج الاشتراكية، أي انحسار أكبر لاستغلال الإنسان لأخيه الإنسان وتخفيض أكبر في الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين فئات العاملين. وهو ما جعله تطوراً في اتجاه الرأسمالية، لأن الزيادة في طاقات الإنتاج تكون في هذه الحالة لصالح أصحاب الامتيازات ومقوية وخالقه أيضاً لميول مناوئة لتقليل الفوارق أو التفاوتات



الاجتماعية المتبقية عن المجتمع الطبقي التي ذكرناها سابقاً. ويعني كل ذلك أن منظومة القواعد والمبادئ والأفكار والنظريات والقوانين والنظم التي وجهت الاقتصاد وتطويره لم تقم حقيقة علي المبادئ الاشتراكية ولم تستلهم تماماً غايتها العليا.

وليس صحيحاً أن فشل الاقتصاد بمعنى ضعف تنمية قوي وطاقات الإنتاج هو الذي أدي لفشل التجارب الاشتراكية السابقة، وإنما انتهاك السياسة الاشتراكية انتهاكاً جسيماً هو الذي انهي الاقتصاد الاشتراكي والتجربة الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي ودول أخرى، وليس انتهاك أو إنهاء السياسة الاشتراكية لدولة اشتراكية حتمية من حتميات الطبيعة، وإنما هو وليد صراع طبقات ومصالح يمكن له في أوضاع وظروف وتحت توجهات مناسبة أن يثمر نجاحاً باهراً للاشتراكية، خاصة وقد تعلمنا الكثير من الفشل السابق لبناء متواصل لا رجوع فيه للمجتمع اللاتبقي<sup>(17)</sup>.

6- القوانين الأساسية للثورة الاشتراكية والبناء الاشتراكي.

الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية يجري بموجب قوانين عامة مشتركة بالنسبة لجميع البلدان حتى وان اتخذت أشكال وصيغ وطرق متميزة عن بعضها في البلاد المتخلفة وهي:

أ- فوز الطبقة العاملة بالسلطة السياسية.

ب- تحالف الطبقة العاملة مع السواد الأعظم من الفلاحين وهم الفلاحون الفقراء وجميع الكادحين الفقراء بالمدن والأرياف.

ج- إلغاء الملكية الرأسمالية وإقامة الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج.

<sup>17</sup> ([4]) عيداروس القصير - مصدر سابق - الم مقدمة ص 15 - 18 - والفصل الثامن ص 228 - 229

## حركة الديمقراطية الشعبية المصرية

---

---

د - تحويل الزراعة والحرف والأعمال الصغيرة تحويلاً اشتراكياً تدريجياً واختيارياً علي أساس التعاون .

هـ - إقامة ديمقراطية اشتراكية وعمالية وطيدة .

و- تطوير الاقتصاد الوطني تطوراً مخططاً منهجياً نحو بناء الاشتراكية والشيوعية .

ز- رفع مستوي حياة الجماهير تدريجياً بالتوازي مع تطور الإنتاج.

ل- الانتهاء التدريجي المطرد للفوارق بين العاملين الذهنيين واليدويين وبين العمال والفلاحين وبين المدينة والريف

م- تحقيق الثورة الثقافية.

ي- تضامن الطبقة العاملة في البلد المعني مع الطبقات العاملة في سائر البلدان.